نضال الشعب الكوردي

وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السرية

إنسكلوبيديا الحزب الديمقراطي الكوردستاني

مركز بيشكجي للدراسات الانسانية

مركز دراسات الابادة الجماعية

سلسلة كتب الذكرى الـ(٦٠) لثورة أيلول (١٩٦١-١٩٧٥)

(12)

المؤتمر العلمي الدولي

«ثورة أيلول منعطف في التاريخ السياسي الكوردى»

١٩٦١/٩/١١ - ١٩٧٥/٣/٦

نضال الشعب الكوردي

وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السرية

المؤلف:

أ. د. عادل تقي عبد محمد البلداوي

تقديم و مراجعة:

أ. د. عبدالفتاح على البوتاني

دهوك - 2021

- **عنوان الكتاب:** نضال الشعب الكوردي وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السرية
- **تأليف:** أ. د. عادل تقي عبد محمد البلداوي
- **تقديم و مراجعة:** أ. د. عبدالفتاح على البوتاني
- **المراجعة اللغوية:** د. ازاد سالم محمد
- **التصميم الفني:** خالد توفيق آميدي
- **تصميم الغلاف:** ناصر منبرى
- **من اصدارات:** إنسكلوبيديا الحزب الديمقراطي الكوردستاني و جامعة دهوك
- **رقم الايداع:** في مكتبة البدرخانيين (٢٤٧٦/٢١ /- D) في ٢٦/ ٧/ ٢٠٢١
- **الطبعة:** الثانية

حقوق الطبع © والنشر محفوظة لجامعة دهوك و إنسكلوبيديا الحزب الديمقراطي الكوردستاني

uod.ac/besikci-center
besikci.center.uod.ac
Besikci center for humanities studies BCHS
+964 750 736 27 97

مركز بيشكجي للدراسات الإنسانية / جامعة دهوك - مجمع الجامعة - شارع زاخو
٣٨- بناية المكتبة المركزية - الطابق الثالث

المحتويات

المواضيع	الصفحة
الاهداء	٧
رأي عربي قومي حول القضية الكردية في العراق	٩
تقديم	١١
المقدمة	٢٣
الفصل الاول: نضال الشعب الكردي في العهد الملكي	٢٧
نضال الشعب الكردي في العهد الملكي	٢٩
الفصل الثاني: نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في عهد عبدالكريم قاسم	٣٩
نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في عهد عبدالكريم قاسم	٤١
نضال مصطفى البارزاني في عهد عبدالكريم قاسم	٤٧
الفصل الثالث: نضال الشعب الكردي ةموقع البارزاني في عهد عبدالسلام محمد عارف	٥٧
نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في عهد عبدالسلام محمد عارف	٥٩
الفصل الرابع: نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في عهد عبدالرحمن محمد عارف	٧٧
نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في عهد عبدالرحمن محمد عارف	٧٩
الخاتمـــة	٨٧
الملاحـــق	٨٩

هەوالنامەی کتێب

الاهداء

لا يملك في هذه الدنيا سوى بستان جميل : مكتبته

فيه غصنان مباركان القلم والكتاب

اللذان لازال يقضي معهما أجمل أيام العمر

اتهموه بالطائفية، فردّ عليهم محبو الشبيبي والجمالي والحسني أنه وطنيّ صادق.

واتهموه بالشعوبية، فردّ عليهم محبو محمد عبدة وجمال عبدالناصر في مصر ـ العروبة والعالمين العربي والإسلامي أنه قوميّ متنورٌ، صادق في حبه للعرب والمسلمين.

واتهموه بالعنصرية، فردّ عليهم محبو دانتي ومانديلا(*) في أوربا وأفريقيا أنه مفكرٌ إنسانيٌ رائع.

أصرّ على البقاء في بغداد، رغم ما لحق به وعائلته من ضغوط نفسية قاسية لأنه كان مؤمناً أن وجودهُ في بغداد هو تعزيز لجسور المحبة والأخوة بين العرب وأبناء جلدته الكرد الطيبين الذي أراد نسفها صيادو المناصب وقناصو الكراسي.

كان يردد بأعلى صوته في قاعات المحاضرات وجلسات المناقشات أنا عراقيّ أصيل ... أنا كرديّ غيور لم ولن أتنازل عن كرديتي أبداً، فهي عرضي وشرفي وكرامتي وانتمائي ووجودي، ذلكم هو المفكر والمؤرخ والإنسان (كمال مظهر أحمد) رائد المدرسة التاريخية المعاصرة التي أثرت المكتبات بدرّر علمية رصينة ولازال طلبة العلم ينهل منها علماً وخلقاً.

أهدي إليه جهدي المتواضع هذا

هل وفيت ... اللهم أشهد !

عادل تقي عبد محمد البلداوي

(*) الشبيبي والجمالي والحسني ومحمد عبده وجمال عبدالناصر ومانديلا عناوين لرسائل وأطاريح جامعية أشرف عليها الأستاذ الدكتور كمال مظهر أحمد. أما دانتي فقد قومه تقويماً رائعاً في كتابه النهضة الجدير بالدراسة والاهتمام.

هەوالنامەی کتێب

رأي عربي قومي حول القضية الكردية في العراق:

بقلم: محمد دبدب[*]

كل حديث عن القضية الكردية أن لم يتناول دور وريادة وقيادة ملا مصطفى البارزاني فيها يعد حديثاً ناقصاً، لأن ملا مصطفى البارزاني يمثل الرديف لمعنى وجوهر القضية الكردية.

من هنا، يتطلب العمل على دراسة دور ملا مصطفى البارزاني كأنموذج حي في ظرف وزمان وبيئة استطاع من خلالها أن يخلق أسس وركائز إنضاج موضوع قد لا يكون معروفاً أو مفهوماً حتى لدى أبناء الشعب الكردي.

أن المتتبع لحياة القائد والرجل العملاق ملا مصطفى البارزاني كونه نشأ وولد من أسرة دينية لها مكانة عشائرية، ولم يكن تسلسل الأول في عشيرته أن يستقطب ولاء الأكبر منه وعشيرته ليضيف عليها صفة العمل القومي ومن خلالها ومكانته ومؤهلاته أن يتوسع في دائرة نصرة القضية الكردية، ووضع اللبنات الحقيقية لتحالف أولي لم يبنى على نظريات وفلسفات أنما كانت أسسه الحالة العاطفية ووحدة المصير وتأطير حركة الدفاع الذاتي لمجموعة من الأكراد القاطنين في الجبال.

وبعدما توالت تفاعلات هذه القضية رافقها نضوج ذهني وفكري وبدأت تتفاعل مع محيطها لتأخذ منه وتعطي إليه وتجاوزت الساحة الصغيرة بفعل تطور أدوات العملية النضالية لترتقي أن تكون قضية ذات شأن عام للاستراتيجيات الدولية ولمستقبل دول المنطقة على وجه التحديد.

أنها دروس تقتضي لمن كان معها أو ضدها أن يتعلم منها منذ أن بدأت كبذرة متواضعة حتى صارت قضية كبيرة تشغل منظري الاستراتيجيات المعلن والخفي مما يدار في كواليس السياسية الإقليمية والدولية.

(*) محمد دبدب مفكر عربي قومي وناشط سياسي. ولد في محافظة ديالى في منتصف الأربعينيات. خريج كلية العلوم - جامعة بغداد. أنضم إلى الحركة الوطنية العراقية منذ مطلع شبابه. اعتقل في الستينيات لمواقفه الوطنية المنشودة. العمل السياسي عنده ليس وسيلة للارتزاق بل نضال من أجل قيم ومبادئ وأخلاق. لم يؤمن بالعنف أبداً بل إتباع الحوار الديمقراطي أسلوباً ومنهجاً. شارك في مؤتمرات سياسية وجماهيرية داخل وخارج العراق أكد من خلالها على تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن العربي ودعم كل حركات التحرر في العالم. له آراء وطنية رصينة نالت رضا أعضاء الجبهة الوطنية التي تأسست في بداية السبعينيات. كان من أشد المتحمسين للوحدة مع سوريا عام ١٩٧٨. أزدادت شعبيته وجماهيريته في الوسط الطلابي والشبابي مما أثار حفيظة السلطة الحاكمة التي رأت أن أفضل سبيل للحد من شعبيته هو تغييبه عن العمل لسياسي وهو في عز شبابه وذروة نشاطه. يعد بحق نصير الفقراء والكادحين، وصديق الطلبة المتفوقين والشباب المبدعين، ورفيق درب مخلص لكل الوطنيين الصادقين.

المؤلف

لقد أدرك البازراني منذ وقت مبكر أن عملية نضاله عملية صعبة للغاية. وقد مرت القضية الكردية في عهده بنجاحات تارة وانتكاسات تارة أخرى، وذلك لأسباب عديدة، أبرزها سببين جوهرين: أولهما أن تعاقب الإدارة العراقية لم توفر قاعدة الفهم المشترك لطبيعة القضية الكردية ومكانة العراق الموحد وبهذا صارت حالة عدم الثقة والاطمئنان من الحالات التي أضعفت روح التفاهم والانسجام؛ وثانيهما التدخلات الإقليمية والتخوف الغير المبرر لمجرى العملية النضالية للقضية الكردية للوصول إلى أهدافها المنشودة.

بعد كل هذا، ما زالت القضية الكردية قضية حيوية وساخنة وعلينا أن نتعظ أفراداً ومؤسسات، شعباً وحكومات بأن الذي مضى من أرث نضالي وفكري وقومي في إطار القضية الكردية ما هو ألا إرثاً مشتركاً لنا كعرب وأكراد، أفراداً وحكومات، وأن نتعامل مع جوهر القضية الكردية من منطلق الحرص المشترك على وحدة العراق وضمان الحقوق القومية للشعب الكردي. وبهذا يتطلب النضال المشترك ضد اللذين يغالون عرباً وأكراداً في أن لا يضعوا هذه القضية في موضعها الصحيح الذي يقترن بسلامة وسيادة العراق الموحد.

وهناك حقيقة تاريخية نؤكد عليها، أن هذا الإرث النضالي الكبير الذي تركه ملا مصطفى البارزاني على صعيد قيادته للقضية الكردية هو إرث نتمنى أن تستند عليه القيادات الفاعلة في القضية الكردية وأن تعتبر هذا النضال هو نضال لكل الشعب العراقي، لذا من موقعنا كقوميين عرب أن لا نطالب بحق لنا مشروع ونمنعه عن الآخرين وهي معادلة مطلوبة من النواحي الذاتية التي تعبر عن المصداقية مع النفس، وموضوعية لأنها تستند إلى قيم العدالة والمساواة المستوحاة من الشرائع السماوية.

أننا أمام أزمة وبحق في هذا الموضوع وآخر ما ندعو إليه أن نرتقي جميعاً إلى تجاوز النزعات الضيقة والشوفينية وأن نعيد تأسيس مفاهيم الوحدة والمحبة بإطار رومانسي- وواقعي من منطلق وحدة العراق وسيادته.

أنا لا أشك لحظة واحدة في أن هذا الكتاب والمنهج الذي سار عليه سيكون له شأن في مضمار تمتين الأواصر التاريخية والوطنية بين العرب والأكراد وهو فأل حسن لأن نبدأ وفي هذا الظرف لكي نشيع ونوسع دائرة المحبة والعمل المشترك والحرص على أن ننتهج ما انتهجه هذا الكتاب في ثناياه من وقائع وأفكار وصراعات.

أن هذا الكتاب ينطلق من موقع نبذ الصراع إلى موقع تأسيس مبادئ المحبة والأخوة بين العرب والأكراد وجميع أفراد الشعب العراقي.

تقديم:

بعد استئناف القتال في ١١ آذار ١٩٧٤، زار الكاتب والصحفي السويدي تورد فالستروم معاقل الثورة الكوردية والتقى بالدكتور والمؤرخ المعروف كمال مظهر احمد، وكان قد التحق بالثورة الكوردية، فسأله عن اهمية ملا مصطفى البارزاني بالنسبة للكورد؟ فأجابه: استطيع ان اقول لك دون تردد، بأن الكورد يعدونه القائد الطبيعي للشعب الكوردي، ويكنون له كل الاحترام، لقد حارب منذ طفولته من اجل حقوق الكورد، هو موجود في قلوبنا كلنا، ليس فقط في كوردستان العراق، فلكي تفهم الى أي حد يحب الشعب الكوردي البارزاني، استطيع ان احكي لك بان صورته توجد في كل بيت كوردي، في روسيا ايضاً.

وعندما بادره الصحفي قائلاً: اذن كيف ستجري الامور حين يغيب هو عن الساحة؟، اجابه الدكتور كمال مظهر قائلاً: نتمنى له حياة طويلة، لكن اذا مات فسنتبع الطريق الذي رسمه لنا ونواصل الكفاح.

اما تورد فالستروم، فقد قال عن البارزاني، بعد ان حظي بمقابلته: "ما قيمة كل عظماء العالم بالمقارنة مع هذا الرجل، لربما هو القائد الشعبي الاخير، الاخير والوحيد"[1]

يشكل ظهور ملا مصطفى (وهذا هو اسمه المركب) البارزاني، مرحلة جديدة وفاصلة في تاريخ مسار الحركة القومية الكوردية التحررية، ليس في كوردستان - العراق فحسب بل في عموم كوردستان، فالبارزاني هو الشخص الوحيد من الاحياء والاموات في كوردستان تم الاعتراف به زعيماً قومياً كوردياً تجاوز المدن والاقاليم والمشايخ الدينية والعشائرية واللهجات.. فهو القائد الملهم الذي استحوذ على حب الشعب الكوردي في كل ارجاء المعمورة، لا بل توقير واحترام حتى اعدائه.

ان كارزمية البارزاني او قيادته الملهمة وراثية ولدت معه، ومكتسبة بالتجربة والمران، وقابلياته نشأت ونمت وتطورت منذ نعومة اظفاره بدافع وطني وقومي، لذا استقر في ضمير الكورد بسبب تحديه للسلطات التي تضطهدهم، بالثورة المسلحة وبالمفاوضات، كل هذا جعل منه قائداً خارج المنافسة على المستوى العملي حتى يوم رحيله في الاول من آذار ١٩٧٩.

---

(١) للتفاصيل ينظر: تورد فالستروم، ليس من اصدقاء غير الجبال، ريبورتاج من كوردستان، ترجمة وتقديم عبدالسلام نعمان، (دهوك، ١٩٩٨)، ص٤٠-٤١؛ ص١٤٦.

ويكفي البارزاني فخراً، ان شاعر العرب الاكبر محمد مهدي الجواهري يذكر اسمه باحترام بالغ في مذكراته قائلاً: "السيد البارزاني العظيم"[1]، وقد خلده في اروع تشبيه في ابيات من شعره قائلاً:

عملاق جن في الحروب ودعلج
في السلم يحمي الجلد بالنشاب
وسط الجبال كأن صم صخوره
من بعض ما أستصفى من الحجاب
مستشرفاً كبد السماء جبينه
للنيرات ورجله في "الزاب"[2]

ان الطريق الذي رسمه البارزاني - على حد قول المؤرخ القدير كمال مظهر - هو ما نسميه اليوم بنهج البارزاني، واذا تمسك به الكورد وساروا عليه سوف يتحقق ما كان يصبو اليه، وهو تأسيس الدولة الكوردية المستقلة، ولا يمكن حصر او تحديد نهج البارزاني بنقاط، ولكن بالامكان القول:

انه ومنذ وقت مبكر ادرك مشكلة وأزمة الحكم في العراق عندما قال: ان الحكومات العراقية التي تأتي الواحدة بعد الاخرى ما هي الا حكومات دكتاتورية عاجزة عن ايجاد أي حل للقضية الكوردية.. لقد علمتنا التجارب المريرة ان الحكم الذي لا ينبثق من صفوف الشعب، والذي لا يولد طبيعياً سيبقى متخبطاً في مسيرته.

وانه لم يساوم قط على الحقوق الرئيسية للشعب الكوردي، ورفض اخضاع حقوقه لاي اعتبار فهو القائل: اعلموا لو انني في يوم من الايام تركت الكفاح من اجل الكورد وكوردستان، لكان الترك والعجم والعرب (يقصد حكوماتهم) قد بنوا لي قصوراً من ذهب.

كان البارزاني لا يعد كلامه وتوجهاته وعظاً، فهو القائل: "لست بواعظ اقول هذا صحيح او هذا خطأ، ولكن الذي لا يتفانى من اجل شعبه لا يستحق الذكر حتى بعد موته.. اريد منكم ان تضعوا في آذانكم حلقة الوفاء لشعبكم لانه بحاجة اليكم".

هذا فضلاً عن تمسكه بالزهد غير المفتعل، وتواضعه واحترامه للعلماء والمفكرين وللاخرين حتى لابسط فلاح، ورفضه الظلم باشكاله، وتأكيده على حقوق الطوائف والقوميات الكوردستانية، ومن صفاته

(١) ينظر ذكرياته، ج٢ (دمشق، ١٩٩١) ص٣٠٤؛ ص٣٠٦.
(٢) ينظر قصيدته، طيف تحدر... يوم الشمال يوم السلام، (بغداد، ١٩٧٠)، ص١١.

انه لم يكن في حركاته وجلساته واحاديثه أي تصنع او ادعاء او تباه، وكان يكره كثرة الاجتماعات العامة والخطب والالقاء بالاحاديث، واصحاب العقائد الجامدة، ويستهجن المديح والتمجيد والالقاب الفخمة[1].

طلب مني الصديق العزيز الاستاذ الدكتور عادل البلداوي ان اسعى الى اعادة طبع كتابه هذا، كما وابدى رغبته في مراجعته وتقديمه بقلمي الموضوعي للقراء اذا امكن حتى يكون هناك رأيان (عربي وكوردي) حول الموضوع على حد قوله، فلم اتردد في تلبية رغبته وطلبه، فالبلداوي الذي تعرفت عليه في بغداد سنة ١٩٩٤، وعن طريق استاذنا المؤرخ القدير الدكتور كمال مظهر احمد، كان خير عون لي اثناء جمع مادة رسالتي للدكتوراه "التطورات السياسية الداخلية في العراق، ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣"، وكان هو قد حصل على شهادة الماجستير عن رسالته "الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣".

لاشك ان قلة من الكتاب والمؤرخين العرب العراقيين اهتموا بتاريخ الكورد وكوردستان وكتبوا بموضوعية وانصاف عن قضية الشعب الكوردي وثوراته وحركاته وانتفاضاته، ويقف في مقدمة هذه القلة من الجيل الاول، السادة: صديق الدملوجي، والدكتور شاكر خصباك، وعزيز شريف، وشاعر العرب الاكبر محمد مهدي الجواهري والدكتور مصطفى جواد والمحامي عباس العزاوي.

وبالامكان القول، ان الدكتور سعد ناجي جواد والدكتور(الطبيب) مهند البراك والدكتور غانم حمدون والدكتور كاظم حبيب، ومجموعة طيبة من طلاب الدراسات العليا الذين تلقوا دروسهم ومحاضراتهم على يدي الاستاذ الدكتور كمال مظهر او حظيوا باشرافه على رسائلهم للماجستير والدكتوراه، ويقف في مقدمة هذه المجموعة الاستاذ الدكتور عادل البلداوي والدكتور جواد البيضاني والدكتور عبدالرحمن ادريس البياتي، يمثلون الجيل الثاني من الكتاب الذين انصفوا الكورد.

ان الكتابة عن البارزاني: شجاعته، بطولته، استقامته، صدقه، مرؤته، الثائر على الظلم والذي كانت افعاله مثل اقواله، والذي جمع خصالاً وصفاتاً يصعب ان تجتمع في شخص واحد، امر لا يستهان به لما تثيره الكتابة من رهبة تقصير او هفوة حين تتناول زعيم شعبي التقت عنده في مسيرة ثورة أيلول آماني الراعي والفلاح الكوردي في الجبال البعيدة، الفلاح الفقير والميسور في الريف.. رب العمل، الطالب والمثقف، العامل والكادح في انحاء مدن كردستان.. والتقت عنده آمال وطموحات وحاجات كل المناضلين في سبيل الديمقراطية في العراق، على حد قول الدكتور مهند البراك.

---

(١) للمزيد من المعلومات عن نهج البارزاني وخصاله ينظر: عبدالفتاح علي البوتاني(الدكتور)، الملامح الاساسية لشخصية مصطفى البارزاني القيادية والانسانية، (دهوك، ١٩٩٩)؛ ملا مصطفى البارزاني، قائد الثورة الكوردية وملهما، (دهوك، ٢٠١٢).

لقد تصدى البلداوي وبشجاعة فائقة وبنجاح لمسألة الكتابة عن رمز مقاومة الشعب الكوردي وعنوان كرامته، ملا مصطفى البارزاني، تصدى لها من خلال عرضه وتعليقه على مجموعة نادرة من وثائق وتقارير الحكومات العراقية المتعاقبة، ومن الجدير بالذكر ان هذه الوثائق كانت تهدف في حينها الى ادانة البارزاني واعماله والتقليل من شأنه باظهاره عاصياً ومتمرداً، الا انها غدت فيما بعد شهادة على وطنيته واخلاصه وحبه لشعبه.

يقول البلدواي في مقدمة كتابه: رأيت من واجبي الوطني والعلمي والتأريخي ان أكشف جميع الحقائق التأريخية التي ذات صلة مباشرة بنضال الشعب الكوردي، والزعيم الوطني المعروف ملا مصطفى البارزاني، وذلك من اجل ازالة الغموض الذي تراكم عند الجيل الحالي بسبب السياسة التي اتبعتها الحكومات السابقة في خلط الاوراق، وتداخل الخناق لتضفي صورة مشوهة على نضال الشعب الكوردي.

يتضح من الفصل الاول للكتاب والذي هو بعنوان "نضال الشعب الكوردي في العهد الملكي" ان هذا العهد قد غمط حقوق الكورد وتنكر للعهود والمواثيق الدولية، خاصة المواد التي اكدت مراعاة خصوصية الشعب الكوردي القومية عند الحاق ولاية الموصل (جنوب كوردستان) في نهاية سنة ١٩٢٥ بالعراق. وادى هذا الى ان يستغل الكورد جميع المناسبات في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) للتعبير عن طموحاتهم القومية المشروعة.

ويظهر من وثائق الفصل الثاني "نضال الشعب الكوردي وموقع البارزاني في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣" ان الشعب الكوردي والبارزاني قد اصيبا بخيبة امل كبيرة، لان رئيس الحكومة عبدالكريم قاسم اهمل تنفيذ المادة الثالثة من الدستور التي نصت على ان العرب والاكراد شركاء في الوطن. وانه لم يفعل شيئاً لتحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في كوردستان.

ويرى البلداوي ان الكلمات الرنانة التي كان يرددها (قاسم) بخصوص الكورد وحقوقهم القومية كانت مجرد فقاعات هواء، لان توثيق وتعميق الصلات بين الشعبين العربي والكوردي لا يتم بالتشريع فقط بل يتجاوز الى الاجراءات الفعلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

ويُحمل الدكتور البلداوي الحكومة العراقية مسؤولية تردي الاوضاع في كوردستان وقيام ثورة ١١ آيلول ١٩٦١، لأن (قاسم) لم يكن جدياً في تنفيذ وعوده، وانه بدأ يخطط من اجل القتال لينهي نفوذ البارزاني. عندئذ لم يبق امامه سوى الاستعداد المبكر واتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة نظام (قاسم) سياسياً وعسكرياً.

وينهي البلداوي هذا الفصل بالقول: ان (قاسم) لم يستجب لنداءات البارزاني العقلانية بل تجاهلها تماماً بسبب التقارير الامنية الخادعة التي كانت ترفع له، عندما صورت له بأن نظامه قوي، ولا يمكن لاحد ان يخترقه، وهو امر كان مخالف للواقع[1].

اما الفصل الثالث "نضال الشعب الكوردي في عهد عبدالسلام محمد عارف ٨ شباط ١٩٦٣ - ١٣ نيسان ١٩٦٦"، ففي رأيي ان الشعب الكوردي لم يؤيد بحماس كبير انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ على حد قول البلداوي، وان برقية التأييد لها جاءت من قبل الشهيد صالح اليوسفي، وكان متخفياً في بغداد، واللواء فؤاد عارف، وقد لامهما البارزاني فيما بعد لتسرعهما في ارسالها قبل ان تتضح الامور، فقد جاء في الوثائق التي تضمنها الكتاب ان نظام البعث ورئيس الجمهورية عبدالسلام عارف، واصلا مراقبة البارزاني و(جماعته) منذ الايام الاولى للانقلاب، وهذا يفسر لنا ان البارزاني حَذَر فؤاد عارف بعدم التكلم باسم قيادة الثورة الكوردية الا بتخويل منها، هذا فضلاً عن ان عبدالكريم قاسم لم يكن العدو اللدود للقوميتين العربية والكوردية وبقية الشعب العراقي، ولم يكن الجلاد الوحيد "لشعبنا الكوردي المسلم"، فقد كان في البرقية الكثير من المبالغة والتهويل.

وعندما انقلب عبدالسلام عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ على حلفائه البعثيين، توصل الطرفان الى اتفاقية لوقف اطلاق النار في ١٠ شباط ١٩٦٤، وبذل البارزاني كل ما بوسعه لاجل ان تفهم حكومة (عارف) القضية الكوردية فهماً واقعياً وموضوعياً وتمثل ذلك - على حد قول البلداوي - بتقديمه في ١١ تشرين الاول ١٩٦٤ مذكرة مطولة الى رئيس الحكومة عنوانها "ايضاح الحقوق القومية للشعب الكوردي في العراق" عبر في الاسطر الاولى منها عن حرصه الوطني الصادق على حل القضية الكوردية حلاً مبدئياً بعيداً عن الاقتتال[2].

ويقول البلداوي ان البارزاني اكد في مذكراته الجديرة بالدراسة والاهتمام، نقطة مهمة حملت الكثير من الألم والمرارة عندما تعاملت جميع الحكومات المتعاقبة على حكم العراق مع الشعب الكوردي على اساس سياسة "التمييز العنصري".

---

(١) حول تضليل التقارير الامنية وخدعها لعبدالكريم قاسم ينظر: مؤلفي: من ارشيف جمهورية العراق الاولى، الحركة الشيوعية في تقارير مديرية الامن العامة ١٩٥٨-١٩٦٣، دراسة تأريخية سياسية، (اربيل،٢٠١٠).

(٢) ينظر نص المذكرة في ملاحق الكتاب

المهم في الامر، ان الحكومة لم تستجب لدعوات البارزاني الوطنية والتي اتسمت بالعقلانية والموضوعية وانها لم تفهم دوافعه الحقيقية وما كان يحمله في عقله وقلبه من نية حسنة وسليمة في الحفاظ على وحدة التراب العراقي، وعدم التفريط به تحت أي ضغط كان، على حد قول البلداوي[1].

ويختتم البلداوي هذا الفصل بالقول: ظلت القضية الكوردية تمر بمخاض عسير في عهد عبدالسلام عارف الذي حاول بكل الوسائل اجهاضها الا انه فشل فشلاً ذريعاً.

ويرى البلداوي في الفصل الرابع "نضال الشعب الكردي في عهد عبدالرحمن محمد عارف ١٧ نيسان ١٩٦٦ - ١٧ تموز ١٩٦٨" ان البارزاني تعامل مع حكومة عبدالرحمن عارف مع انه وصفها بانها حكومة ضعيفة جداً "ومن المحتمل وقوع انقلاب عسكري وفي حالة وقوعه سيؤدي الى عواقب خطيرة"[2]، ويعلق البلداوي على موقف البارزاني قائلاً: يكفي هذا الكلام ليصلنا الى حقيقة تأريخية وهي انه لم يستغل ضعف الحكومة في أي يوم من الايام بل عمل جاهداً على فتح قنوات الحوار معها، الامر الذي يؤكد وبدون شك حرصه الوطني الصادق على وحدة التراب العراقي، ولم تكن مطالب البارزاني معقدة وصعبة للغاية بحيث يتعذر على الحكومة تنفيذها الا انها - أي الحكومة - اصرت على اهمال تلك المطالب اهمالاً تاماً معبرة في ذلك عن سلوك متعال لا يسلكه الا الحكام الطغاة الذين غالباً ما يصابوا بالألم والحزن عندما ترتسم الابتسامة على شفاء شعوبهم.

ويصل البلداوي في نهاية كتابه الى مجموعة من الحقائق منها:

(١) ان الحقائق التأريخية المسندة الى الوثائق الرسمية، اكدت ان مفتاح حل القضية الكوردية كان ولا يزال بيد الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق، الا انها - أي الحكومات - ظلت تماطل وتراوغ في حل القضية الكوردية حلاً مبدئياً حتى تحولت هذه القضية الى حملٍ ثقيل أقصم ظهور الحكام وادى الى سقوطهم غير مأسوف عليهم.

(٢) ان الدساتير المؤقتة والبيانات الخاصة بالقضية الكوردية لم تترجم الى واقع ملموس بل ظلت حبراً على ورق، مما يؤكد ان الحكومات العراقية لم تستفد من تجارب التاريخ.

(٣) كانت الحكومات العراقية تتحين الفرص من اجل افراغ القضية الكوردية من محتواها الوطني والقومي والانساني وتحويلها الى حرب اهلية، وذلك عن طريق اتباع اساليب لا اخلاقية باستمالتها

---

(١) اشارة الى تفريط نظام البعث بحقوق العراق في شط العرب بموجب اتفاقية الجزائر مع ايران في ٦ آذار ١٩٧٥.

(٢) وفعلاً وقع الانقلاب في ١٧ تموز ١٩٦٨ وقاده العسكريون ثم ازاحهم البعثيون وباستيلائهم على السلطة تماماً ادخلوا العراق في ذلك النفق المظلم حتى ٩ نيسان ٢٠٠٣.

عدد من العشائر الكوردية الى صفوفها وضرب بعضها البعض، وقد اعتقدت ان مثل هذه الاساليب سوف تحقق لها نصراً حاسماً على الكورد، الامر الذي يعبر وبدون شك عن غباء كبير.

(٤) على الرغم من ان السياسة الحمقاء التي تعاملت بها الحكومات العراقية مع القضية الكوردية، الا انها لم تثن الشعب الكوردي عن مواصلة نضاله الذي بدأ يزداد قوة وتماسكاً لايمانه الروحي بعدالة القضية التي يقاتل من اجلها، ولوجود رجل عملاق نذر حياته وزهرة شبابه من اجل قيادة نضال الشعب الكوردي، هو ملا مصطفى البارزاني الذي لم يبغ جاهاً او مالاً بل كان كل ما يتمناه ان يرى شعبه متمتعاً بحقوقه المشروعة ليعيش برفاه وتقدم وسعادة.

هذه شهادة اكاديمي عربي قومي بحق القضية الكوردية، وبحق قائد الحركة القومية التحررية في كوردستان - العراق ملا مصطفى البارزاني، ويتجلى صدق ما ذهب اليه وايمانه بما كتب انه طبع كتابه هذا على نفقته الخاصة سنة ٢٠٠٣، حيث كانت الظروف الاقتصادية والسياسية في اسوء حالاتها. وانه ومجموعة طيبة بدأوا يكتبون ويدافعون في المنتديات والندوات عن الكورد وبموضوعية غير معهودة.

واخيراً لابد من الاشارة ان مراجعتي للكتاب اقتصرت على تصحيح الاخطاء المطبعية، ووضع عدد من الكلمات بين قوسين[ ] لغرض التوضيح، مع اضافة عدد من الهوامش الضرورية.

هەولێر ئەرشیڤی کتێب

أ.د

عبدالفتاح علي البوتاني

مدير مركز الابحاث العلمية والدراسات الكوردية

جامعة دهوك

٨ حزيران ٢٠١٢

ولاستكمال الوجه والموقف السياسي العربي الاخر من الحركة القومية الكوردية وقائدها ملا مصطفى البارزاني - ارى من الضروري ان يلحق بهذا الكتاب ما كتبه الدكتور(الطبيب) والبيشمركه الانصاري مهند البراك عن قائد الثورة الكوردية - البارزاني، وادناه نص ما كتبه:

مصطفى البارزاني: الزعيم والوطني

الدكتور

مهند البراك

تمر هذه الايام الذكرى السنوية لميلاد القائد الكوردي الكبير، ملا مصطفى البارزاني.. الذي عاش ليس كقائداً كردي فقط وانما كأحد القادة العراقيين الكبار الذين قاسوا وضحوا بالنفس والاهل والاحبة. في سبيل قضية شعبه، ولعبوا ادواراً كبيرة ورائدة من اجل الديمقراطية في العراق، وسط انواع المكائد والدسائس والمخططات التي حيكت من دوائر متنفذة دولية واقليمية وداخلية، ووسط انواع الاقاويل والتقديرات الخاطئة وكيفية تقييمها للأخطاء التي حصلت او الملفقة الشوفينية الاهداف والمرامي.. رغبت كثيراً وترددت بالكتابة عن القائد الكوردي، عن زعيم لشعب مكافح مضيَع مكبَل.. احبه والتف حوله ومنحه الثقة، التي لم ينلها الا بصبره واصراره على النضال من اجل الشعب واخلاصه لقيم الانسان مهما كان فقيراً ومعدماً، اضافة الى ادراكه الى انه حين دعا الشعب الكردي للعمل والنضال من اجل نيل حقوقه المشروعة كحقوق كل البشر، انما كان يخوض في دوامة صراع معقد دموي عنيف مخيف غير متكافئ، استطاع رغمه ان يحدد معالم الطريق، وان يشقه محاولاً استثمار ما توفر لشعبه في تلك المرحلة، وان يسعى لطرق وفتح ابواب جديدة وارحب للسير بسفينة القضية الكردية وبالتالي العراقية نحو آفاق افضل من العدل والخير والمحبة وباستثمار الفرص المتاحة باليد وبالنشاط والبذل من اجل انضاج فرص جديدة.. وبأعطاء القضية الكوردية ابعاداً ليست قومية كوردية فقط وانما ابعاداً وطنية عراقية، كاسراً بذلك الطوق المفروض على كوردستان من الانظمة المحيطة بها ومن امتداداتها الدولية المتنفذة المتصارعة صراعاً لا رحمة فيه، خالقاً بذلك بعداً انسانياً متعدد الاطياف للنضال الوطني العراقي.

اقول ترددت.. لما تثيره الكتابة من رهبة تقصير او هفوة، حين تتناول زعيم شعبي التقت عنده في مسيرة ثورة أيلول آماني الراعي والفلاح الكوردي في الجبال البعيدة، الفلاح الفقير والميسور في الريف..

رب العمل، الطالب والمثقف، والعامل والكادح في انحاء مدن كردستان.. والتقت عنده آمال وطموحات وحاجات كل المناضلين في سبيل الديمقراطية في العراق، فكان الأب والأخ وكان صديق المحن والمنعطفات العسيرة التي عاشتها بلادنا وعموم المنطقة بشهادة الأحداث الحلوة والمريرة التي مرت، وبشهادة معاصريه عرباً وكورداً وكلدو آشوريين وايزيديين.. خاصة وان طيفه يعيش فاعلاً وان رفاقه السائرين على خطاه.. ماضون على نهجه الذي شكل ظاهرة فريدة في واقع المنطقة، ظاهرة تستحق التقييم والتدقيق العلمي لدور بحث متخصصة.

منذ ان بدأنا نعي الحياة، في طفولتنا في الاعظمية التي سكنها عرب وكورد باكستانيون وهنود وافغان.. تيمناً بمرقد الإمام الأعظم ابي حنيفة النعمان، حين واظبنا على رحلات الدرس اطفالاً، وكنا نغادرها لنشهد تفجر التظاهرات والصدامات مع الشرطة من اجل الحياة والحرية للسجناء السياسيين عرباً وكورداً ومسيحيين وصابئة.. ومن اجل التضامن لإنقاذ بورسعيد من العدوان الثلاثي والنضال ضد الأحلاف العسكرية ومن اجل السلام.. وحين كنا صحبة اهالينا، في زيارات لأحبائنا في سجن نقرة السلمان وسجن بعقوبة، وفرحنا الطاغي بلقائهم، الذين كانوا كالقديسين نحلف برؤوسهم وبسلامتهم لإنهاء اختلافاتنا ونزاعاتنا على امور يومية فكانت المشاحنات تتوقف عند رهبة ذلك الحلف الصادق. رغم الصوندات التي ذقناها واهالينا ونحن نزورهم او نحييهم ولو من على بعد. كنا نسمع الذكر المتداول باحترام عن الكورد المعتقلين، وعن عوائل عشائر بارزان المبعدة الى اعماق البلاد او الرازحة تحت نير السجون والإبعاد، وكان يثير الرغبة فينا لمعرفة المزيد والمزيد عنهم.

لتمر الاعوام ونكبر.. وتنفجر ثورة الشعب في ١٤ تموز ١٩٥٨. حين امتلأت الساحات والشوارع بالجماهير رجالاً ونساءاً من كل الاطياف، تحيي وتهتف وتزغرد للعرس الوطني الكبير، في جموع اطلقها فجر صباح ذلك اليوم الصيفي.. الذي جعل البيوت والمصالح تفتح ابوابها لإطعام المحتفلين والمتظاهرين، لتتزايد الأفراح بلقاء السجناء المحررين وبعودة المبعدين والمنفيين.

وفي ذلك الخضم المتلاطم الذي كان يتواصل.. كانت الناس تتدافع لمشاهدة لقطات بثها تلفزيون بغداد لمراسيم وصول واستقبال القائد الكردي ملا مصطفى البارزاني حين قدم على ظهر باخرة سوفيتية الى ميناء البصرة[1] التي خرج اهلوها ونقاباتها واتحاداتها تحييه وهي تهتف.. "على صخرة الأتحاد العربي الكردي تتحطم مؤامرات الإستعمار".

---

(١) يبدو ان الذاكرة هنا قد خانت الدكتور البراك، فالبارزاني وصل بغداد على متن طائرة من القاهرة في ١٩٥٨/١٠/٦، واستقبل استقبالاً منقطع النظير، وكان للشيوعيين دور بارز في تنظيمه.

كنا نتابع ونحن مبهورون صورة قائد الاكراد وهو بملابسه القومية، وباليشماغ الكوردي "الجمداني" الملفوف على رأسه، وبابتسامته العريضة الواثقة وهو يحيي الجموع العراقية بكل الوان طيفها.. الصورة التي كانت تتكرر وتتجسد في الأذهان لتراوح المسيرة بعدئذ.. وتتداخل وتتحول الى مشاحنات ارادتها مجاميع لم يرُق لها ما كان يموج، رافعة زوراً شعارات قومية نبيلة محورة اياها الى شعارات قومية ضيقة دعت الى الثأر! وكان لها للأسف ما ارادت في افعال ورود افعال.. حين غازلت التعصب والتعالي القومي، لتحدث عواقب تحمل مسؤولية تبعاتها وقتذاك اكثر من طرف واكثر من جهاز حكومي، في متوالية كثيرة التعقيد..

فبدأت الصفوف تتصدع، واخذ العنف يظهر.. من حوادث فريدة الى صدامات محلية هددت بالتوسع والشمول، حتى وصلت اوجها باندلاع القتال في كوردستان خريف(١١ أيلول) ١٩٦١.. حين اشتبك رتل عسكري مع فصيل بيشمركه في دربندي خان، وكأنما كان الشرارة التي اشعلت صداماً عنيفاً لاحقاً في مضيق بازيان، ليعم اللهيب في انحاء كردستان..

وبدأت مسيرات وتظاهرات كبيرة وفعاليات لم تنقطع في شوارع العاصمة بغداد نظمها الحزب الشيوعي العراقي طالبت بـ"السلم في كوردستان".. وحتى تنظيمه التظاهرة المركزية الكبرى التي قدر عدد مشاركيها باكثر من نصف مليون آنذاك رجالاً ونساءً، والتي انطلقت من ساحة النهضة وتصدت لها وحدات الأمن.. و"الانضباط العسكري" الذي انضم قسم من افراده الى المتظاهرين.. وتسببت بجرحى ومعتقلين اثر صدامات بين رجال الامن والمتظاهرين.. في وقت بدأت فيه البلاد كلها تعاني مآسي القتال وطوابير قتلى المتحاربين من ابنائها، ثمناً لتلك الفتن لتصل الى الأنقلاب الدموي في ٨ شباط ١٩٦٣ الذي اجهز على مكاسب الجمهورية الاولى التي كان من اهمها اقرارها بأن البلاد شراكة بين العرب والكرد.. والذي تسبب بمقتل واعتقال عشرات الآلاف من الديمقراطيين واليساريين والشيوعيين.. لتشمل طاحونته الاكراد وليتجدد القتال بشكل اعنف مما مضى في كوردستان، رغم مراهنة اوساط في الثورة الكوردية عليه، لتثبيت الحقوق القومية التي اعترفت بها حكومة الزعيم عبدالكريم ولم تأخذ طريقها للتنفيذ؟! بمنظارهم.

وكانت الناس تتناقل اخبار ما لعبه ملا مصطفى البارزاني قائد الثورة الكوردية من دور مهم في احتضان الذين تشردوا جراء العنف الدموي واوامر التصفيات الجسدية التي كان يذيعها راديو الانقلابيين، التي تسببت بلجوء العشرات الى كردستان.. الامر الذي رفع من تزايد مشاعر الأخوة والرفقة الكفاحية بين عوائل الديمقراطيين في بغداد والعوائل الكردية الساكنة فيها، والتي اخذت نيران

الانقلاب الدموي تطولها، حتى صار ملا مصطفى والثورة الكوردية، رمزاً فاعلاً لرفض الدكتاتورية العسكرية الدموية الجديدة، وجبهة للنضال الجماهيري المسلح من اجل الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان آنذاك.

جبهة اسس لها تاريخ الاخوة العربية - الكوردية الطويل والمعبد بآيات التضحيات في النضال من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية.. واسست لها الفعاليات الحاشدة والصدامات اللاحقة التي راح العديد ضحايا لها في سوح العاصمة والوسط والجنوب، والتي طالبت بـ"السلم في كوردستان" وبالأخوة العربية الكوردية على اساس الانتماء للوطن، قبيل الانقلاب.. وبدأتها المقاومة العنيدة لأنقلاب شباط في بغداد التي لعب فيها عقد الاكراد دوراً بطولياً بارزاً اضافة الى المقاومة في الكاظمية والشاكرية وغيرها.. حين وجد الديمقراطيون والشيوعيون انفسهم في خندق واحد بمواجهة العداء للديمقراطية والتكبر القومي والعرقي.. ثم حين توالت الاعتداءات واعتقالات الاكراد والمسيحيين وغير المسلمين على الهوية! بشتى الحيل.

وفيما يصف قسم موقف البارزاني الخالد باحتضانه ضحايا الانقلاب المذكور آنفاً، بكونه موقفاً لا ينسى لأنسان شهم نبيل قادر.. يرى كثير من السياسيين والمحللين بانه بالإضافة الى ذلك، فأنه نبع من ادراك ومعرفة القائد البارزاني بأن الحقوق القومية للشعب الكوردي لا يمكن بلوغها دون تحقيق الديمقراطية الحقة في عموم البلاد، ودون دعم الأحزاب والقوى المناضلة بحزم من اجل الديمقراطية للعراق، التي يضمها معها خندق واحد في النضال من اجل التقدم والعدالة الإجتماعية وفي النضال ضد الحرب والشوفينية والانعزال القومي[1].

(١) مهند البراك(الدكتور) "مصطفى البارزاني: الزعيم والوطني"، جريدة المدى(البغدادية)، العدد (٦٧٤٨) ١٨ شباط ٢٠١٠.

هەوالنامەی کتێب

المقدمة:

أمتلك الشعب الكردي أرثاً حضارياً عريقاً أمتد جذوره إلى وجود الإنسانية على أرض الرافدين مما أكسب الشخصية العراقية الكردية سمات عديدة، أبرزها صبرها الطويل الذي لا ينفد، وقدرتها الفائقة على مواصلة النضال، وتجاوز كل المحن والصعاب، فضلاً عن تميزها بالطيبة والأصالة والوفاء لكل من يقف معها في السراء والضراء، وهيهات هيهات لمن يحاول أن يغدر بها فعليه أن يتلقى درساً قاسياً لن ينساه أبداً.

وفي الواقع، أن العديد من أفراد المجتمع العراقي، وخصوصاً الجيل الحالي، لم يعرف هذه السمات المميزة للشخصية الكردية لكونه لم يطلع إطلاعاً شاملاً على تاريخ الشعب الكردي، وإذا ما أطلع فقد أطلع على ما هو مزيف من قبل الحكومات العراقية، والتي كانت تخشى إظهار الحقيقة التاريخية إلى حد كبير.

ولكن مهما بلغ زيف وتضليل وخداع الحكومات من ذكاء وقدرة على المراوغة فلا يمكن أن تختفي الحقيقة التاريخية إلى الأبد ما دام عملية إخفاءها مرتبط بوجود الحكومات التي هي زائلة لا محال.

من هذا المنطلق، رأيت من واجبي الوطني والعلمي والتاريخي، أن أكشف جميع الحقائق التاريخية التي ذات صلة مباشرة بنضال الشعب الكردي، والزعيم الوطني المعروف ملا مصطفى البارزاني وذلك من أجل إزالة الغموض الذي تراكم عند الجيل الحالي بسبب السياسة التي اتبعتها الحكومات السابقة في خلط الأوراق، وتداخل الخنادق لتضفي صورة مشوهة عن نضال الشعب الكردي.

كان من حسن حظي، وأنا أعد اطروحتي للماجستير عام ١٩٩١، أن أعثر على ثلاث أضابير ذات صلة مباشرة بنضال الشعب الكردي، ورموز الحركة الوطنية الكردية، وأخص بالذكر منهم مصطفى البارزاني. وقد أحتوت هذه الأضابير على كم هائل من الوثائق تضمنت معلومات جديدة وفريدة من نوعها، وأحسب أن العديد من الباحثين والمهتمين بتاريخ حركات التحرر لم يطلعوا عليها بسبب القيود الثقيلة التي كانت مفروضة على الباحثين وعدم السماح لهم بالإطلاع على الوثائق لضرورات أمنية!!! مع العلم أني بذلت كل الجهود من أجل تصوير هذه الوثائق المحفوظة في ملفات وزارة الداخلية الكائنة في منطقة كسرة وعطش بمدينة الثورة سابقاً. ومن يرى هذه الوثائق يتألم ألماً عميقاً بسبب

الإهمال الواضح للمسؤولين السابقين لها الذين تركوا الأرض تقرضها، والأتربة تعلو رفوفها، ناهيك عن تناثر الملفات والوثائق في أروقة المخازن. ومع كل ذلك، فضّل المسؤولون السابقون الأرضة أن تقرض الوثائق على أن يطلع عليها الباحثون يا للهول! وبعد جهد جهيد اشترط المسؤولون السابقون على الباحثين الراغبين في تصوير الوثائق شرطان أحلاهما مرّ: أولهما عدم الإطلاع على أية وثيقة صادرة بعد ١٧ تموز ١٩٦٨؛ وثانيهما لا يجوز تصوير أية وثيقة ألا بعد استحصال الموافقات الرسمية بغية خلق حالة الملل والفتور عند الباحثين.

على أي حال، أثمرت الجهود عن تصوير ثلاث أضابير، الأولى كان عنوانها "النشاطات السياسية الكردية في العهد الملكي" والثانية عنوانها "الأمور السياسية في لواء السليمانية تناولت الوضع السياسي في اللواء في العهدين الملكي والجمهوري الأول"، أما الاضبارة الثالثة فهي الاضبارة الشخصية للزعيم الكردي ملا مصطفى البارزاني والتي وثقت كل نشاطاته منذ انطلاق ثورة أيلول الكردية عام ١٩٦١ وحتى ١٧ تموز ١٩٦٨.

ومن أجل تتبع هذه الوثائق تاريخياً وفق منهج علمي واضح، رأيت من المناسب تقسيم الكتاب إلى أربعة فصول تضمن الفصل الأول نضال الشعب الكردي في العهد الملكي. وشمل الفصل الثاني نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣. وتناول الفصل الثالث نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في عهد عبدالسلام محمد عارف ١٩٦٣-١٩٦٦. وتتبع الفصل الرابع والأخير نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في عهد عبدالرحمن محمد عارف ١٩٦٦ ولغاية ١٧ تموز ١٩٦٨.

تناول هذا الكتاب الصفحات التي كشفتها الوثائق التي حصلت عليها فقط لذا كان نصيب المصادر فيه محدوداً للغاية، ولم نستعين بها ألا إذا اضطررنا لذلك اضطراراً علمياً. وهذا ليس من باب التعالي على جهود الباحثين والمؤرخين ولكن ما تضمنته هذه المصادر من معلومات تاريخية رصينة وقيمة أصبحت مفهومة لدى الجميع ولا داعي لتكرارها خشية من إصابة القارئ بالملل.

ثمة حقيقة تاريخية لابد من توضيحها، أن جميع مسودات مؤلفاتي العلمية المتواضعة قد التمست من الأستاذ الكبير الدكتور كمال مظهر أحمد أن يطلع عليها قبل طبعها بغيةً تقويمها فكرياً وتاريخياً ولغوياً ألا هذا الكتاب الذي بين أيديكم لأني كنت على ثقة تامة أن أستاذي الكبير الدكتور كمال مظهر أحمد سوف يعترض على الإهداء نصاً وروحاً كونه موجهاً له لأنه كما هو معروف لدى الجميع أنه يريد أن يعمل بصمت وبهدوء بعيداً عن الأضواء وهذا هو ديدن كل رجل نبيل وعالم

جليل من أمثال أستاذي العزيز الدكتور كمال مظهر أحمد الذي ألتمس من شخصه الكريم قبول الإهداء وقبول اعتذاري عن الوسيلة التي اتبعتها للحصول على صورته الشخصية.

يحتم علي الوفاء أن أوجه بالغ الشكر والاعتزاز والتقدير للرجل الوطني الشهم الأستاذ فؤاد عارف الذي أحب العراق وأحبه العراقيون جميعاً لمواقفه الوطنية الصادقة حيث أبدى لي معلومات مفيدة أغنت هذا الكتاب كثيراً سائلاً المولى العلي القدير أن يمن عليه بالصحة والعافية والعمر المديد أنه سميع مجيب الدعاء.

وشكراً موصولاً لأخي وأستاذي العزيز محمد دبدب الشخصية الوطنية المعروفة التي أختارت خندق الوطن دوماً لتفضله مشكوراً بتقديم مقدمة رصينة عن مضمون هذا الكتاب فجزاه الله خير جزاء.

وتعجز كل كلمات الثناء والتقدير بحق أخي العزيز الدكتور طاهر البكاء رئيس الجامعة المستنصرية الذي دعم نتاجنا العلمي دعماً كبيراً مما يؤكد حرصه الوطني الصادق على جعل الجامعة ميداناً حراً للأفكار الوطنية الصادقة لأجل خلق جيل وطني متسلح بالعلم والثقافة حتى يسهم بشكل فاعل في بناء بلدنا العزيز والحفاظ على وحدته الوطنية سائلاً العلي القدير أن يوفقه دائماً في نضاله العلمي والجهادي وهو يقود الجامعة في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ بلدنا العزيز.

وأشكر الأستاذين الفاضلين الدكتور أحمد مصطفى، والأستاذ داود سلمان لما بذلاه من جهد كبير في إغناء هذا الكتاب بتصحيحات لغوية رصينة فجزاهما الله خير جزاء وشكراً موصولاً للأخ العزيز الدكتور طلال مدير المكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية لموقفه العلمي الصادق في دعم كل نتاجات الباحثين والمؤرخين.

أتمنى من جميع المسؤولين أن يحذوا حذو رئيس الجامعة المستنصرية في دعم نتاج الباحثين والمؤرخين، ولا يتحججوا بحجج غير منطقية عندما برروا أن سبب عدم دعم النتاج العلمي للمؤرخين كون مؤسساتهم ذات أهداف علمية صرفة. وهم بذلك قد وقعوا في وهم كبير لأن التاريخ يكتب للجميع بغض النظر عن التخصصات العلمية للاستفادة من دروسه وعبره. فضلاً عن ذلك، هل نسى هؤلاء المسؤولون أن الأمم لا يمكن أن تتقدم وتزدهر ما لم تهتم بتاريخها؟ وعليه يحتم الواجب الوطني على هؤلاء المسؤولين دعم النتاج العلمي للمؤرخين وحث طلبتهم للإطلاع عليه حتى تكون لهم مشاركة جادة وفاعلة في هذه المرحلة التاريخية الحساسة من تاريخ عراقنا العزيز الذي يشهد تحولات سياسية هامة مثل تشريع الدستور، والتعددية الحزبية، والانتخابات النيابية والذي سيكون

للطلبة صوت مدوٍّ فيها. هذا ما أردتُ أن أذكر به هؤلاء المسؤولين. فذكر وأن نفعت الذكرى. والذكرى تنفع المؤمنين.

هەواڵنامەی کتێب

الفصل الأول

نضال الشعب الكردي في العهد الملكي

هەوالنامەی کتێب

هەوالنامەی کتێب

نضال الشعب الكردي في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨:

لم يكن نضال الشعب الكردي في العهد الملكي وليد فراغ، أو مجرد صدفة، بل جاء تتويجاً لنضاله الذي قاده الشيخ محمود الحفيد[١] في ثورته العملاقة عام ١٩١٩ ضد المحتلين الإنكليز.

وعندما تأسست الدولة العراقية في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١ لم تأخذ بنظر الاعتبار تنفيذ المطاليب القومية المشروعة للكرد مما دفعهم إلى مواصلة نضالهم بهمة أكبر وهذا ما أكده المفتش الإداري في لواء كركوك ولواء ديالى في تقريره الذي كان يقدمه أسبوعياً إلى مستشار وزارة الداخلية أن الشيخ رشيد أبو بيلي وهو من أهالي حلبجة قد كتب إلى رفعت بك وهو من أهالي داوده "أن نية الحكومة تتجه لتسليم كردستان إلى الآثوريين في المستقبل القريب"، مما يجب على الكرد "أن يتحدوا والعمل بشكل مستقل"[٢]. وهناك دعايات شديدة في مدينة كركوك وعموم اللواء بثتها عناصر نشطة أمثال عزة باشا وأحمد خان وأغا حسين بك النفطجي أكدت على إعداد "مضبطة موقعة من قبل شيوخ القبائل" هدفها "خلق ولاية كردية تشمل ألوية السليمانية وأربيل وكركوك وجزء من الموصل تحت الحكم الكردي"[٣].

وفي تموز عام ١٩٢٧ قام صادق باشا وهو كردي ساكن في بغداد بزيارة مدينة كركوك وبث فيها دعاية شديدة على أن "البريطانيين مصممون على منح كردستان الاستقلال"[٤].

أما لواء السليمانية فقد شهد في آب عام ١٩٢٧ مشاورات سياسية تمثلت في وجود ميول واضحة عند طبقة التجار "لمغازلة عناصر من العرب في العراق" ظناً منهم أن قوتهم تتزايد ولكن الحزب

(١) الشيخ محمود الحفيد (١٨٨٤-١٩٥٦) عين حاكماً على السليمانية من قبل العثمانيين، وعندما سيطر الإنكليز على العراق لم يجدوا شخصية قوية غيره فعينوه حاكماً على منطقة السليمانية ولعدم إذعانه لسياسة الإنكليز وبخاصة تجاه الأكراد بسبب نزعته التحررية الأمر الذي جعله أن يدخل معارك عديدة مع الإنكليز فجرح على أثرها واقتيد أسيراً إلى بغداد وحكم عليه من قبل الإنكليز بالإعدام ثم خفف الحكم عنه وأبعد إلى الهند. أعيد إلى السليمانية عام ١٩٢٢ ليقود نضال الشعب الكردي من جديد. ينظر: مذكرات علي كمال عبدالرحمن، تقديم وتحقيق جمال بابان، بغداد ٢٠٠١، ص٥٧.

(٢) ملفات وزارة الداخلية (م.و.د.)، اضبارة النشاطات السياسية الكردية في الألوية الشمالية، رقم الاضبارة ٢٧/١٦، دائرة المفتش الإدارية في لواء كركوك ولواء ديالى/سري، العدد س/١٨، ١٥ كانون الثاني ١٩٢٧، الموضوع: نشاطات المواطنين الأكراد.

(٣) الملف نفسه، برقية المفتش الإداري في لواء كركوك ولواء ديالى إلى مستشار وزارة الداخلية في بغداد بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٢٧.

(٤) الملف نفسه، تقرير المفتش الإداري في لواء كركوك ولواء ديالى، العدد ٤٠١٤٠، ٢٦ تموز ١٩٢٧.

الكردي الفتي، "يرى في تململ الشيعة فرصة للمطالبة بحقوقهم بالاستقلال"، وأن عدد من أعضاء الحزب "لديه آمال للحصول على فقرة خاصة بالأكراد في المعاهدة الجديدة التي قيد المصادقة الآن"[١].

وتابع الكرد في لواء أربيل بحماس كبير الصراع السياسي في بغداد حيث تمنى السنة الأكراد ويأملون سراً بأن ينتصر الشيعة لأنه في حالة بروز مشاكل جدّية في جنوب العراق فأن موجة من الفوضى يجب توقعها في المناطق البعيدة من اللواء[٢].

وفي أيلول عام ١٩٢٧ عثرت الجهات المسؤولة على بيان باللغة الكردية لم يوقع من أحد عنوانه "نسمة الحياة الجديدة" موجهاً إلى "نواب وقادة الشعب الكردي المضطهد"، أكد على أن "لا يبقوا صامتين ولا يسودوا وجوههم في أعين شعوبهم"، و "عليكم الحديث دوماً لصالح شعبكم "بإرادة صلبة لا تلين"، وأن أبناء شعبكم يريدون "أن يقرأوا إنجازاتكم في الصحف العراقية" ولكننا "لحد الآن لم نسمع أو نقرأ من هذا القبيل". وعليه يجب أن "تعلنوا حقوق الأكراد هذه الحقوق التي ساندها كل الخيرين وأصحاب الضمير في العالم" ، وأن "تمهلوا قليلاً وفكّروا بالأبطال من كرد الشمال الذين يغطيهم الدم !!! من أنحاء أنكورا ودماوند ومن أنحاء فارس وبابزيد"، وختم البيان كلمته بما نصه:

"نحن نريد حقوقنا ونريد إدارة تأتي بالنفع على الأكراد مهما كانت هذه الإدارة لأننا لا يمكن أن نعيش بدون إدارة ذاتية منظمة تنظيماً جيداً وإذا العالم الكردي لا يسمع أعلانكم عن هذه الحقوق فأن هذا يعني بأن الحقوق الثابتة للشعب الكردي، والشعب نفسه قد بيع لا سامح الله"[٣].

كما عثرت السلطة الحاكمة على بيان آخر صادر باللغة الكردية بتاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٧ تضمنت مقدمته ما نصه:

"أيها الكردي أبن الكردي هل تعلم نحن في الجبال منذ آلاف السنين الماضية ثابتين في وجودنا ومحافظين على ديننا، رغم كل هجمات الفاتحين نحن باقون أيها الأكراد"[٤].

ومن هذا المنطلق ، طالب البيان جميع الكرد أن يتوحدوا حتى "لا تمتد أيدي الظالمين وأغراضهم الدنيئة المسممة ويصبح لها نفوذ في المنطقة لتمتد إلى إعراضكم وروح ومقابر آبائكم وأجدادكم وتغيير عاداتكم وتقاليدكم التي أورثتموها منذ آلاف السنين. أننا أمة قديمة ومشهورة ولا نرضى بلغة بديلة أو تغييرها وهذه أبسط حقوقنا حتى اليهود لهم حقوق معطاة" ، وأعلموا أيها الأكراد "أنكم لا تموتون ولا

---

(١) الملف نفسه، تقرير المفتش الإداري في لواء السليمانية في آب عام ١٩٢٧.

(٢) الملف نفسه، تقرير المفتش الإداري في لواء أربيل، العدد ٥٧٦٧، أيلول ١٩٢٧، الموضوع المسألة الكردية.

(٣) الملف نفسه، شرطة العراق، شعبة التحقيقات الجنائية المركزية/سري، العدد ١٤٦٩، ٦ أيلول ١٩٢٧.

(٤) الملف نفسه، شرطة العراق، شعبة التحقيقات الجنائية المركزية/سري، العدد س/١٨١٥، ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٢٧.

لغتكم تموت أو تتفرق" و "أن أبناءكم سيتكلمون بلغة الكردية إلى يوم القيامة"، وأمهاتكم تندن باللغة الكردية لكم منذ طفولتكم وحتى مماتكم"[١].

وبعد منتصف عام ١٩٣٥ تشكلت في السليمانية جمعية باسم "فدائيي الوطن" وهي جمعية غير رسمية كان الهدف منها هو "السعي في سبيل خدمة الوطن الكردي وتنظيم المضابط ضد الموظفين الإداريين الذين يخالفون مبادئهم"[٢]. وضمت الجمعية التي كانت برئاسة حمه اغا عبدالرحمن عدد من الشخصيات الكردية أمثال عزة بك عثمان باشا وعزة أفندي المتقاعد وتوفيق القزاز وميرزا أحمد الحاج فتاح قادر ورمزي الحاج فتاح والطبيب البيطري قطب الدين. طبقاً للمعلومات الواردة في تقرير خاص أكد على أن الجمعية شنت حملة عنيفة ضد مباحثات الوفد العراقي الذي زار طهران برئاسة نوري السعيد حينما طالبته إيران بتنازل العراق عن شط العرب وإعطاء قسم من أراضي خانقين والاشتراك في حصة نفط خانقين[٣].

واستغل جمال بابان[٤] العضو البارز في حزب الوحدة الوطنية الذي تأسس في أيلول عام ١٩٣٤، أهالي السليمانية لكسب تأييدهم للحزب المذكور وذلك عن طريق كل من الشيخ قادر الشيخ سعيد والسيد إبراهيم السيد عبدالله آل حفيد ورمزي الحاج فتاح وفائق بيك معروف بك وملا حسن كاتب المحكمة السابق ومحمد بك قادر باشا ومحمود فهمي الهموند وعبدالرحمن اغا أحمد باشا ورضا بك إسماعيل بك وتقي محمد الهموندي وأحمد بك سعيد بك.

كان هدف جمال بابان من كسب تأييد سكان السليمانية لحزب الوحدة الوطنية هو من أجل إسقاط وزارة ياسين الهاشمي ألا أن تحركات بابان قد ولدت "النفور والبغضاء بين سكان السليمانية"[٥].

---

(١) المصدر نفسه، شرطة العراق، شعبة التحقيقات الجنائية المركزية/سري، العدد س/١٨١٥، ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٢٧.

(٢) الملف نفسه، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، شعبة إدارة التحقيقات الجنائية المركزية، العدد ش خ/٣٩٢٨، ٢٨ آب ١٩٣٥، الموضوع: تقرير خاص/سري ومستعجل.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) هو ابن رشيد بك ولد عام ١٨٩٣. تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٤٤. اشترك في معارك الجيش العثماني في دمشق وساهم في معركة القدس فأسرته القوات الإنكليزية فنفي إلى الهند وبعد عودته إلى العراق دخل سلك القضاء فعين حاكماً في السليمانية. استوزر أكثر من مرة في العهد الملكي. توفي في لبنان عام ١٩٦٦. ينظر: مذكرات علي كمال عبدالرزاق، المصدر السابق، ص٨٣-٨٤.

(٥) م.و.د.، ملف الأحزاب، رقم الملف ١٧/ب د/٣، اضبارة حزب الوحدة الوطنية، رقم الاضبارة ١٤١/٤٦، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، شعبة إدارة التحقيقات الجنائية المركزية، العدد ش/١٦، ١١ كانون الثاني ١٩٣٦، الموضوع: تقرير خاص/سري للغاية ومستعجل.

وفي عام ١٩٤٥، رفع عدد من مواطني مدينة أربيل مذكرات إلى حمدي الباجه جي رئيس الوزراء أعلنوا فيها تذمرهم من تصرفات سعيد قزاز[١] متصرف لواء أربيل، وعبدالقادر أحمد مدير الواردات، وتوفيق فائق رئيس التسوية كونهم استغلوا مناصبهم للضغط على سكان المدينة من أجل "الدخول في سلك الشيوعية"[٢]، وقاموا بتشكيل "حزب سري شيوعي مع أكراد إيران وسمي هذا الحزب كوملة" الذي ضم عدد كبير من "السليمانيين الذين يقبضون معاشاتهم ويؤمنون إدارتهم من دائرتي أشغال واستهلاك أربيل". فضلاً عن ذلك، فأن سعيد قزاز "اتخذ لنفسه حكماً إقطاعياً وسلم كافة واردات الحكومة بيد علي أغا وقادر أغا وأثناء مجيء مصطفى العمري وزير الداخلية إلى أربيل أنقذ المتصرف نفسه بإعطائه ألف دينار رشوه له كالمثل القائل "إذا عندك عباسي كل شغلك على راسي وإذا ما عندك عباسي لا تدوخ راسي" وطالب الأهالي في مذكراتهم رئيس الوزراء بإرسال "رسول عادل وصادق باسم التجارة بتبديل قيافته كشخصية مدير المالية العام عبدالمجيد إلى أربيل ليقوم أولاً بتحقيق قضية المجزرة وإجراء كشف على الجلود لإظهار تلك الأعمال التي تمت"[٣].

أحال السكرتير العام لمجلس الوزراء مذكرات المواطنين إلى وزير الداخلية مؤكداً له "ان فخامة رئيس الوزراء يرى من المفيد إجراء تحقيق تمهيدي حول ما وردت في هذه العريضة وقد أوعز إليّ فخامته أن أرجوكم إرسال أحد كبار موظفي الشرطة للذهاب إلى أربيل على أن يكون ذهابه في الظاهر لتفتيش الشرطة وأن يكون الهدف الحقيقي من ذهابه هو التحقيق عن سلوك المتصرف وعن الجهات الواردة في العريضة وأن أرجوكم الإسراع بإنجاز ذلك وإنباءنا النتيجة"[٤].

وفي ضوء ذلك، زار وزير الداخلية نفسه مدينة أربيل وتبين أنه "لا صحة لما أسند إلى السيد سعيد قزاز متصرف لواء أربيل"[٥].

---

(١) ولد سعيد قزاز عام ١٩٠٤. خريج كلية الحقوق تبوأ مناصب إدارية هامة كمدير ناحية وقائمقام قضاء ولنجاحه الإداري أصبح متصرفاً للواء أربيل ثم وزيراً للداخلية عام ١٩٥٣. تميز بشجاعة نادرة فعندما أصدرت المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي تأسست بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عقوبة الإعدام بحقه بحجة ارتباطه بالاستعمار الغربي وقف بكل شموخ وكبرياء قائلاً مقولته المشهورة: "أنا حاضر لا أريد البقاء في هذه المحنة، وأفضل أن أكون معلقاً بحبل المشنقة لأراكم تحت اقدامي" للمزيد من التفصيل حول حياة سعيد قزاز ينظر: عبدالرحمن البياتي، سعيد قزاز ودورهُ في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩ الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠١.

(٢) م.و.د.، ملف اضابير موظفو الدولة العراقية، رقم الملف ٥/٦٤، اضبارة سعيد قزاز، رقم الاضبارة ٥٤٧، ديوان مجلس الوزراء / سري للغاية، العدد ١٣٩٠، ١٩ نيسان ١٩٤٥.

(٣) م.و.د.، اضبارة سعيد قزاز، ديوان مجلس الوزراء / سري، العدد ٥٤٥٩، ٣٠ حزيران ١٩٤٦.

(٤) الملف نفسه، اضبارة سعيد قزاز، ديوان مجلس الوزراء / سري للغاية، العدد ١٣٩٠، ٥ مايس ١٩٤٥.

(٥) الملف نفسه، اضبارة سعيد قزاز، وزارة الداخلية / سري، العدد م خ/١٥٩٨، ٢ آب ١٩٤٥.

ظل النظام الملكي يتابع باهتمام كبير الوضع السياسي في السليمانية فقد أكدت التقارير الأمنية أن قادر بن حاجي حسن كاني كوه الذي كان جندياً وتسرح من الجيش قد وزع بطاقات معايدة باللغة الكردية خصص قسم من أثمانها إلى ابنة الرئيس مصطفى خوشناو الذي أعدم في ١٩ حزيران ١٩٤٧[١]، وهي تلميذة في إحدى المدارس الابتدائية بمدينة السليمانية. أما الأثمان الباقية فترسل إلى المسجونين من الشيوعيين الأكراد والبارزانيين، مع العلم أن سعر البطاقة الواحدة كانت تباع بربع دينار.

حملت البطاقات كلمات ذات مغزى فكري عميق ووطني صادق هذا نصها:

"بناتنا في ظل العلم الأسود يرفعن عيونهن بدماء حارة ... أولادنا صغاراً وكباراً يقدمون أنفسهم ضحايا في سبيل الوطن ... بدون التضحية لا يمكن الوصول إلى الحرية ونيل الحرية يكون بتضحية الدماء ... البرعم لا يفتح إلا بدماء"[٢].

عدت السلطة الحاكمة تلك العبارات بأنها "مثيرة للرأي والإحساس القومي والوحدة العراقية"، وطلبت من شرطة السليمانية القبض على موزعيها التي توصلت أخيراً إلى أن قادر بن حاجي حسن كاني كوه هو الذي وزعها في مدينة السليمانية بعد أن استلمها من واحد حمه وهو من أهالي كويسنجق. كما أكدت شرطة السليمانية على أن أعضاء حزبي الديمقراطي الكردستاني والتحرر الوطني كانوا من أشد المتحمسين في توزيع البطاقات[٣].

تابع تقرير خاص نشاط حزب التحرر الوطني في مدينة السليمانية وذكر ما نصه:

"كان حزب التحرر أشد الأحزاب نشاطاً في السليمانية وهو يضم عدداً كبيراً من التلاميذ غير أنه نتيجة سجن بعض أعضائه الفعالين من قبل المجلس العرفي ضعفت شوكة الحزب المذكور.. فقد انتهز الحزب الديمقراطي هذه الفرصة وأخذ أعضاؤه يحاولون جر أعضاء حزب التحرر الباقين إلى حضيرتهم . وأكثر هؤلاء الأعضاء نشاطاً في هذا الصدد هم الرئيس المتقاعد نوري حكيم المحاسب في دائرة انحصار

---

(١) أعدم معه ثلاثة ضباط آخرين هم: عزة عبدالعزيز وخيرالله عبدالكريم ومحمد القدسي وقد أشار تقرير أمني خاص ما نصه: "قابل الرأي العام باكثرية ساحقة عمل حكومة في تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بالضباط الأكراد الأربعة باستحسان وراح الكثيرون يصرحون بأن هذا العمل خير رادع للآخرين الذين تحدثهم أنفسهم على خيانة واجباتهم في المستقبل. أما الأكراد فمنهم من أدعى بأن الضباط الموضعي البحث قد ذهبوا ضحية جهلهم ومنهم من قال بأنهم راحوا ضحية حركات← الدول الاستعمارية وخاصة روسيا" ينظر: ملف التحقيقات الجنائية المركزية لسنة ١٩٤٧، رقم الملف ٢٧، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، شعبة التحقيقات الجنائية، العدد ش خ/١٦٢٧، ٢٦ حزيران ١٩٤٧، الموضوع: تقرير خاص/سري للغاية.

(٢) م.و.د.، اضبارة الأمور السياسية في لواء السليمانية، رقم الاضبارة ٢٧/س ل/٤، مديرية شرطة لواء السليمانية ، الشعبة الخاصة/سري ، العدد ٨٧٢، ٥ حزيران ١٩٥٠، الموضوع: نشرة.

(٣) م.و.د.، الاضبارة نفسها، متصرفية لواء السليمانية/سري، العدد ٥٢/٦، ١٠ حزيران ١٩٥٠، الموضوع: نشرة.

التبغ في السليمانية يشترك معه المحامي جليل هوشيار وأكثر اجتماعات حزب التحرر تجري في دار رشيد أحمد حقاف أخ الرئيس محمود أحمد"[1].

أما الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس عام ١٩٤٦ فقد أختار مصطفى البارزاني زعيماً له وهو في منفاه بروسيا كونه يمتلك أرثاً نضالياً عريقاً، فقد أعتقل مع أمه في الموصل عام ١٩٠٦ وهو لا يتجاوز من العمر ثلاث سنوات، وشارك بدور فاعل في جميع ثورات وانتفاضات الكرد, وتعرض للنفي أكثر من مرة خلال العهد الملكي وقد استغلت العشائر الكردية زيارة الوصي عبد الإله للمنطقة الشمالية عام ١٩٤٧ وقدمت له مضبطة طالبت فيها إصدار العفو عن مصطفى البارزاني وأعوانه المحكومين عليهم بالإعدام "غير أن الحكومة قد رفضت إجابة هذا الطلب فأدى رفضها هذا إلى قيام هذه العشائر بالأعمال التهديدية بعد أن أوت الكثيرين من أولئك الثوار البارزانيين داخل أراضيها" وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني قدم مذكرة إلى الأمم المتحدة "شرح فيها ما يقاسيه الأكراد من المتاعب في البلاد الذين يؤلفون جزءاً من سكانها ولذلك فأنهم يطالبون بتشكيل دولة كردية مستقلة"، مع العلم أن البارزاني لقي خلال وجوده في روسيا حفاوة بالغة وأن "الكثيرين من الأكراد والأذربيجانيين أخذوا يلتفون حوله وسيزداد عدد أعوانه باستمرار" طبقاً للمعلومات الواردة في تقرير أمني خاص[2].

ضم الحزب أعضاء بارزين أمثال علي عبدالله وكريم توفيق وعبدالصمد محمد ونوري محمد أمين معروف ورشيد عبدالقادر. ذكر تقرير خاص عن نشاط الحزب "أن عدداً من أعضائه قد وصلوا إلى السليمانية في ١٩٤٨/٩/١١ أمثال كل من حمه زياد أغا نائب أربيل وعلي محمد أغا والمقدم المتقاعد أمين راوندوزي الذي كان كثير التردد إلى مدينة السليمانية وذلك من أجل طبع العدد الأول من جريدته الممنوحة له باسم (هتاو) (الشمس) في أربيل في مطبعة (زين) لعدم وجود مطبعة لديه في أربيل، مع العلم أن امتياز الجريدة قد ألغي لتأخير طبع العدد الأول منها[3]. اجتمع هؤلاء الأعضاء بعد

(١) م.و.د.، اضبارة الأمور السياسية في لواء السليمانية، رقم الاضبارة ٢٧/س ل/٤، وزارة الداخلية/القلم السري، العدد ق. ١٦١/٧، ١٩ كانون الثاني ١٩٤٩ الموضوع: الحركات السياسية في السليمانية.

(٢) الملف نفسه، شرطة العراق، مديرية التحقيقات الجنائية المركزية/سري للغاية، العدد: ش خ/١٠٢٧، ٢٢ نيسان ١٩٤٧ الموضوع: تقرير خاص.

(٣) م.و.د.، اضبارة الأمور السياسية في لواء السليمانية، وزارة الداخلية / القلم السري، العدد: ق س/١٩٦١، ١٩ كانون الثاني ١٩٤٩ الموضوع: الوضع والحركات الكردية في السليمانية.

يومين من وصولهم إلى السليمانية في دار الشيخ محمود وكان "الحديث المتداول بينهم حول تشكيل حكومة كردية"، وهذا يعني أن "للاغوات المذكورين غايات قومية كردية"[١].

تزايد نشاط الحزب بعد إذاعة محطة الشرق الأدنى خبراً بتاريخ ٢٨-٢٩ أيلول عام ١٩٤٨ أشارت فيه إلى أن جماعة من الأكراد ذهبوا إلى باريس عن طريق سوريا للمطالبة بحقوق الكرد أمام الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة[٢]. فقد شهد دار المحامي إبراهيم أحمد العضو البارز في الحزب اجتماعات مكثفة بهذا الخصوص حضرها كل من عبدالقادر رشيد (ملاحظ الأشغال)، ومحمود محمد أمين الموظف في المعارف، ومحمود الطالب في الزراعة وهو أخ الضابط المطرود محمد قدسي الذي حكم عليه بالإعدام[٣].

وشهدت مدينة السليمانية في منتصف عام ١٩٥٠ قضية خطيرة الا وهي قضية خوله بيزه[٤] التي "وجدت من الموانع والمواقع الجبلية مجالاً للاعتصام والاستمرار في العبث بالأمن مما جعل القضاء عليها متأخراً وإن كان أمراً محتوماً"، وأن هذه القضية "جاءت منشطة للعناصر المستغلة لمثل هذه القضايا للسعايا والدعايا المختلفة منتهزةً استغلال الحادث من جانب كل فريق من الفرقاء المتضادين لمصلحتها"[٥].

استغل الانتهازيون قضية خوله بيزه لشق وحدة الشعب الكردي عندما أكد عدد منهم أن مقتل الحاكم عبدالباقي نوري من قبل خوله بيزه كان مدبراً من قبل بعض الشيوخ البارزين وذلك من أجل "تشويه سمعتهم وإثارة روح البغضاء نحوهم"، و "صرف الحكومة عن التفكير في وجه مطامع ذوي النفوذ والمصالح منهم"[٦].

أثارت قضية خوله بيزة حفيظة الكرد في كركوك فقد أرسلوا نشرة باللغة الكردية بدون توقيع إلى بعض رؤوساء الدوائر وأشخاص بارزين في السليمانية وقضائي حلبجة وبشدر أكدوا فيها "أن الشيوخ يدافعون عن خوله بيزه ويتوسطون له لدى الحكومة حتى أغفلوها بوعود سليمة وبذلك انقذوه من

---

(١) م.و.د.، اضبارة الأمور السياسية في لواء السليمانية، وزارة الداخلية / القلم السري، العدد: ق س/١٩٦١، ١٩ كانون الثاني ١٩٤٩ الموضوع: الوضع والحركات الكردية في السليمانية.

(٢) الملف نفسه، قيادة القوات العسكرية / الإدارة العرفية في العراق / سري، العدد س/٢٣٨٦/١٧، ٣١ كانون الأول ١٩٤٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) لا زال أهالي السليمانية يعتزون اعتزازاً كبيراً بخوله بيزه وذلك لشجاعته وبطولته ودفاعه المستميت عن عرضه وشرفه وكرامته حتى نسج أهالي السليمانية بطولات أسطورية عن شخصيته مقابلة مع الأستاذ فؤاد عارف بتاريخ الأول من تشرين الثاني عام ٢٠٠٣؛ مقابلة مع الأستاذ الدكتور كمال مظهر أحمد بتاريخ العشرين من تشرين الثاني ٢٠٠٣.

(٥) م.و.د.، اضبارة الأمور السياسية في لواء السليمانية، متصرفية لواء السليمانية/سري، العدد ٤٨، ٢٤ مايس ١٩٥٨.

(٦) المصدر نفسه.

قسوة الشتاء فلو لم تكن تلك الاغفالات لكان القبض عليه أمراً هيناً ... فهل هذه شروط التمشيخ والديانة حاشا ... أيها الأكراد أعلموا جيداً أن هؤلاء الشيوخ قد دمروكم باسم الدين وحطموكم تحطيماً وستبقون خداماً إذا لم تكفوا من موالاتهم... أن الدين تبرأ من هؤلاء وعليه لماذا انتم لا تتبرؤون منهم؟"[١].

استغل الكرد زيارة صالح جبر رئيس حزب الأمة الاشتراكي إلى مدينة السليمانية بتاريخ ١٩٥٢/٤/٣٠ والذي استقبله كل من شيخ قادر الحفيد والشيخ بابا علي والشيخ جلال الشيخ أحمد والشيخ محمد الحاج سيد حسين وأغا حسن قرةني ونجم الدين عارف والعسكريان المتقاعدان عزيز عارف وتوفيق أفندي ومفتي السليمانية الملا محمود ومجيد بك الحاج رسول بك والملاكين عارف الحاج حسن أفندي (سليمانية)، والحاج محمد صالح بك (سليمانية)، وأنور بك الجاف (حلبجة)، والشيخ رؤوف والشيخ صالح استغل الكرد تلك الزيارة فوزعوا نشرة مكتوبة باللغة الكردية ترجمها متصرف لواء السليمانية إلى اللغة العربية كان عنوان النشرة: "عدو الأكراد صالح جبر السفاك ينزل ضيفاً على الشيوخ القتلة السفاكين"[٢] هذا نصها:

"يا أبناء السليمانية أعلموا جيداً بأن صالح جبر قد أفلس سياسياً وأن الحقيقة تعلمنا بأن هذا الشخص كان وزيراً ورئيساً للوزراء[٣] منذ سنين عديدة ولم يكن ليأت بذاكرته في أي وقت أن يمد إلى الأكراد يد الصداقة بل بالعكس كان دوماً يعمل لأجل إفناء الأكراد كلما سنحت له الفرصة. ولا تنسوا ما جلبه على البارزانيين من شقاء وإعدام الضباط وتأخر بلدكم. أن هذه الأحداث كانت بتدبير من صالح جبر وخدامه وهو يحاول اليوم - بعد أن أفلس سياسياً - أن يتظاهر بخلاف ذلك وأن يجعل من أشلائكم سلماً للنهوض السياسي - لا تصدقوا هذا النمام الذي كان يذرف دموع التماسيح للبارزانيين والأكراد - كل هذا من أجل نفسه - من أجل تكوين رأسمال سياسي والخلاص من الإفلاس - يريد أن يعيد مجده القديم على أشلاء الأكراد بمساعدة توفيق وهبي[٤] الذي كان يطالب في يوم من الأيام

---

(١) الملف نفسه، متصرفية لواء السليمانية، العدد ٨٧٢، ٥ حزيران ١٩٥٠ ، الموضوع: نشرة .

(٢) م.و.د. ، ملف الأحزاب، رقم الملف ٣/د/١٧، اضبارة حزب الأمة الاشتراكي، رقم الاضبارة ١٦٦/٤١، العدد ٤٨/٢٠، ٧ مايس ١٩٥٢، الموضوع: زيارة رئيس حزب الأمة الاشتراكي إلى السليمانية.

(٣) أصبح وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد التي تألفت في ٨ تشرين الأول عام ١٩٤١ وكذلك في وزارة نوري السعيد التي تألفت في ٨ تشرين الأول عام ١٩٤٢ ، وأصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية وكالة في ٣٠ آذار عام ١٩٤٧ ولغاية ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨.

(٤) توفيق وهبي (١٨٨٩-١٩٧٨) ولد في السليمانية. درس في الكلية الحربية في استانبول وتخرج منها برتبة ملازم سنة ١٩٠٨ ودخل كلية الأركان وعين آمراً للكلية العسكرية في بغداد سنة ١٩٢٩ فمحافظاً للسليمانية في السنة ذاتها. استوزر أكثر

باستقلال الأكراد وأصبح سبباً لقتل آلاف من الأكراد وأصبح اليوم خادماً أميناً لصالح جبر محاولاً أن ينتقم بهذه الطريقة بالنظر لعدم إشراكه في مجلس الأعمار.

أيها الأكراد أعلموا جيداً بأن الشيوخ قد نفضوا أيديهم نهائياً من مساعدة هذه الوزارة لهم لكي يتمكنوا من قتل الناس ونهبهم والإتيان بالشرور. ولهذا السبب رموا بأنفسهم في أحضان صالح جبر لكي يساعدهم عند توليه الحكم في قتل الناس في الجوامع بسبب الديون وإفساح المجال لهم أكثر من النهب. أن سبب تأخر كردستان منذ وجدت وحتى الآن هو هؤلاء الشيوخ وسوف لا يجد الأكراد خيراً ما دام هؤلاء على قيد الحياة.

أنظروا كيف هم يسلكون الطرق الوعرة لجلب الشقاء على الأكراد ولهذا أيها الأكراد المساكين لا تصدقوهم. واعرفوا أن مجيء صالح جبر هذا هو نكبة عليكم ما دام قد مد يده إلى الشيوخ السفاكين ليساعدهم على الفتك بالفقراء أكثر فأكثر. وأخيراً اعرفوا ما هو خير لكم وما هو شر أيها الأكراد".

أقام الشيخ بابا علي والشيخ محمود مأدبة غداء لصالح جبر والوفد المرافق له في سرجنار ثم نظمت له حفلة في قاعة سينما الرشيد في السليمانية من قبل منتسبي الحزب في اللواء، حيث ألقى توفيق وهبي معتمد الحزب كلمة ترحيبية تلاه شاكر حكيم (مدير ناحية مفصول) بكلمة أكد فيها على "ضرورة تضامن وتآلف أبناء الشمال والجنوب ولزوم أدخال اللغة الكردية وتدريسها في المدارس الرسمية ودراسة تاريخ الأكراد ومشاهيرهم، وفتح مدارس وطرق في السليمانية ونواحيها، وإنشاء مشاريع لمكافحة الفقر والجهل والأمراض، وضرورة الرأفة بحالة البرازانيين"[1].

وفي نهاية الحفل ، ألقى صالح جبر كلمة أكد فيها أن هدف زيارته هو "تكوين واسطة للتآلف والمودة بين أبناء الشمال والجنوب دون التفريق بين الكرد والعرب، وحث أبناء الشمال إلى زيارة أبناء الجنوب وتأسيس قرابة مصاهرة بين الجانبين"، وأشار في كلمته إلى ضرورة "الاهتمام في قضية البرازانيين والترفيه عنهم ولعن من كان سبباً للحركة ضدهم والكارثة التي لحقت بهم من جراء ذلك" طبقاً للمعلومات الواردة في تقرير خاص الذي أكد على أن الحفل لم يحضره "سوى أعضاء الحزب وعدد من سكان المدينة بتحريض الشيوخ"[2].

من مرة في العهد الملكي. يجيد عدة لغات عالمية. له مؤلفات عديدة أبرزها ده ستوري زماني كوردي بالكردية سنة ١٩٢٩. ينظر: مذكرات علي كمال عبدالرحمن، المصدر السابق، ص٥٥.

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

لم يكن سكان السليمانية وحدهم مستائين من زيارة صالح جبر إلى مدينتهم، بل تضامن معهم سكان أربيل الذين لم يشتركوا في استقبال صالح جبر عندما زار مدينتهم في ١٩٥٢/٥/٥ ولم يحضروا حفلة الغداء التي أقيمت له في دار الشيخ محي الدين الشيخ صالح البرزنجي صاحب تكية في أربيل. ولم يحضروا أيضاً حفلة الشاي التي أقيمت له في دار الاستراحة في محطة القطار. وأن أغلب سكان المدينة قد غادروا أربيل "بحجة قضاء بعض أشغالهم وأن موضوع اشتراك الشيخ الموما إليه في الترحيب بقدوم رئيس الحزب لا يزال حديث تلوكه الألسن في المحال ومجتمعات البلدة"، الأمر الذي أدى إلى "نفور وانتقاد إتباعه له بحيث أدى إلى انشقاق سكان المدينة عليه"[١].

مما سبق يبدو واضحاً، أن الشعب الكردي كان يستغل جميع المناسبات في العهد الملكي للتعبير عن طموحاته القومية المشروعة، الأمر الذي أكسب نضاله قاعدة فكرية رصينة، وركائز نفسية قوية مكنتّه من مواصلة نضاله الوطني العادل في عهد عبدالكريم قاسم.

(١) الملف نفسه، متصرفية لواء أربيل، العدد ١٠٨٠، ١١ مايس ١٩٥٢، الموضوع: استياء بلدة أربيل من تصرفات الشيخ محيي الدين الشيخ صالح البرزنجي.

الفصل الثاني

نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني
في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨ـ١٩٦٣

نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣:

استقبل الشعب الكردي ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ بفرح غامر وغبطة كبيرة، إذ عقد آمالاً كبيرة عليها بوصفها البلسم الشافي لكل جروحه في العهد الملكي، فقد وقف بحماس منقطع النظير إلى جانب النظام الجمهوري خصوصاً بعد أن نص الدستور المؤقت في مادته الثالثة على أن "الكيان العراقي" يقوم على "أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم، وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية في الوحدة العراقية"[١].

جاءت هذه المادة بمثابة تتويج للوقفة التاريخية المشرفة للشعب الكردي في دعم ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨. في شهادة صريحة لعبد الكريم قاسم بعد انتصار ثورة الرابع عشر- من تموز عام ١٩٥٨ بأسبوعين فقط، قال ما نصه:

"وعلى هذا الأساس فقد ساهم الأكراد في الثورة المباركة التي حققها الجيش في يوم ١٤ تموز للقضاء على نفوذ الاستعمار وأعوانه، وعلى هذا الأساس، وبهذا الإيمان فأنهم مستعدون للدفاع عن جمهوريتهم الفتية بدمائهم وأرواحهم، وأن ما نص عليه الدستور المؤقت من إقرار بحقوق القومية للأكراد، واعتبار العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن أن هو ألا ثمار النضال المشترك"[٢].

تعامل الكرد وزعيمهم مصطفى البارزاني مع ما جاء في مواد الدستور المؤقت، وتصريحات عبدالكريم قاسم بنية سليمة تنم عن ثقة كبيرة بقادة الثورة في حل القضية الكردية حلاً مبدئياً، فقد عاد البارزاني إلى بغداد في ٦ تشرين الاول ١٩٥٨ بعد أن قضى في منفاه في الاتحاد السوفيتي(السابق) اكثر من (١١) عاماً، وكرمته قيادة الثورة عندما خصصت له دار نوري السعيد سكناً له، وراتباً شهرياً له. فضلاً عن ذلك فقد قابل البارزاني عبدالكريم قاسم وتباحث معه وضع الكرد ووعده قاسم "بإنهاء كل شيء"[٣].

ولكن سرعان ما أصيب الكرد والبارزاني بخيبة أمل كبيرة، بعد أن طال انتظارهم ونفد صبرهم، وعبدالكريم قاسم "يماطل في تحقيق الإصلاحات الاجتماعية، وفي تحقيق الحقوق القومية للأكراد،

---

(١) للمزيد من التفصيل حوار مواد الدستور المؤقت تنظر: "الوقائع العراقية"(جريدة)، بغداد، العدد ٢، ٢٨ تموز ١٩٥٨.
(٢) تنظر: "الجمهورية"(جريدة)، بغداد، العدد ١٠، ٢٨ تموز ١٩٥٨.
(٣) أشار مصطفى البارزاني إلى هذه الحقيقة فيما بعد وتحديداً بعد نجاح انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ في سياق حديثه الذي قوم فيه نظام عبد الكريم قاسم .

وخاصة المادة الثالثة من الدستور المؤقت"[1]، بل أنه "لم يفعل شيئاً لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في كردستان"[2].

وفي الواقع، أن النصوص الواردة في مواد الدستور المؤقت بخصوص الكرد ظلت نصوص مجردة لم تترجم فعلياً على أرض الواقع، وأن الكلمات الرنانة التي كان يرددها عبدالكريم قاسم بخصوص الكرد وحقوقهم القومية كانت مجرد فقاعات في الهواء، لأن توثيق وتعميق الصلات بين الشعبين العربي والكردي لا يتم بتشريع القوانين فقط بل يتجاوز إلى الإجراءات الفعلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، لأن تجارب الحياة تبين أن التنظير مهم، لكن التطبيق هو الأهم، والأخير لا تكتمل أبعاده، ولا يحقق أغراضه ألا إذا كان تطبيقاً صحيحاً فعلاً.

عبدالكريم قاسم ووزير الدولة فؤاد عارف في احتفال عيد الشجرة ٢١ آذار عام ١٩٥٩، يبدو في الصورة حافظ علوان مرافق عبدالكريم قاسم واللواء الركن علي غالب عزيز معاون رئيس اركان الجيش

(١) ليث عبدالحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٨٩.
(٢) الدكتور مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٣٦-٢٣٨.

وبدلاً أن تمارس السلطة الحاكمة دورها الوطني المسؤول في بناء الألوية الشمالية في العراق إلى أن مثل ذلك لم يحصل أبداً، بل وظفت كل امكانياتها لمراقبة الوضع السياسي في الشمال والعمل على زيادة حدته اعتقاداً منها أن هذا الأسلوب سوف يضعف نضال الشعب الكردي مما يعبر عن قصر نظر لدى قادة الثورة الذي أوقعهم بمشاكل عديدة أهمها انفجار الوضع في كردستان عام ١٩٦١ والذي كان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى سقوط عبدالكريم قاسم في الثامن من شباط عام ١٩٦٣.

وحتى نقترب من هذه الحقيقة بشكل أكثر لابد من تسليط الضوء ساطعاً على التقارير الأمنية الصادرة بخصوص الوضع السياسي في كردستان، فقد أعدّ هادي رشيد الجاوشلي وكيل متصرف لواء السليمانية تقريراً عن الوضع السياسي في اللواء بعد مرور شهرين على انتصار ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، أشار فيه إلى أن أنصار الحزب الشيوعي في مدينة السليمانية يتركز نشاطهم في مقاومة حزب "البارتي" وذلك عن طريق "تحريض الفلاحين والعمال ضد الملاكين بصورة سرية"، و "استمالة التلاميذ وضمهم إلى صفوفهم بشتى الطرق"، وقد "تمكن الحزب فعلاً ضم جميع اتحاد الطلبة العراقي إليه في ألوية السليمانية وأربيل وكركوك"[١].

أما الحزب الديمقراطي الكردستاني فهو "يعمل بصورة سرية في المنطقة الشمالية وله دعاية واسعة النطاق في السليمانية وأربيل وكويسنجق وكركوك وأقضيتها ونواحيها"، فضلاً عن ذلك استطاع الحزب "ضم قسم كبير من طلاب المنطقة إليه باسم اتحاد (طلبة كردستان) الذي يتبع الحزب من جميع الوجوه"، مما جعل الحزب أن يكون "أكثر نشاطاً من الحزب الشيوعي في بث الدعايات بين الفلاحين والعمال والطلاب ضد الملاكين وذوي الأمور"، ولو أنه "يتظاهر بالولاء للجمهورية العراقية الا أنه يميل إلى الانفصال ميلاً تاماً" لذا فهو يعدّ "أكثر خطورة من الحزب الشيوعي في هذه المنطقة"[٢]. أي بعبارة أكثر وضوحاً ودقةً، أن تسابق الحزبين في كسب الطلبة والمدرسين إلى صفوفهما يشكل حسب اعتقاد السلطة الحاكمة "خطراً كبيراً على سير دراستهم وإدارات المدارس في المستقبل القريب وذلك لاحتمال حدوث أضطرابات فيما بينهم"[٣].

أما الشيوخ والبكزادات والأغوات وعشائرهم فهم منقسمون على أنفسهم، فمثلاً أن الشيخ لطيف الشيخ محمود من "الشيوخ الموالين للجمهورية العراقية"، و "ليس له ميل للانفصال في الوقت الحاضر

---

(١) م.و.د.، اضبارة الأمور السياسية في لواء السليمانية ، متصرفية لواء السليمانية، العدد ٤٥٢، ١٧ أيلول ١٩٥٨، الموضوع: تقرير عن الوضع في لواء السليمانية.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

مطلقاً ويؤيد مبادئ الجمهورية وسياسة قادته الأحرار"[1] بينما البكزادات والأغوات فقد "زال نفوذهم وسيطرتهم على الفلاحين وإتباعهم في العهد الجديد ولقد أثرت فيهم فكرة توزيع الأراضي على الفلاحين وتحديد الملكية تأثيراً كبيراً"، بعد أن امتنع عدد من الفلاحين من "أعطاء حقوقهم الشرعية في المحصولات الزراعية" وذلك بتحريض الحزبين الشيوعي والبارتي مما زاد "قلقهم فأصبحوا الآن من العناصر الانتهازية كلما تسنح لهم الفرص لبث الدعايات وتهويل الأخبار ومحاولة الاتصال بالعناصر الغير المرغوبة وأنهم يشكلون عنصراً خطراً في الوقت الحاضر بالنظر لاستيائهم من الوضع الحالي وليس من المستبعد اتصالهم بالاستعماريين والرجعيين فيما إذا تمكنوا ذلك"[2]. ولا زال العمال "يزاولون أعمالهم بجد وإخلاص والولاء التام للجمهورية"، و "يطالبون بالإسراع في صدور أنظمة النقابات"[3].

وفي نهاية عام ١٩٥٨ شهدت مدينة السليمانية صراعاً سياسياً خطيراً تمثل في تسابق كل من الحزبين الديمقراطي الكردستاني والشيوعي العراقي ورجال الدين وأنصار العهد الملكي لبسط سيطرتهم، وتوسيع نفوذهم فقد حاولت كل من هذه الجماعات "زيادة أنصارها وتزييد قوتها وفرض إرادتها على السلطات الحكومية والقيام بالدعايات ونشر النشرات وجمع التبرعات وخلق الإشاعات المثيرة وتنظيم المضابط والتدخل في شؤون لا تخصهم"، وعلى الرغم من ادعاء هذه الجماعات بالوطنية ألا أنه يوجد بين صفوفها عناصر مندسة "لهم صلة مع الدول الاستعمارية"، فهم لا يتمنون لرجال الحكومة "القيام بواجباتهم بصورة تامة طبقاً لما تقتضيه المصلحة العامة وإنما كل منهم يحاول خلق المظاهرات والاضرابات والمنازعات والإخلال بالأمن وسيطرة الحكومة"، وهم بهذا العمل يؤكدون بأنهم "لا يفهمون حدود الحرية واحترام القانون والنظام"[4]. وفي ضوء ذلك اقترح هادي رشيد الجاوشلي وكيل متصرف لواء السليمانية "خلق طبقة وطنية تؤيد الجمهورية وأهدافها الوطنية"، و "مراقبة الأجانب وعملائهم وأنصار العهد البائد وكذلك الفوضويين والانتهازيين بطرق فنية ودقيقة، وتأمين جهاز استخبارات محايد لهذا الغرض"، و "تأمين الموظفين وضمانهم بعدم تأثير الدعايات والتلفيقات بحقهم بغية نشاطهم وخدمتهم الصالحة"، و "نقل كل الموظفين من مؤسسات الدولة المشتغلين بالسياسة إلى ألوية أخرى"، و "اتخاذ ما يلزم لتشتيت التكتلات والأحزاب والاتحادات والنقابات"، و "الضرب على

---

(١) م.و.د.، اضبارة الأمور السياسية في لواء السليمانية ، متصرفية لواء السليمانية، العدد ٤٥٢، ١٧ أيلول ١٩٥٨، الموضوع: تقرير عن الوضع في لواء السليمانية..

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الملف نفسه، متصرفية لواء السليمانية / سري وشخصي، العدد ٩١٧، ٩ كانون الأول ١٩٥٨، الموضوع: الوضع السياسي في السليمانية.

أيدي المستغلين والانتهازيين والمتمردين بدون شفقة"، و "تأمين المشاريع اللازمة سريعاً لمعالجة البطالة وتشغيل الأيادي العاملة"، و "تطبيق قانون الإصلاح الزراعي سريعاً"، و "إلغاء بعض قوانين العهد البائد وذلك بسن قوانين جديدة فيها طرق سريعة خالية من الروتينيات لحسم مشاكل الناس سريعاً"، و "عدم السماح بفتح مراكز المقاومة الشعبية في لواء السليمانية"[1].

وفي الواقع، أن مقترحات الجاوشلي لم تكن واقعية كونها افتقرت إلى الموضوعية، وفيها قدر كبير من التجني على حقوق الإنسان السياسية، وأن العنف الذي أراده الجاوشلي ممارسته مع السياسيين لم يحد من النشاط السياسي في السليمانية بل زادهُ حيوية وهذا ما أكده العقيد عبدالمجيد جليل مدير الأمن العام في عهد عبدالكريم قاسم في تقريره الذي أعدّه خصيصاً عن الأحوال العامة في السليمانية عندما أشار إلى حالة حدود بنجوين وبيارة وطويله وحلبجة وقضاء رانيه وبندر قلعة دزي وما رافقها من حالات التسلل والتهريب والسرقات وخطف الجنود العراقيين من قبل القوات الإيرانية. أما حلبجة فقد سادها الهدوء نوعاً ما ولكن توجد فيها "اتهامات ومنازعات في الرأي بين البارتيين والشيوعيين". وأما قضاء رانيه فقد أخذ كل من سعيد الملا أحمد وشفيق خلف جاوش الرسام ورشيد حوبزو حمد وعزيز صديق بك رؤوف سليمان وهم من أعضاء الشبيبة الديمقراطية بجمع المبالغ من الفلاحين لشراء الأسلحة لمواجهة الإدارة والشرطة ويساعدهم في ذلك باقر مجيد الحسني ضابط تجنيد رانيه. وينطبق الأمر نفسه على الحالة في بشدر قلعة دزي حيث يقوم كل من زاهر رشيد (خياط)، ومحمد حاج حمةرش (بطال) بتحريض الفلاحين للوقوف ضد الملاكين وعدم تسليم أسلحتهم الأمر الذي أدى إلى حدوث كساد زراعي عام في جميع مناطق كردستان. ولم تفد جميع البيانات الصادرة بإلزام الملاكين للاستمرار بعلاقاتهم الزراعية "خوفاً من فشلهم وأكل الحاصل من قبل الفلاح"، لكون الفلاحين "ليسوا على وئام مع الملاكين وأنهم سيأكلون المنحة قبل زرعها لفقرهم وحاجتهم"، وهو أمر مخيف بالنسبة للمواطنين لأنه يجعل "أكثرية الحاجيات والمواد الغذائية مرتفعة"[2].

وعلى الرغم من تمكن الحزب الشيوعي من تحريض الفلاحين على عدم تسليم أسلحتهم إلى السلطة الحاكمة ، ألا أن أعضاءه ومؤيديه في "نقصان مستمر" لأنهم "لم يحصلوا على ما وعدهم به"، و "بدأوا يشعرون بخيبة أمل وذهبت تبرعاتهم سدى"، مما دفع الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى استغلال تذمر الفلاحين وضمهم إلى صفوفه وهذا مما أكسبه قوة يوماً بعد يوم[3].

---

(١) المصدر نفسه. متصرفية لواء السليمانية / سري وشخصي، العدد ٩١٧، ٩ كانون الأول ١٩٥٨، الموضوع: الوضع السياسي في السليمانية.
(٢) الملف نفسه، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العامة/سري، العدد ٧٧٦٣، ١٧ تشرين الأول ١٩٥٩، الموضوع: الحالة في السليمانية.
(٣) المصدر نفسه. وزارة الداخلية، مديرية الأمن العامة/سري، العدد ٧٧٦٣، ١٧ تشرين الأول ١٩٥٩، الموضوع: الحالة في السليمانية.

كان أمراً طبيعياً أن يمتد الصراع السياسي بين الأحزاب السياسية في لواء السليمانية إلى النقابات والمنظمات المهنية الموجودة فيه وهذا ما حصل بالفعل عندما رفع عدد من سواق السيارات ومساعديهم في السليمانية عريضةً معنونةً إلى وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية والحاكم العسكري العام ومتصرف اللواء أكدّوا فيها على أن نقابة سواق السيارات هي "ملك للجميع وليس ملك فئة معينة"، وأنها وجدت "لخدمة مصالح مجموع الشعب" فضلاً عن ذلك فهي تعد "وسيلة لصيانة الجمهورية ومكاسب الثورة تحت قيادة زعيم العرب والأكراد كاكه كريم قاسم". ومن هذا المنطلق، ونظراً لقرب انتخابات نقابة سواق السيارات أكد أصحاب العريضة أن ما حدث في انتخابات النقابة لعام ١٩٥٩ "لا نريده أن يتكرر في هذا العام حيث سيطرت فئة معينة على نقابتنا دون وجه حق، علماً بأن أكثرية أعضاء الهيئة الإدارية الحالية لا يتوفر فيهم الشروط نتيجة عدم مراعاتهم أهداف ومبادئ النقابة"، وأن معظم سواق السليمانية لا يؤيدون النقابة الحالية "لوقوفها أمام مجال عملهم وارتزاقهم" وطلب أصحاب العريضة البالغ عددهم ٣٤٥ سائقاً والذي وقع عنهم كل من غفور مصطفى ورسول كريم ورحيم غفور وأنور صالح تانه وحمه شكر صابر وصابر أحمد وحمه رشيد كريم من الجهات المسؤولة إعطاء القضية قدر كبير من الاهتمام والأمر بتشكيل هيئة خاصة للإشراف على الانتخابات القادمة وإشراك جميع السواق فيها بدون أي سيطرة أو تدخل من قبل أي جهة كانت"[١].

اهتمت وزارة الداخلية بالعريضة الآنفة الذكر، وطلبت من متصرفية لواء السليمانية بالتحقيق في مضمونها حيث أكدت المتصرفية أن ما حدث في انتخابات النقابة لعام ١٩٥٩ كان سببه "وجود اختلافات حزبية بين أعضاء النقابة إذ أن القسم الأول ينتمون إلى جماعة معينة والثاني الذين قدموا الشكاية هم ينتمون إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني". ومن أجل تجاوز هذه الاختلافات في انتخابات عام ١٩٦٠ اتخذت متصرفية اللواء إجراءات مهمة لقطع "دابر هذه الشكايات والتذمرات في المستقبل وعدم اندساس أشخاص غير مرغوبين بين أعضاء النقابات"، وذلك من خلال التأكد من "توفر الشروط القانونية المطلوبة في كل عضو نقابي قبل انتسابه للنقابة وقبوله فيها"[٢].

---

(١) م.و.د.، اضبارة نقابة سواق السيارات، رقم الاضبارة ٦٣/٤١، الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العامة / سري وشخصي، العدد ٢٦٠٠، ١٤ آذار ١٩٦٠، الموضوع: تصرفات الهيئة الإدارية لنقابة سواق السيارات ومساعديهم - فرع السليمانية.

(٢) الملف نفسه، متصرفية لواء السليمانية، العدد ١٤٤٩ ، ٢٤ نيسان ١٩٦٠، الموضوع: حول تصرفات الهيئة الإدارية لنقابة سواق السيارات.

نضال مصطفى البارزاني في عهد عبدالكريم قاسم:

عندما مضت أكثر من ثلاث سنوات على انتصار ثورة الرابع عشر- من تموز عام ١٩٥٨، ونظام عبدالكريم قاسم لم يفِ بوعوده التي وعد بها الشعب الكردي لضمان حقوقه القومية المشروعة. عندئذ صرح البارزاني تصريحاً خطيراً وضع من خلاله عبدالكريم قاسم على المحك لبيان مدى جديته في تنفيذ وعوده الخاصة بالكرد. جاء في التصريح ما نصه:

"سوف نتخذ كافة الإجراءات اللازمة التي هي في صالح الأكراد في ما إذا لم يفِ رئيس وزراء العراق بوعده"[١].

وبدلاً أن يكون عبد الكريم قاسم جدّياً في تنفيذ وعوده حتى لا يقع الاقتتال في كردستان الا أنه بدأ يخطط من أجل القتال لينهي نفوذ البارزاني "ولم يكن يتصور أن القتال سيطول"[٢]. وأخذت "نية الحكومة تتجه أو اتجهت فعلاً نحو إلغاء الحزب البارتي"[٣].

عندئذ لم يبق أمام البارزاني سوى الاستعداد المبكر واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة نظام قاسم سياسياً وعسكرياً ، فعلى الصعيد السياسي قرر السفر إلى روسيا لعرض قضية الكرد على رجالها، مع العلم أن اليزيدي خيري بك بن سعيد زار البارزاني قبل سفره إلى روسيا وطلب منه عرض حالة اليزيدية في العراق على المسؤولين الروس طبقاً للمعلومات الواردة في تقرير أمني خاص الذي عدّ خصيصاً عن استعداد البارزاني وزيارته إلى روسيا. جاء في التقرير ما يلي:

"زار البارزاني روسيا وعرض على رجالها حالة العراق وخاصةً حال الحزب البارتي الكردي والحزب الشيوعي وبعض الأقليات. وأوعده رجال روسيا بأنهم سيبلغون سفيرهم في بغداد للقاء السيد رئيس وزراء وعرض عليه كل ما يريده البارزاني"[٤].

أما على الصعيد العسكري ، فقد أرسل البارزاني "بعض رجاله للعمادية وشيخان وبشدر للاتصال بالاغوات الهاربين عن وجه العدالة لجمع أكبر عدد ممكن من السلاح إلى جانبهم ليكونوا على استعداد لمقاومة الحكومة عندما يطلب منهم ذلك"[١].

---

(١) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، رقم الاضبارة ١٠١/١٤/٦٣، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة/شعبة الحركات والاستخبارات، سري وشخصي للغاية، العدد ٨٨٦، ١٣ شباط ١٩٦١.

(٢) "مذكرات فؤاد عارف"، تقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر أحمد، الجزء الأول، دهوك، ١٩٩٩، ص٢٣٥.

(٣) الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العامة، العدد ٢٦٧٨، ٢٢ شباط ١٩٦١، الموضوع: تقرير خاص.

(٤) م.و.د.، اضبارة الملا مصطفى البارزاني ، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة/شعبة الحركات والاستخبارات / سري وشخصي للغاية ، العدد ٨٨٦ ، ١٣ شباط ١٩٦١ ، الموضوع: معلومات.

إذن أصبح انفجار الوضع في كردستان أمراً حتمياً وهذا ما حدث بالفعل عندما ثار الكرد في ثورة كبيرة في أيلول ١٩٦١ يطالبون فيها الحكومة بتحقيق حقوقهم القومية المشروعة الاّ أن الحكومة ظلت متماديةً في عدم شعورها بالمسؤولية الوطنية تجاه الشعب الكردي حيث اتبعت أعمالاً وحشيةً أضرت بسكان الكرد كثيراً مما دفع الشيخ أحمد البارزاني اضطراراً أن يرسل رسالةً إلى أخيه مصطفى البارزاني بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٨ يحثّه فيها على ترك السلاح هو وجماعته . جاء في الرسالة ما نصه:

"إلى أخي ملا مصطفى
بعد السلام

أرسلتُ لكم صحبة رسالتي هذه الشخصين كل من وسمان أغا وولي ملا إبراهيم مع أحد موظفي الحكومة لأجل تبليغكم بوجهة نظرنا وأفراد عشيرتنا الرامية إلى الخلود والسكينة والهدوء وعدم القيام بأعمال تخل بالأمن والمحافظة على الأرواح وأني باسمي واسم كافة عشيرتي أرجو منكم التوقف من القيام بهذه الأعمال والعودة إلى دياركم وتسليم نفسكم وجماعتكم إلينا حيث صدر أمر العفو العام من سيادة الزعيم وأني شخصياً قابلت سيادته كما وأنه قد عفا عن الذين أطلقوا عليه النار وعن كافة الأشخاص الآخرين وأن بقائكم في هذا الوضع يضر بمصالحنا جميعاً لذا أكرر رجائي الكف عن الأعمال والإتباع إلى الأوامر والعودة وعدم إعطاء المجال إلى الأضرار بالغير، وهذه فرصة سانحة للتمكن من الاستفادة من العفو الصادر وأني بانتظار جوابكم سريعاً".

أخوكم
الشيخ أحمد البارزاني[٢]

---

(١) م.و.د.، اضبارة الملا مصطفى البارزاني ، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة/شعبة الحركات والاستخبارات / سري وشخصي للغاية ، العدد ٨٨٦ ، ١٣ شباط ١٩٦١ ، الموضوع: معلومات.

(٢) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، الجمهورية العراقية، مديرية الأمن العامة، العدد ٣٤٠١، ٢٥ كانون الأول ١٩٦١، الموضوع: معلومات.

تابعت الجهات المسؤولة هذه الرسالة باهتمام كبير حيث أشارت إلى أن الشخصان المكلفين بحمل الرسالة قد وصلا إلى محل مصطفى البارزاني في بامرني بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٩ يرافقهما الملازم الأول فوزي ضابط الاستخبارات. وقد وثّق وسمان أغا بن أحمد من أهالي قرية بارزان والبالغ عمره ٤٠ سنة وهو متقاعد عسكري، وفلاح حالياً، الحديث الذي جرى مع ملا مصطفى البارزاني في إفادته المؤرخة في ١٩٦١/١٢/٢٠ والتي تضمنت تفاصيل مهمة ننقلها نصاً لأهميتها التاريخية:

"لقد أمرنا الشيخ أحمد البارزاني بإيصال رسالة إلى الملا مصطفى في منطقة لواء الموصل وكذلك تبليغ جماعة البارزانيين الملتحقين به بالعودة والتسليم إلى سلطات، فعلى هذا ذهبت مع رفيقي ولي ملا إبراهيم فوصلنا بامرني ليلة أمس فحضر- الملا مصطفى وكان الملازم الأول فوزي ضابط استخبارات قد رافقنا أيضاً وعند حضور ملا مصطفى أخذ يعاتب ضابط الاستخبارات عن الإجراءات التي اتخذت ضدهم. وقال للضابط منذ ثلاثة أيام وأنهم في هدنة مع الزعيم حسن عبود آمر الموقع وكنا بانتظار جواب حسن عبود ألا أنه فوجئنا بإلقاء بعض النشرات من الطائرات تتهمنا الحكومة كوننا عملاء الاستعمار وقطاع الطرق في حين أننا لم نقم بأي عمل. فإذا كانت الحكومة لها رغبة أن تتوقف على الحقيقة ومعرفة أسباب عدم تسليم أنفسنا لتشكل لجنة من الأمراء اللذين يعتمد عليهم بالتحقيق ومعرفة ما إذا كنا نحن سائرون في ركاب الاستعمار أو قطاع الطرق أو لنا غاية انفصالية. ورجا البارزاني من ضابط الاستخبارات أن ينقل سلامه إلى الزعيم، وعلى ضباطه أن يحاولوا بكل جهد لإطفاء نار هذه الحركة وعدم إراقة الدماء وأننا مخلصون للعدالة إلى أنه لا أتأمن إلى أحد لكي أسلم نفسي وأنني ليس في جانب الظلم أنما في جانب العدالة كما وأنني لا أسلم نفسي- إلى الحكومة ما لم تصدر الحكومة في الإذاعة بسحب الاتهامات التي وجهت إليّ كوني عميل الاستعمار أو قاطع الطريق. وقال: إذا الجيش تقدم أكثر من الحد المعين والمتفق عليه مع الزعيم حسن عبود فأنه سوف يؤدي إلى قتال عنيف وإراقة الدماء من الطرفين والخلاصة أنه لا يسلم طالما الظلم موجود والناس موقوفين ولم يطلق سراحهم وهم موقوفون بدون سبب ولا أسلم نفسي ما لم يصدر أمر بالعفو كاملاً وشاملاً بإطلاق سراح الموقوفين والمسجونين، ثم حرر رسالة إلى أخيه أحمد البارزاني وعند مغادرة بامرني شاهدت أشخاص مع مصطفى البارزاني لم أعرف منهم سوى علي شعبان من عشيرتنا ومحمد أمين ميرخان الذي كان معه ٢٠ مسلحاً"[١].

(١) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء أربيل، العدد ق س/٣٤٥٢، ٢٤ كانون الأول ١٩٦١، الموضوع: إرسال رسالة.

وضحت لنا هذه الإفادة شخصية البارزاني بكل دقة ووضوح فهي شخصية اتسمت بالكبرياء والشموخ ونكران ذات أصيل لم تعرف الأنا البتة، حيث أصر على إطلاق سراح جميع الموقوفين دون تفضيل مصلحته الخاصة على مصلحة رفاقه، وأن التهم التي أطلقت عليه جُزافاً دون أدنى وازع من الضمير لم تثنِ عزيمته وإصراره على مواصلة نضاله الوطني المشروع لأنه كان مؤمناً بعدالة القضية التي يقاتلُ من أجلها. ولكي تتكامل الصورة أمام القارئ ننقل نصاً الجواب الذي أرسله مصطفى البارزاني على رسالة أخيه أحمد البارزاني[1].

إلى حضرة أخينا الأكبر الشيخ أحمد البارزاني المحترم

السلام عليكم جميعاً

قد وصلني كتابكم المؤرخ ١٩٦١/١٢/١٨ نعم أني أعرف حق المعرفة واجب على كل واحد أن يطيع العدل ويتفق مع مصلحة العام ويسعى لخير البشر ولكن نحن متوكلين على الله ومصممين نقاوم الغدر والظلم والتخريب إلى آخر قطرة من دمنا فعليه نعتزّ بقضاء الله وقدره وإذا كان العدل والإنصاف بحقيقة واقع ويطمئن قلوبنا إن شاء الله ما نريد البلاء بالفتن ومن لا يطمئن اطمئناناً كاملاً نحن حاضرون أن نتفاهم للخير هذا ما لزم شرحه ودمتم بعز وخير.

أخوكم

بارزاني مصطفى

١٩٦١/١٢/٢٠

تؤكد هذه الرسالة على حقيقة تاريخية مهمة أن البشرية خلقت لتعيش برفاهية وسعادة وعدالة ومساواة وإذا ما وقع الظلم عليها فسوف تقاومهُ بشدةً لأنه يفسد سعادتها ويسلب منها حقوقها المشروعة ولهذا واصل الشعب الكردي نضاله الوطني ضد الظلم والطغيان من أجل تحقيق العدل والمساواة التي خُلقت من أجلها البشرية.

علقت السلطة الحاكمة على جواب مصطفى البارزاني بأنها "لم تؤثر شيئاً على من أرسلت إليه بل أنهم كانوا لا يزالون على أتم استعداد لضربه إذا ما حاول الدخول إلى مناطقهم" طبقاً للمعلومات التي وثّقها عبد اللطيف الدراجي متصرف لواء الموصل[2].

---

(١) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء أربيل، العدد ق س/٣٤٥٢، ٢٤ كانون الأول ١٩٦١، الموضوع: إرسال رسالة.

(٢) م.و.د.، اضبارة الملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء الموصل، العدد ٤٠٥٨ ، ٢٥ كانون الأول ١٩٦١، الموضوع: حول رسالة البارزاني.

تفاخرت السلطة الحاكمة بما ألحقته من أضرار جسيمة بالقرى التي كان متواجداً فيها البارزاني وجماعته بحيث أصبحت "لا تصلح إلى السكن"، ولخشية البارزاني من أن تقوم "الشرطة الغير نظامية[١] من أعمال نهب وتخريب في القرى التي تمر بها" الأمر الذي جعله أن يعلن استعداده للخلود إلى "السكون"، وإعادة "جميع الأسلحة التي استولى عليها من المراكز الحكومية" فيما إذا أصدرت الحكومة "تأكيداً تحريرياً" يتضمن شموله بالعفو العام[٢].

وعلى الرغم من تأكيد بدر الدين علي متصرف لواء أربيل على ضرورة قيام شرطة اللواء بإخلاء سبيل الموقوفين[٣]، ألا أن الحكومة ظلت غير مطمئنة إلى البارزاني وجماعته، فقد طلبت من منتسبي الأمن العامة "التغلغل بين الأهالي في المحلات العامة وفي الأسواق التي يلتقون بها للتحدث عن هذه الافتراءات والأباطيل وإظهار زيفها وكشف باطلها بالاستناد إلى حقيقة قوة الحكومة والجمهورية العراقية وإمكانياتها في سحق المتمردين في أي وقت تشاء"، وإفهام جميع المواطنين أنه "ما يرمي إليه هؤلاء العصاة المتمردون والزمر الضالة السائرة بركابهم من غايات وأهداف دنيئة تعتمد على خطة الأجنبي والمستعمرين لنشر الشغب والفوضى في البلد"، والعمل على "مراقبة الأجانب الذين يفيدون إلى مناطقكم بغية الوقوف على أعمالهم التجسسية واتصالاتهم بالمتمردين والكشف عن وكلائهم السريين والقضاء عليهم وعلى أعمالهم الإجرامية"، و "مضاعفة الجهود والسهر المتواصل وبث العيون والوكلاء لمراقبة الوضع وجمع المعلومات الدقيقة للوصول إلى الأوكار التي تصدر النشرات والمطابع التي تطبع فيها والأشخاص القائمين بكتابتها وطبعها وتوزيعها"، مع "مراقبة الأشخاص المشتبه بهم بدون النظر إلى العقائد والميول والاهتمام الشديد بنشاط وتحركات رجال العهد المباد والموتورين والطامعين والانتهازيين وأعوانهم"، لأن هؤلاء "قد بدأوا يستغلون الظروف للعمل ضد الجمهورية متسترين بمظاهر الإخلاص الكاذب والوطنية الزائفة"، و "الاتصال بالعشائر الكردية الموالية" وإفهامهم بأن "حكومة الثورة وعلى رأسها سيادة الزعيم المنقذ عبدالكريم قاسم تساندهم دوماً وبمختلف الوسائل

---

(١) الكورد الموالون للحكومة، اطلقت عليهم الحكومة فيما بعد اسم (فرسان صلاح الدين) و (بافواج الدفاع الوطني)، اما الكورد فاطلقوا عليهم اسم "الجتة" او "الجاش"، (المراجع).

(٢) م.و.د.، اضبارة الملا مصطفى البارزاني، وزارة الدفاع، مقر الحاكم العسكري العام/سري، العدد ٤٠٠٤، ٢٦ كانون الأول ١٩٦١، الموضوع : برقية.

(٣) م.و.د.، اضبارة الملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء أربيل/سري، العدد ق س/٣٣٣/٢٨، ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٢ ، الموضوع: تطبيق مناشير الحاكم العسكري العام.

وهي مهتمة بحل مشاكلهم وتذليل كافة الصعوبات التي تجابههم للقضاء على عصابة الخيانة الممثلة بالمجرم ملا مصطفى البارزاني وجماعة البارتيين"[١].

مما سبق يبدو واضحاً، أن حكومة قاسم اتبعت كل الوسائل من أجل شق وحدة الصف الكردي، وتشويه صورة مصطفى البارزاني كزعيم وطني للكرد بغية إسقاطه سياسياً واجتماعياً.

على أي حال ظلت السلطة الحاكمة تراقب عن كثب تحركات مصطفى البارزاني. فقد ورد في تقرير أمني خاص أن البارزاني لا زال يواصل اتصالاته بالأجانب عن طريق مرزا شفيع وهو من مشاهير الأكراد في منطقة السنة(سنندج او كوردستان) الإيرانية[٢]، وأنه أرسل رسالة إلى سليمان بك معيبي وهو أحد الأكراد البارزين المقيمين في لبنان ورجاه السفر إلى الكويت وإعلام أمير الكويت "بأن مساعداته في الآونة الأخيرة أصبحت قليلة جداً"، و "يطلب منه تزويده بالعتاد والنقود والأسلحة والأرزاق عن طريق إيران، وألا فأن وضع قواته أصبحت في حالة لا يمكن استمرارها في المقاومة"[٣].

أبلغت وزارة الخارجية السفارة العراقية ببيروت للتأكد من صحة المعلومات الخاصة باتصال البارزاني بسليمان بك معيبي[٤]. وبعد مرور أسبوع تقريباً أبلغت وزارة الخارجية وزارة الداخلية بالمعلومات التي توصلت إليها عن طريق السفارة العراقية في بيروت والذي تبين بأنه "ليس في لبنان عائلة تحمل اسم معيبي وإنما هناك عائلة إسلامية قديمة تحمل لقب معبي"[٥]، ومع كل ذلك ظلت الخارجية العراقية تطالب سفارتها في بيروت بمواصلة التحري عن هذه العائلة التي توصلت فيما بعد أن البارزاني قد اتصل بشخص اسمه سليمان علي الذي كان وزيراً للاقتصاد في وزارة صائب سلام وفي ضوء ذلك طلب مديرية الأمن العامة من مدير الإقامة بمنع دخوله إلى العراق كونه على حد زعمها أنه من "الوزراء المرتشين" هذا ما أكدّه رجال الأعمال اللبنانيون على أنه كان "يقبل رشوة في حدود مبلغ ٥٠٠ ليرة أي حوالي سبعين دينار عراقياً وبناءاً على استغلاله السلطة فقد أقصي من الوزارة في حينه"، و "اتهم بأن له علاقة بمؤامرة القوميين السوريين ومنع في حينه من السفر خارج لبنان"، و "أنه موجود

---

(١) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العامة/سري، العدد ق س/٢٨٣٠، ٢٨ نيسان ١٩٦٢، الموضوع: مكافحة إشاعات المغرضة التي يبثها المتمردون وأعوانهم ضد السلطة.

(٢) الملف نفسه، مديرية المخابرات السرية والسياسية /سري للغاية وعلى الفور، العدد ٢٩٨٤،

(٣) المصدر نفسه.

(٤) م.و.د.، اضبارة مصطفى البارزاني، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية الآسيوية والأفريقية/سري للغاية وعلى الفور، العدد ٢٩٨٤٩/٤/٥٣٠، ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٢، الموضوع: رسالة ملا مصطفى البارزاني.

(٥) الملف نفسه، وزارة الخارجية، الدائرة السياسية الآسيوية والأفريقية/ سري للغاية وعلى الفور، العدد ٥٢٨٢/٤/٥٣٠، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٢، الموضوع :رسالة ملا مصطفى البارزاني.

حالياً في لبنان وقد علمنا منه بصورة غير مباشرة أنه سيسافر قريباً إلى الكويت"، و "تأيد لنا أن الشيخ الصباح يغذي حركة التمرد الفاشلة في شمال العراق بالمال وباستمرار[١]. وقد أكد ذلك "حسين خلف الشيخ خزعل وهو عراقي مقيم في الكويت وصاحب مؤلف (تاريخ الكويت السياسي) الذي أبلغ السفارة العراقية في الكويت بأنه على استعداد لإيقاف المسؤولين العراقيين على بعض المعلومات عن حقيقة الموقف في الكويت[٢].

وفي الواقع أن كل ما أكدته السلطة الحاكمة عبارة عن وشايات وشكوك لم تثبت صحتها بالأدلة الملموسة والمقنعة.

وفي الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٣ أبلغ وزير الداخلية متصرفية لواء السليمانية بأن مصطفى البارزاني "قرر عند زيارته منطقة بيزاته اطلاق سراح كافة المحجوزين من المستخدمين فقط" و "قد أطلق فعلاً سراح ما يقارب ٣٠ شرطياً"، و "نقل الموظفين منهم من المنطقة المذكورة إلى الحدود الإيرانية لأسباب مجهولة"[٣].

وقبل ثلاثة أسابيع تقريباً من سقوط نظام عبدالكريم قاسم التقطت القوات الحكومية في خانقين وجلولاء نداءاً وجهه البارزاني إلى الحاكم العسكري العام بتاريخ ١٨ كانون الثاني عام ١٩٦٣ تضمن "رغبته بالتسليم حقناً لدماء العرب والأكراد" شرط "إطلاق سراح المعتقلين وسحب القوات العسكرية من المناطق الشمالية وإجراء المفاوضة معه من قبل أشخاص محايدين"[٤].

لم تعر حكومة قاسم أي اهتمام لهذا النداء الوطني المسؤول، بل ظلت متماديةً في عدم شعورها بالمسؤولية الوطنية عندما واصلت جهودها للقضاء على البارزاني وجماعته لأنها كانت تعتقد أن هذا سيكون إنجازاً تاريخياً لها بينما في الواقع هو خسارة كبيرة لأن استمرار إراقة الدماء في كردستان يمثل إدانة صارخة ضد الحكومة ولكن حكومة قاسم لم تحسب لذلك أي حساب بل ظلت تواصل غطرستها مما جعل أمر سقوطها مسألة وقت ليس ألا وهذا ما توقعته مجلة نيوزاند ورلد روبيورت الصادرة في واشنطن قبل سقوط حكومة عبد الكريم قاسم بستة أشهر تقريباً عندما ذكرت ما نصه:

---

(١) الملف نفسه، الجمهورية العراقية ، وزارة الداخلية ، مديرية الأمن العامة، العدد ق س/٨٩١٢،

(٢) الملف نفسه، وزارة الداخلية، مديرية المخابرات السرية والسياسية/سري، العدد ق س/٩٩٤، ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٣ ، الموضوع: رسالة الملا مصطفى البارزاني.

(٣) الملف نفسه، وزارة الداخلية، شعبة المخابرات السرية والسياسية/سري وعلى الفور، العدد ق س/٦٢٣، ١٣ كانون الثاني ١٩٦٣، الموضوع: أخبار الملا مصطفى البارزاني.

(٤) الملف نفسه، متصرفية لواء ديالى، العدد ١٢٧، ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٣، الموضوع: المتمرد ملا مصطفى البارزاني.

"تتفق معظم الآراء على أن قاسم، الذي أمضى أربع أعوام في الحكم لن يستمر في الحكم طويلاً. أن العراق في فوضى وقد مضت عليه أشهر في هذا الوضع والذين يعارضون قاسم هم الأكراد الذين يؤلفون ثلث مجموع السكان[١] والذين يحكمون شمال العراق كما يرغبون ويؤيدهم الاتحاد السوفيتي"[٢].

ظلت حكومة قاسم تراقب تحركات البارزاني حتى الأيام الثلاثة الأخيرة من سقوطها. فقد أعلم بدر الدين علي متصرف لواء أربيل وزارة الداخلية أن شرطة اللواء تعتقد أن البارزاني ذهب إلى قصبة خانه الإيرانية ليجتمع بالشخصيات الأمريكية ألا أنها لم تتوصل إلى مدى صحة ذلك كون منطقة بالك وخاصة حاج عمران ورابات المتآخمة إلى منطقة خانه "مستولي عليها من قبل متمردين وعدم أمكان الوصول إليها لغاية التحقيق عن الموضوع"[٣].

في جواب على سؤال وجهّه إليه دانا أدس أسميث مراسل "جريدة الهدف البيروتية" بخصوص طلب البارزاني المساعدات من أمريكا أكد إبراهيم أحمد العضو القيادي البارز في الحزب الديمقراطي الكردستاني ما نصه:

"لدينا من الأسلحة ما يكفي لاستمرار كفاحنا من أجل حقوقنا. أن الإشاعة بأن البارزاني لا يتردد عن التعاون مع الاستعمار قد انتشرت لتشويه سمعته. أن الجنرال قاسم عمل نفس الفكرة الخاطئة عنه فقد وصف البارزاني الذي سماه خلال ثورة ١٤ تموز بالصديق الوفي والمساعد الأمين بالعميل البريطاني ثم أنه تخلى عن هذا الاتهام حيث قدّم اتهاماً جديداً بوصف أعماله بالهدّامة[٤].

ومن أجل كشف الحقائق أمام الرأي العام والتي حاولت حكومة عبد الكريم قاسم تضليلها عندما عملت على خلط الأوراق وتداخل الخنادق فقد أكد إبراهيم أحمد للمراسل نفسه ما نصه:

"أن البارزاني سياسي حكيم ومحارب محنك: لم يفكر بإقامة دولة كردية مستقلة وموحدة تضم أكراد تركيا وإيران والعراق وسوريا. أنه لا يريد ألا حكماً ذاتياً لأكراد العراق فقط المضمون بالدستور

---

(١) حسب إحصائية عام ١٩٢٠ بلغ عدد الكرد ٦٠٠,٠٠٠ نسمة من مجموع سكان العراق البالغ عددهم ٢,٨٤٩,٨٢٢. ينظر: عبدالرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، الطبعة السابعة، بغداد ١٩٨٢، ص٣٩.

(٢) مقتبس من كتاب: سفارة الجمهورية العراقية / واشنطن / العلاقات العامة / سري، العدد د/٦٠٣/٣/٧، ٢٤ تموز ١٩٦٢، الموضوع: التقرير الصحفي.

(٣) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء أربيل/سري، العدد ٤٧٠، ٥ شباط ١٩٦٣، الموضوع: تحركات ملا مصطفى البارزاني.

(٤) نود أن نشير إلى أن جريدة "البرافدا" الصادرة في موسكو نشرت بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٥ حديث إبراهيم أحمد نقلاً عن جريدة الهدف البيروتية. ينظر: سفارة الجمهورية العراقية / موسكو، العدد ٦٢٨/٢/٤١، ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢، الموضوع: مقال عن الأكراد في جريدة البرافدا.

العراقي المؤقت الذي سبق لرئيس الوزراء عبد الكريم أن وافق عليه .. أننا مستعدون للتفاهم مع الجنرال قاسم لتسوية الخلافات والتصالح وإعادة التعاون وجمع جهود الكردي والعرب لضمان استقلال بلدنا ... أن الأكراد يبغون السلم والصداقة مع إخوانهم العرب ويرمون الاحتفاظ بتقاليد آبائهم وأجدادهم وإمكانية تدريس أبنائهم باللغة الكردية[1].

لم يستجب عبدالكريم قاسم لهذه النداءات العقلانية بل تجاهلها تماماً بسبب التقارير الأمنية الخادعة التي كانت ترفع له عندما صورت له بأن نظامه قوياً ولا يمكن لأحد أن يخترقه وهو أمر مخالف للواقع، حيث بدأ نظامه يتآكل وينهار على حد كبير الأمر الذي يؤكد أن التقارير الأمنية قد أسهمت بشكل أو بآخر في التعجيل بسقوط قاسم كونها ضللته بمعلومات غير واقعية مما أصابته بعمى ألوان حتى أدى أخيراً إلى سقوط نظامه في الثامن من شباط ١٩٦٣ لتبدأ مرحلة جديدة من نضال الشعب الكردي.

(١) نود أن نشير إلى أن جريدة "البرافدا" الصادرة في موسكو نشرت بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٥ حديث إبراهيم أحمد نقلاً عن جريدة الهدف البيروتية. ينظر: سفارة الجمهورية العراقية / موسكو، العدد ٦٢٨/٢/٤١، ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٢، الموضوع: مقال عن الأكراد في جريدة البرافدا.

الفصل الثالث

نضال الشعب الكردي في
عهد عبدالسلام محمد عارف
٨ شباط ١٩٦٣ – ١٣ نيسان ١٩٦٦

نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في عهد عبدالسلام محمد عارف ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٣نيسان ١٩٦٦:

أيد قادة الشعب الكردي انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ بحماس كبير، فقد أرسل الحزب الديمقراطي الكردستاني برقية تهنئة إلى عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية أكد فيها على أن "ضربات الشعب الكردي تلاحمت بالثورة المجيدة على العدو اللدود للقوميتين الشقيقتين العربية والكردية وبقية الشعب العراقي على الجلاد الأوحد لشعبنا الكردي المسلم وعلى أوكار الخيانة الملطخة بدماء شهداء الشعب وقواته المسلحة وكوارثهم وويلاتهم"[١].

ومن الجدير بالذكر أن فؤاد عارف الشخصية الوطنية الكردية المعروفة الذي دعته حكومة الانقلاب للاشتراك فيها، أصر على عدم الاشتراك ما لم يقسم أحمد حسن البكر رئيس الوزراء اليمين على المصحف الشريف يؤكد على أنه سيبذل كل ما بوسعه من أجل حل القضية الكردية حلاً جذرياً. وبعد أن أقسم البكر اليمين ، أشترك فؤاد عارف في الوزارة ليصبح وزيراً للدولة وشؤون الأوقاف[٢]، كما ضمت الوزارة الشخصية الكردية المعروفة بابا علي الشيخ محمود[٣] الذي تولى مسؤولية وزارة الزراعة.

وبعد مرور أسبوعين فقط على نجاح انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣، أرسل البارزاني وفداً إلى بغداد ضم كل من جلال الطالباني وصالح اليوسفي ولقمان البارزاني وآخرين حيث اجتمع الوفد مع ممثلي قادة الانقلاب وهم علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب. أكد علي صالح السعدي للوفد الكردي استعداد الحكومة على إعلان نظام اللامركزية باعتباره السبيل الأنجح في هذه المرحلة الحساسة

---

(١) الدكتور علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، لندن، ١٩٩٩، ص ٢٥٠.
في الحقيقة هذه البرقية ارسلها صالح اليوسفي وكان مختفياً في بغداد، وشاركه فيها فؤاد عارف، وقد لامهما البارزاني فيما بعد، لاستعجالهما قبل ان تتضح الامور. (المراجع)

(٢) ذكر هذه الحقيقة طالب شبيب في مذكراته الجديرة بالدراسة والاهتمام عندما أشار إلى استقالة فؤاد عارف من الوزارة، وما قاله فؤاد عارف للبكر "تقسمون بالقرآن ولا تلتزمون به". ينظر: الدكتور علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص٢٦٦. علماً أن الأستاذ فؤاد عارف لم يذكر ذلك في مذكراته كونه "لا يحب أن يظهر بمظهر المتفضل على قضية شعبه الكردي" وهو موقفٌ يعبر عن نكران ذات أصيل لا يسجلهُ ألا الرجال المؤمنين بقضية شعبهم. مقابلة مع الأستاذ فؤاد عارف بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

(٣) بابا علي هو النجل الثاني للشيخ محمود من مواليد ١٩١٢. درس في كلية فيكتوريا بالإسكندرية ثم التحق بجامعة كولومبيا بنيويورك حيث نال شهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي. تقلد مناصب سياسية في العهدين الملكي والجمهوري. لم يكن مرتاحاً من سياستي عبدالكريم قاسم وعبدالسلام محمد عارف الفردية. ينظر: الدكتور عادل تقي عبد محمد البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣، بغداد ٢٠٠٠، ص٥٤.

من تاريخ العراق لضمان الحقوق القومية للكرد . ويبدو أن السعدي كان أكثر قادة الانقلاب حماساً لحل القضية الكردية حلاً سلمياً عندما أكد للوفد الكردي ما نصهُ:

"أنكم أقرب الناس إلينا لأنكم تشكون الهمّ القومي الكردي، كما نشكو نحن الهم القوي العربي. نحن مجزأون بحكم الاستعمار وأنتم مجزأون أيضاً. ولابد أن يكون كلٌ منا حليفاً للآخر تاريخياً ومصيرياً. وما اتفقنا عليه الآن يجب أن يتفق مع الظروف الإقليمية والعربية والعراقية أما ما يمكن أن يتمخض عن وفاقنا في المستقبل فهو أكبر من ذلك بكثير"[1].

صورة تجمع بين ملا مصطفى البارزاني والاستاذ فؤاد عارف

(١) الدكتور علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

ومثلما أصيب الكرد بخيبة أمل كبيرة في عهد عبدالكريم قاسم أصيبوا أيضاً بخيبة أمل في عهد عبدالسلام محمد عارف. وقد أكد هذه الحقيقة محمود عثمان أحد أبرز أقطاب الحزب الديمقراطي الكردستاني عندما قال ما نصه:

"أن حكومة البعث لم تكن في مفاوضتها معنا جدّية أنها خطوة تكتيكية لكسب الوقت والاستعداد قبل شن أشرس حرب واجهها الشعب الكردي، فالبعثيون كانوا مقتنعين أن قاسماً لم يدر الحرب بجدية"[١].

ومن أجل أن نقترب من الحقيقة التي ذكرها محمود عثمان، نشير إلى البيان الذي أصدره البعث بمناسبة مرور الذكرى الرابعة على انتصار ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ فقد ذكر ما نصه:

"وما حوادث الشمال ألا صورة واضحة عن ضعف الحكم وتخبطه، فالرأي العام يدرك جيداً أن سبب هذه الحوادث هي الأعمال التمهيدية التي هيأتها حكومة قاسم لقيام مثل هذه الحركة البعيدة عن مرامي وأهداف الشعب العربي والكردي في العراق، فالشعب لا ينسى المبالغ الضخمة التي كان ينفقها قاسم على البارزاني وجماعته ولا ينسى الأسلحة الكبيرة التي انتزعها من أيدي جنودنا البواسل ليسلمها لهم وهم اليوم يسددون فوهاتها إلى صدور أبناءنا من ضباط وجنود جيشنا البطل"[٢].

أن هذا البيان فيه كلمة حق أريد بها باطل، ففي الوقت الذي انتقد البعث التصرفات اللامسؤولة لنظام قاسم إلى أنه انتقده أيضاً لعدم جدّيته في إبادة الكرد إبادةً تشفي غليله. ويبدو أن الكرد لم يطلعوا على هذا البيان ليأخذوا منه الدروس والعبر، ويتعاملوا بحذر مع حكومة انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣.

على أي حال واصل نظام عبدالسلام محمد عارف مراقبة مصطفى البارزاني وجماعته منذ الأيام الأولى لانبثاقه. ففي الحادي والعشرين من شباط عام ١٩٦٣ أبلغ الرئيس الأول الركن جميل صبري مدير الأمن العام وزارة الداخلية بأن مصطفى البارزاني حلّ ضيفاً لدى محمود أغا في قرية جوم خركه التي تبعد حوالي ٢٠كم عن قلعة دزه وتجول بقرى منطقة بشدر لبضعة أيام[٣]. كما أبلغ الزعيم

---

(١) المصدر السابق ، ص ٥٣.

(٢) م.و.د.، ملف المظاهرات والأحزاب، رقم الملف ٣/د/٨٧، اضبارة حزب البعث العربي الاشتراكي، رقم الاضبارة ١/٤٢، الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العامة، العدد ٧١١، ٢٠ تموز ١٩٦٢، الموضوع: بيان.

(٣) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العامة، العدد م.أ.ب/١٣١٤، ٢١ شباط ١٩٦٣، الموضوع: ملا مصطفى البارزاني.

إبراهيم فيصل الأنصاري قائد الفرقة الثانية مديرية الاستخبارات العسكرية بتفاصيل دقيقة عن المقابلة التي أجراها ممثل إذاعة كولون في ألمانيا الغربية مع مصطفى البارزاني في رانيه بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣١ والتي حضرها الرئيس الأول الركن عبدالرحمن عبدالواحد ممثلاً عن الفرقة الثانية. تضمنت المقابلة تسعة أسئلة أجاب عليها البارزاني بصراحة ووضوح. ننقل أدناه نص الأسئلة مع أجوبة البارزاني للوقوف بشكل دقيق على تطورات القضية الكردية في تلك المرحلة الحساسة من تاريخ العراق المعاصر[١].

السؤال الأول:

لقد كان هناك قتال بينكم وبين الحكومات السابقة وقد انتهى القتال الآن وباعتباركم زعيم الأكراد أرجو أخباري هل هنالك اتفاقية حول إيقاف القتال؟ وما هي بنود تلك الاتفاقية؟ أو هل أن إيقاف القتال جرى بناءاً على اتفاق فقط؟

الجـواب:

لقد استغل بعض الأشخاص المغرضين وذوي المطامع والمصالح الشخصية الأحوال بيننا وبين الحكومة في زمن عبدالكريم وفترة البعثيين (وقد كان عبد الكريم رجل غير كفوء لإدارة الأمور وتوجيهها نحو الخير ولقد قادنا نحو الشر والفساد وأن الشعب والعالم يعرف ذلك) ولقد قاوم الشعب عبدالكريم وكانت حصيلة ذلك ثورة ١٤ رمضان ألا أن البعثيين أضطرونا لاستئناف القتال دفاعاً عن أنفسنا (حيث من حق الناس الدفاع عن أنفسهم) ثم جاءت ثورة ١٨ تشرين الثاني [١٩٦٣] حيث شعرنا بالخير. ولقد قام الرجال المخلصون كرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومتصرف السليمانية والزعيم إبراهيم فيصل قائد الفرقة الثانية والزعيم عزيز الجلبي وبعض الأشخاص الآخرين لإحلال التفاهم بيننا والعمل بإخلاص على أبعاد الأشخاص السيئين والمغرضين وإحلال السلام في البلاد.

تعليـق:

لم يكتفِ الصحفي بهذه الإجابة بل أصر على معرفة هل هناك اتفاقية وما هي بنودها ؟ وهنا امتعض الملا مصطفى وكرر إجابته السابق أعلاه. ودارت مناقشة باللغة العربية ثم أردف ملا مصطفى قائلاً لنا "لقد قدمت مطالب الشعب إلى وزير الداخلية ولم تسجل هذه العبارة من قبل الصحفي" حيث لم تنقل إليه باللغة الألمانية.

---

(١) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، قيادة الفرقة الثانية / سري ، العدد س/١١٦١/١٢٨، ٥ نيسان ١٩٦٤ ، الموضوع: مقابلة ممثل إذاعة كولون للملا مصطفى .

السؤال الثاني:

لقد راجت هناك في الصحف والإذاعات الأجنبية بوجود اتفاقية سرية حول إيقاف القتال بينكم وبين الحكومة فما هي بنودها السرية؟

الجـــواب:

لقد سبق وأن أجبت حول ذلك وأردف قائلاً "كلا لا توجد اتفاقية سرية مطلقاً" .

السؤال الثالث:

ما هو مستقبل العلاقات والتطور في الشمال؟

الجـــواب:

أن هذا الأمر يرجع إلى سيادة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

السؤال الرابع:

لقد راجت إشاعات حول نيتكم بالسفر إلى بغداد - هل هذا صحيح ومن هم الجماعة التي سترافقكم إلى بغداد؟

الجـــواب:

هذا غير صحيح وليس في نيتي السفر إلى بغداد.

السؤال الخامس:

هل لديكم مطالب أو مقترحات حول أعمار منطقة كردستان؟

الجـــواب:

كان هذا هو طلب الشعب وقد قدمته إلى رئيس الجمهورية.

السؤال السادس:

إذا كانت حكومة ألمانيا الغربية مستعدة للمساعدة في أعمار الشمال وإعادته عن طريق الحكومة "كبناء المستشفيات والمدارس ..." هل لديكم مانع حول ذلك؟

الجـــواب:

لا يوجد لدينا أي مانع فيما إذا وافقت الحكومة ومع كل الشكر.

السؤال السابع:

ما هو موقف إخواننا الأكراد من قضية الوحدة العربية؟

الجـــواب:

أن هذا ليس عائد لي وليس لي الحق في أن أرد على هذا السؤال. ولكن لا مانع لدينا.

السؤال الثامن:

ما هو رأيكم الشخصي فيما إذا تعرض العرب إلى هجوم من قبل دولة أجنبية؟

الجـــواب:

لا يوجد أي شك في أننا سنقاوم ذلك لأننا سندافع عن كياننا ووطننا ودیننا.

السؤال التاسـع:

ما هو اعتقادكم حول المستقبل الذي ترغبون فيه أو الحلم الذي ترغبـون تحقيقـه بالنسـبة لشخصكم؟

الجـــواب:

لا يوجد لدي أي حلم ولا أعرف ما يخبئ في المستقبل مطلقاً.

وقد أعلم ممثل الفرقة الثانية الجهات المسؤولة في كل تفاصيل المقابلة مـع ذكـر تعليقاتـه عليهـا والتي تضمنت ما يلي:

١ - كان ملا مصطفى حذراً جداً في إجابته.

٢ - كان ينقل إجابة ملا مصطفى من اللغة العربية إلى الألمانيـة الـدكتور خليـل العبـاسي مـدير الإرشاد في منطقة كركوك. وكانت كلمات الدكتور العباسي بالألمانيـة تسـجل بشـريط لإذاعتـه من المحطة.

٣ - لقد كان استقبال الملا مصطفى لنا جيداً حيث استقبلنا بالترحاب وشكرنا على زيارتنا تلك .

٤ - لقد طلب مني ملا مصطفى أن أنقل إلى السيد قائد الفرقة الثانية ما يلي:

أولاً: الإسراع في إطلاق سراح الموقوفين والمحتجزين في كل من لواء أربيل وكركوك والموصل وقد أخبرني بأن كل من متصرفي الألوية المذكورة لا يسرعون في إطلاق سراح المعتقلين والموقوفين.

ثانياً: أخبرني بأن بعض المخربين وذوي المصالح الشخصية يراجعون كل من متصرف أربيـل والموصـل وكركوك باستمرار وهم يعرقلون أعمال الخير لمصالحهم الشخصية فقط.

ثالثاً: يطلب ملا مصطفى بإعادة أهالي القرى القريبة من كركـوك والـذي جـرى إبعـادهم عنهـا إلى قراهم وقد أخبرني بأن أهالي القرى سبق وأن راجعوا مرات عديدة ولكن بدون فائدة.

مما سبق يبدو واضحاً أن مصطفى البارزاني أكد ضمناً أن حل قضية الكردية يتوقف على حسن نية الأخ الأكبر "العربي"، وأن الكردي سيدافع عن أخيه العربي بفضل رابطة الوطن والإسلام التي تجمعهما. وعلى الرغم ما عانه الكرد من اضطهاد في عهد حكومة عبدالسلام محمد عارف ألا أن البارزاني ظل متمسكاً بشرعيتها ولم يقبل أية مساعدات أجنبية ألا عن طريقها. فضلاً عن ذلك فقد كشفت أجوبة البارزاني أنه حاملاً باستمرار هموم شعبه، ومناضلاً عنيداً للدفاع عن قضيته الوطنية العادلة.

وفي الخامس عشر من حزيران عام ١٩٦٤ وجه البارزاني البرقية المرقمة ٥٧٨ إلى الحاكم العسكري العام ومتصرفية السليمانية وأربيل وكركوك والموصل والفرقتين الثانية والرابعة هذا نصها:

"لتمتعي بإجازة للاستجمام والراحة لمدة ثمانية أيام خولت الشيخ لطيف الشيخ محمود[١] توقيع كافة البرقيات والكتب والمعاملات الرسمية والاعتيادية تتعاون معه لجنة لحين عودتي أرجو الإطلاع"[٢].

علق العميد رشيد مصلح الحاكم العسكري العام على البرقية التعليق الآتي:

"ويظهر أنه قد نصب نفسه حاكماً لمنطقة كردستان وأصبح بامكانه تعيين وكيلاً له أسوة برؤساء الدول"[٣].

بذل البارزاني كل ما بوسعه لأجل أن تفهم حكومة عبد السلام محمد عارف القضية الكردية فهماً واقعياً وموضوعياً . فقد قدم في الحادي عشر من تشرين الأول عام ١٩٦٤ مذكرة مطولة مكونة من سبع صفحات إلى رئيس الوزراء عنوانها "إيضاح الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق" عبر في الأسطر الأولى منها عن حرصه الوطني الصادق على حل القضية الكردية حلاً مبدئياً بعيداً عن الاقتتال عندما ذكر ما نصه:

"بدافع من الواجب ومن الحرص على وحدة وسلامة الشعبين العربي والكردي في العراق نصدر بشعور مخلص نبيل في كتابة هذه المذكرة ونقدمها عرضاً للواقع بكل ما فيه من مرارة بروح نؤمن

---

(١) هو النجل الأصغر للشيخ محمود الحفيد ولد عام ١٩١٧ في السليمانية. شارك مع والده في معركة آوباريك سنة ١٩٣١، اشترك سنة ١٩٣٧ في تأسيس حزب "جمعية الأخوة" السياسية التي كان منهجها تحرير كردستان وخاصةً من سيطرة الإنكليز. أصبح نائباً لرئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد تأسيسه عام ١٩٤٦ توفي ١٩٧٢. ينظر: مذكرات علي كمال عبدالرحمن، المصدر السابق، ص ٨٣.

(٢) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، العدد ١٣٠٦/٥، ٢٠ حزيران ١٩٦٤، الموضوع: برقية البارزاني.

(٣) المصدر نفسه.

بالسلم والعقل طريقان يوصلان لنتائج طيبة وبعيدة عن رؤى الدم الفاجع الذي لطخ الذرى الشم والسهوب الخضر دم الشعب الحر الذي فرض عليه السير في درب الألم وهو يريد العيش الكريم. أن ما تحمله المذكرة من صور وآراء هي إجماع رأي الأكثرية الكاثرة من الشعب الكردي أنها كلمات حق يسنده الواقع التاريخي والقانوني وإرادة الحياة بعيدة عن شوائب التشويه والتضليل"[1].

من هذا المنطلق أكد البارزاني في مذكرته الجديرة بالدراسة والاهتمام نقطةٌ مهمةٌ حملت الكثير من الألم والمرارة عندما تعاملت جميع الحكومات المتعاقبة على حكم العراق مع الشعب الكردي على أساس سياسة "التمييز العنصري" المتمثلة بسد أبواب الوظائف المدنية والعسكرية في "وجوه الأكراد إذ يوجد ما يقارب الألف من كبار موظفي الدولة وبضعة آلاف من ضباط القوات المسلحة ليس بينهم من الأكراد ألا الأقل القليل بحيث لم يتجاوزوا أصابع اليدين"[2]، فمثلاً أن وزارة النفط التي كانت "تضم دائرة اسمها دائرة تعريق الشركات النفطية لكنها أصبحت أخيراً دائرة تعريب الشركات النفطية وبين التعريق والتعريب يضيع الحق الكردي في التوظيف". أما الإهمال الذي أصاب منطقة كردستان بسبب عدم جدية الحكومة التي "خصصت خمسة ملايين دينار سنوياً لتعمير كردستان لم يصرف منها ألا بضعة آلاف من الدنانير حيث تركز الصرف على إعادة بناء المخافر والطرق العسكرية"، وبقية المبالغ ذهبت إلى "أفراد الجيش التي تسميهم السلطة بالفرسان الذين ولازالوا يرهقون ميزانية الدولة بمخصصات طائلة لقاء استعدائهم على حق الشعب الكردي وإباحتها لهم القتل والسلب والنهب". ولم تكتف السلطة الحاكمة بذلك، بل "نفذت عملية تهجير إذ أخلت ٢٧ قرية من قرى أربيل من مالكيها وساكنيها من الفلاحين وأعطيت لعشائر عربية أسكنت فيها وزودت بالحماية والمال وما يعينهم على الزرع بقصد تعريب المنطقة". وهو نهج شوفيني يتناقض مع القيم العربية الإسلامية التي أكدت على احترام الإنسان بغض النظر عن انتمائهم القومي والديني.

أنتقد البارزاني بشدة "الاتحاد الاشتراكي العربي" الذي عدّته الحكومة أنه "التنظيم الوحيد المشروع" الذي من خلاله يمارس العمل السياسي، وهذا يعني "العزل السياسي" للأكراد عن العمل السياسي "وألا

---

(١) أشار تقرير أمني خاص ما نصه: "لقد حصل المعتمدون بصورة سرية على نسخة من المذكرة التي قدمها مصطفى البارزاني بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١١ في صيغتها النهائية إلى السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء حول إيضاح الحقوق القومية للأكراد في شمال العراق وهي مطبوعة بالرونيو على شكل كراس باللغة العربية" علماً أن المذكرة طبعت بمطبعة خةبات. ينظر: م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، الجمهورية العراقية، متصرفية لواء السليمانية/سري للغاية وشخصي، العدد ق.س/٢١١٣، ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٤، الموضوع: مذكرة مصطفى البارزاني. أنظر الملحق رقم (١).

(٢) المصدر نفسه.

فكيف للأكراد مجال عمل سياسي كشعب غير عربي في تنظيم لا مكان له فيه ؟"، وأن الحكم الحالي يريد أن "يكون الكردي غريباً أو على الأقل هادراً لكرديته" أي بعبارة أكثر وضوحاً أن الحكم الحالي يريد بالأكراد أن يكونوا "مواطنين بلا حقوق". وفضح البارزاني في مذكرته تبريرات الحكومة عندما أكدت على أن غياب البرلمان المنتخب من الشعب هو الذي جعلها ألا "تملك حق الخوض" في إحقاق الحقوق المشروعة للشعب الكردي وهو تبرير غير واقعي وغير منطقي ويتعارض مع كل تجارب التاريخ وذلك لأن "الشعب الكردي في العراق ليس طارئاً ولا كان شعباً بلا أرض وبلا حق حتى يرجأ الخوض في موضوع تثبيت حقه" لحين انتخاب البرلمان، وخصوصاً أن المجلس النيابي العراقي قد صادق في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٣٢ على تصريح الحكومة الصادر في ٢٥ مايس من العام نفسه والذي نص على "أن اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في الدوائر والمحاكم والمدارس في كردستان" والتأكيد على "إدارة المنطقة من قبل موظفين أكراد" . وقد أكد هذا التصريح أن "الحقوق المدنية للأكراد تعتبر قوانين أساسية لا يجوز أن ينقضها أو يعارضها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي لا في حينه ولا في المستقبل وأنها تعتبر تعهدات ذات شأن دولي"؛ فضلاً عن ذلك فقد أكدت المادة الثالثة من الدستور المؤقت لحكومة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ على "وجود القومية العربية والكردية على أساس من المشاركة في هذا الوطن". كما أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في عهد عبدالسلام محمد عارف بياناً تضمن "الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية" ألا أنه تراجع عن ذلك وأصدر بعد الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٣ بياناً "لم يكن بمستوى الطموح الذي كان عليه بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وبيان المجلس الوطني بعد ثورة ١٤ رمضان ١٩٦٣ حيث لم يرد الشعب الكردي في باب أساسي من الدستور بل ذكر غامضاً وعارضاً في نص غير رئيسي- وبشكل غير واضح ومقبول مطلقاً" وهذه إدانة صريحة بحق الحكومة لعدم جديتها في إقرار الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي وخصوصاً أن الحكومة قد شرعت قوانين مهمة ذات علاقة بكيان العراق مثل القوانين الاشتراكية دون "الاستناد إلى استفتاء شعبي وبلا رجوع إلى مجلس نيابي منتخب ولكنها في موضوع إقرار حقوق الشعب الكردي القومية الثابتة قانونياً ودولياً تعكس الحجة وترجئ الأمر معتذرة بعدم وجود مجلس نيابي منتخب"، وهذا بحد ذاته "تناقض غريب يدعو إلى تساؤل عديد"[1].

رأى البارزاني أن السبيل الوحيد لتعزيز روح الأخوة بين الشعبين العربي والكردي هو "تدعيم أماني الشعبين في آن واحد بعيداً عن كل الأخطار والكوارث التي أعاقت تقدم العراق حضارياً"، وقيام

(١) المصدر السابق.

الحكومة لتعديل ما جاء في المادة ١٩ من الدستور المؤقت التي نصت على "ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية" ليصبح "ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية" وذلك بتشكيل وحدة إدارية تشمل ألوية أربيل وكركوك والسليمانية وأقضية زاخو ودهوك وعقرة والعمادية وشيخان وسنجار وتلعفر وخانقين وجميع الأقضية والنواحي التي تسكنها أكثرية كردية من لوائي الموصل وديالى وتسمى هذه الوحدة "بولاية أو محافظة كردستان"، على أن تدار من قبل "مجلس تنفيذي منبثق من مجلس تشريعي يسمى بمجلس الولاية أو المحافظة وينتخب أعضائه بطريقة الانتخاب المباشر من قبل القاطنين في كردستان"، و "يكون المجلس التنفيذي مسؤولاً أمام مجلس الولاية أو المحافظة الذي يكون له الحق في حجب الثقة عنه"، و "يرتبط بالحكومة المركزية بواسطة رئيس المسمى رئيس المجلس التنفيذي لولاية أو محافظة كردستان"، و "يختص مجلس الولاية أو المحافظة بتشريع القوانين والأنظمة المحلية لإدارة شؤون كردستان والتي لا تتعارض مع دستور الجمهورية". ويكون واجب المجلس التنفيذي "تنفيذ القوانين والأنظمة التي يشرعها المجلس التشريعي" التي تتعلق بالعدل والإدارة والشرطة والتربية والتعليم والصحة والزراعة والغابات والطرق والمواصلات والبلديات والعمل والشؤون الاجتماعية والأعمار والإسكان والمصايف والتبغ. و "تنفيذ القوانين والأنظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية والتي لا تتعارض مع كيان الولاية أو المحافظة"، و "تعيين المواطنين والمستخدمين لإدارة جميع شؤون الولاية أو المحافظة" و "تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في الولاية أو المحافظة مع استخدام اللغة العربية ومراعاة حق الأقليات في استعمال لغاتها"[١].

وضح البارزاني في مذكرته الإطار العام للشؤون المالية لمحافظة كردستان والتي تتكون من الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبى داخلها وما تتخصصه لها الحكومة المركزية من قروض ومنح تتفق وعدد سكانها فضلاً عن حصص كردستان من واردات الكمارك والمطارات والموانئ وعائدات النفط.

أما الشؤون العسكرية لمحافظة كردستان فتتم عن طريق "تحويل فصائل الأنصار الوطنية إلى قوة نظامية باسم الدرك أو حرس الحدود وتحديدها بعشرين ألف مسلح"، على أن يؤدي جميع أبناء كردستان "خدمة العلم ضمن حدودها"، وعودة "الضباط وضباط الصف والجنود المطرودين والمحالين على التقاعد من الأكراد لأسباب سياسية وقومية إلى وظائفهم واعتبار مدة خدمتهم في صفوف فصائل

(١) المصدر السابق.

الأنصار الوطنية خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد"، و "يستخدم أبناء الولاية أو المحافظة من الضباط وضباط الصف والجنود في الوحدات العسكرية في الولاية أو المحافظة في غير حالات الحرب إذا سمح الملاك بذلك"، وقبول طلبة كردستان في المؤسسات العسكرية، ولا يجوز للحكومة المركزية إعلان الأحكام العرفية في منطقة كردستان أو إرسال قوات عسكرية أضافية لها، أو إجراء تمرينات عسكرية داخل منطقة كردستان ألا بعد حصول موافقة المجلس التشريعي أو بناءاً على طلب المجلس التنفيذي[١].

ومن أجل ضمان حقوق الأقليات في منطقة كردستان فلابد أن يكون لهم تمثيل في الولاية أو المحافظة والمجلس التنفيذي وغيرها بنسب عادلة[٢].

من جهة أخرى، طالب البارزاني في مذكرته أن يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً ينتخب من قبل المجلس التشريعي، ويكون لسكان الولاية أو المحافظة في الحكومة المركزية نائباً لرئيس الوزراء وعدد من الوزراء يتناسب مع نسبة سكانها إلى سكان العراق، ويكون نسبة الموظفين الأكراد في الوزارات والإدارات المركزية متناسبة مع سكان الولاية أو المحافظة، ويقبل في جامعة بغداد والمعاهد العالية العراقية والبعثات والزمالات والمنح الدراسية عدداً من طلبة كردستان يتناسب مع نسبة سكانها[٣].
ونصت الفقرة العاشرة من مذكرة البارزاني على:

"يعتبر باطلاً كل نص تشريعي مهما كان مصدره إذا كان من شأنه تقييد حقوق الشعب الكردي القومية والديمقراطية وتضييق مجالات تمتعه بها"[٤].

لقد حدد البارزاني السبل الصحيحة لتنفيذ ما جاء في مذكرته وذلك عن طريق تكوين لجنة مشتركة بعدد متساوي من الطرفين لسن قانون تشكيل الولاية أو المحافظة وانتخاب مجلس في مدة أقصاها أربعة أشهر من تاريخ الموافقة على الشروع ، وأن تصدر اللجنة قوانيناً وأنظمة لتعزيز "الثقة بين الطرفين وتقوية أواصر الأخوة بين العرب والأكراد وتحاشي كل خلاف أو سوء تفسير حول الاختصاصات والواجبات، والإسراع بتخصيص مبالغ مناسبة للقيام بدفع تعويضات عادلة إلى جميع أفراد فصائل الأنصار الوطنية وتوزيعها عليهم من قبل لجنة خاصة مشتركة، وتخصيص تعويضات مادية إلى جميع المتضررين بالأموال والأرواح بسبب حوادث كردستان وإعادة العشائر العربية التي

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.

أسكنها البعثيون في منطقة كردستان إلى أماكنها الأصلية، وإعادة أصحابها الشرعيين إليها، وإعادة جميع الموظفين المستقيلين والمفصولين والمحالين على التقاعد بسبب حوادث كردستان إلى وظائفهم مع تعويض عما لحق بهم من أضرار واعتبار مدة انقطاعهم عن الخدمة خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد[١]، وحل الفرسان وتجريدهم من السلاح وإعادتهم إلى أماكنهم، والإسراع بإطلاق سراح جميع الموقوفين والمحكومين بسبب حوادث كردستان، وإصدار العفو العام عن جميع المحكومين والمعتقلين والمبعدين السياسيين في العراق[٢].

وطالب البارزاني في مذكرته بتعديل المادة الأولى من الدستور المؤقت التي نصت على أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية وتعديلها إلى ما يلي: "الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية"، وإضافة المادة التالية على الدستور المؤقت "تتطور القومية الكردية بنفس المستوى الذي تتطور فيه القومية العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، وضمان حقوق الأقلية الكردية خارج حدود ولاية أو محافظة كردستان ومساواتها في الحقوق والواجبات مع غيرهم من المواطنين". وأخيراً في حالة قيام وحدة أو اتحاد بين الجمهورية العراقية أو أي قطر عربي آخر "تصبح ولاية أو محافظة كردستان إقليماً" يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الأقاليم المكونة للوحدة أو الاتحاد وتلزم بنفس واجباتها"[٣].

وفي الواقع أن كل ما تضمنته مذكرة البارزاني هي مطاليب مشروعة ناضلت كل شعوب العالم في مشارق الأرض ومغاربها من أجل تحقيقها، ولو اتبعت الحكومة العقل والحكمة لتنفيذها إلى واقع عملي ملموس لتجنب العراق الكثير من الدماء التي سالت فيما بعد وكثير من الأموال التي هدرت في حوادث كردستان ولكن لا حياة لمن تنادي.

بعد أن درست الحكومة مذكرة البارزاني توصلت إلى عدة مقترحات أرسلتها إليه عن طريق مسعود محمد الشخصية الوطنية الكردية المعروفة[٤] الذي كان وزيراً للدولة عام ١٩٦٤ مع العلم، أن

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) مسعود محمد "١٩١٩-٢٠٠١" ينتمي إلى أسرة كوراني وهي من أعرق الأسر الكردية العلمية الفقهية. خريج كلية الحقوق عام ١٩٤٥. عمل قاضياً. انتمى إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في بداية تأسيسه. أصبح عضواً في مجلس النواب عام ١٩٥٣ ممثلاً عن مدينة كويسنجق. له مؤلفات رصينة مثل "التفسير البشري للتاريخ"، و "لسان الكرد". أصبح عضو اللجنة العليا لقانون الإصلاح الزراعي بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. أصبح وزيراً للدولة في عهد عبدالسلام محمد عارف. ينظر: حميد المطبعي، عراقيون في ألواح الإبداع: مسعود محمد صوت الحرية، - "الزمان"(جريدة)، بغداد، العدد ١٦٦٦، ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

التقارير الخاصة التي عثرنا عليها لم تشر إلى مضمون المقترحات، ولكن هناك تقريراً خاصاً أشار إلى أن مصطفى البارزاني قد "أنفعل من أسلوب تقديم المقترحات" وأمر مسعود محمد العودة إلى كويسنجق دون البقاء في رانيه على أن يرسل له الجواب لاحقاً. كان جواب البارزاني هو التأكيد على الحكومة بتنفيذ كافة الفقرات الواردة في مذكرته وذلك من أجل خلق "جواً ملائماً لدراسة المسألة الكردية برمتها في العراق"، وستكون "دافعاً لنا لكي نخطو أكثر من خطوة واحدة لكي نسير جميعاً في طريق الأخوة والمساواة بين العرب والأكراد وغيرهم من المواطنين في الجمهورية العراقية التي نعمل وإياكم جاهدين لكي يعمها الخير والرفاه والإصلاح"، وبدون ذلك، قد "يضر المصلحة العامة التي هدفنا وهدفكم وهدف جميع المخلصين لهذا الوطن"[١].

لم تستجب الحكومة لدعوات البارزاني الوطنية والتي اتسمت بالعقلانية والموضوعية، بل أصرت على إهمال القضية الكردية إهمالاً تاماً الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة في كردستان التي وضحها البارزاني في رسالة أرسلها بواسطة ممثله عكيد صديق بتاريخ التاسع عشر من كانون الأول عام ١٩٦٤ إلى كل من عبدالسلام محمد عارف رئيس الجمهورية وطاهر يحيى رئيس الوزراء وصبحي عبدالحميد وزير الداخلية عندما أعلمهم بأن خانقين قد شهدت "جواً متوتراً مشحوناً بالاعتقالات وضرب المواطنين علناً"، مع فرض حصار اقتصادي حيث "منع خروج السكر والشاي والمواد الغذائية وحتى السيارات إلى الخارج"، وأن هذا التوتر قد يؤدي إلى "إشعال نار الفتنة ثانيةً" علماً أننا قد "أصدرنا الأوامر إلى مسؤولينا بعدم القيام بأي عمل بشأنه الإخلال بالأمن"، و "ضرورة ضبط الأعصاب واتخاذ الحذر والحيطة"، ومن أجل إحلال السلام في خانقين يتطلب من الحكومة نقل جميع مسؤولي المفارز العسكرية في خانقين والتي تميزت أعمالهم من قتل واستفزاز المواطنين وإحلال محلهم عناصر رزينة وحريصة على "مصلحة الجمهورية"[٢].

علق محمد رشاد الحمامي متصرف لواء السليمانية على رسالة البارزاني بهامشٍ عنوانه "هذا كذبٌ ومختلق"[٣].

---

(١) م.و.د. ، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء أربيل/سري وشخصي، العدد ٣٠٩٣/٧، ٢١ تشرين الأول ١٩٦٤.

(٢) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء السليمانية/سري للغاية وشخصي، العدد ق س/٢٦٥٨، ٢٩ كانون الأول عام ١٩٦٤، الموضوع: رسالة البارزاني مصطفى.

(٣) المصدر نفسه.

بعد مرور أكثر من شهرين أجابت الحكومة على رسالة البارزاني ، والذي كانت حسب وجهة نظر البارزاني عبارة عن حلول مرحلية وتقليدية لم تبغِ الحكومة من ورائها ألا كسب الوقت لصالحها وهذا ما لمسناه في تعليق البارزاني الآتي:

"أما النقاط التي وضعتها الحكومة لحل مشكلة الشمال فأننا نجد صعوبة كبرى في الموافقة عليها لأن الالتزامات الواردة فيها هي أكثر بما لا يقاس من الحقوق التي كان ينتظرها الشعب الكردي من وراء ثورته. وأننا نرى في محاولة فرضها علينا نوعاً من التعجيز والتطرف التي طالما اتهمنا به الأخوان المسؤولون في الجمهورية العراقية. وعليه فأننا نتطلع إلى أن تعيد الحكومة النظر في حلولها المقترحة بشكل يؤمن الحد الأدنى من مطالب الثورة الكردية ويحفظ في الوقت نفسه هيبة الدولة ويعزز وحدة الشعب الوطنية لما فيه خير وصلاح المواطنين جميعاً"[1].

لم تفهم السلطة الحاكمة الدوافع الحقيقية للبارزاني، وما يحمله في عقله وقلبه من نية حسنة وسليمة في الحفاظ على وحدة التراب العراقي وعدم التفريط به تحت أي ضغط كان، لذلك ظلت تلك السلطات تخشى تحركات البارزاني وتتعامل معها بحذرٍ كبير. فقد أبرقت متصرفية لواء أربيل برقية بتاريخ ١٩٦٥/١/٤ إلى الفرقة الثانية ووزارة الداخلية ذكرت فيها ما نصهُ:

"تلقينا معلومات غير مؤكدة بأن الملا مصطفى البارزاني قد اختفى من منطقة رانية قبل بضعة أيام نرجو التأكد من صحة الخبر من باقي المراجع"[2].

بعد مرور ثلاثة أيام فقط على البرقية أكد المقدم الركن رشيد محسن مدير الأمن العام بعدم صحة إشاعة اختفاء مصطفى البارزاني حيث واجهه متصرف لواء السليمانية وبصحبته مدير أمن السليمانية عندما قاما بجولة تفتيشية في رانيه عصر يوم ١٩٦٥/١/٣[3] حيث أكد مصطفى البارزاني لهما "شجبه الاعتداء الأخير الذي وقع على دورية الجيش في منطقة دربندخان"، مؤكداً لهما "أنه شكل لجنة تحقيقية من ممثليه في السليمانية مكونة من عكيد صديق وصالح بك ميران"، وأبدى "استعداده للتعاون التام للقبض على الفاعلين وتأديبهم"، و "اعترف بوجود عناصر مخربة في صفوف جماعاته"، مثلما هو "موجود حتى في صفوف المسؤولين الحكوميين من لا يروق لهم الأمن والاستقرار ويسعون

---

(١) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، مذكرة مصطفى البارزاني معنونةً إلى متصرف لواء السليمانية بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٥.

(٢) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء أربيل/ سري وعلى الفور، العدد ٢٠، ٤ كانون الثاني ١٩٦٥ ، الموضوع: إشاعة اختفاء الملا مصطفى البارزاني.

(٣) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية أمن العامة/سري وعلى الفور، العدد ق ع/١٣٨/٢٥، ٧ كانون الثاني ١٩٦٥، الموضوع: إشاعة اختفاء ملا مصطفى البارزاني.

دائماً إلى إثارة الفتن والقلاقل لاستئناف القتال"، و "بين أنه لا يريد الانفصال بل أنما يريد ضماناً لحفظ أرواحهم وشرفهم وأموالهم ، وأن القصد من طلب الحكم الذاتي هو الضمان التام لهم كما هو المعمول به في كل من اتحاد سويسرا وألمانيا وبلجيكا والاتحاد السوفيتي"، الأمر الذي يتطلب من الحكومة أن تعبر عن حسن نيتها تجاه تنفيذ مطاليب الكرد المشروعة وذلك بإصدار أوامر تؤكد على "ترحيل العشائر العربية التي أسكنتهم في القرى الكردية في كركوك وأربيل"، أن "باب كركر وتلك القرى هي كردية بالأصل كما هو مثبت في الخرائط الإنكليزية"، و "الإسراع في التعويض والمعونات بصورة عادلة دون اقتصارها على الفرسان الموالين للحكومة"، و "الإسراع في حل الفرسان[1] وإصدار العفو العام عن السجناء السياسيين كافة". وبهذا تثبت الحكومة لنا على أنها "عادلة ومتسامحة وتعمل لخير المجموع، لا أن تخصص ثلاثة ملايين دينار لشراء الذمم واغتياله"[2].

أكد متصرف لواء السليمانية ومدير الأمن في اللواء لمصطفى البارزاني أن "المعلومات التي وصلته في هذا الشأن عارية عن الصحة ولا أساس لها من الحقيقة وما هي ألا أضاليل ودسائس يحوكها المخربون مما لا ذمة لهم ولا ضمير"[3].

ثمة حقيقية تاريخية لابد الإشارة إليها، أن حكومة عبدالسلام محمد عارف كانت تهمل القضية الكردية تماماً عندما يسود الهدوء في كردستان نوعاً ما، ولكن عندما يزول هذا الهدوء، تتظاهر الحكومة بالجدّية في حل القضية الكردية وهذا ما حصل فعلاً عندما أنفجر الوضع في كردستان في آذار عام ١٩٦٥ حيث أرسلت الحكومة مسعود محمد وزير الدولة ممثلاً عنها للتفاوض مع البارزاني وشرح له وجهة النظر الرسمية. وفعلاً تم اللقاء بينهما في رانيه بتاريخ ١٩٦٥/٣/٦ والذي أسفر عن نتائج إيجابية أكدها مسعود محمد في برقيته التي بعثها إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٣/٧ عندما ذكر ما نصهُ:

"وجدت منه تفهماً للموقف بجوانبه المختلفة ولم ألمس منه ما يستعصي على الحل عند توفر الجو الصالح بتداول مع أهل الرأي في المنطقة"[4].

---

(١) يقصد (فرسان صلاح الدين) المرتزقة الكورد. (المراجع)

(٢) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء السليمانية/سري للغاية وشخصي، العدد ق س/٢١، ٥ كانون الثاني ١٩٦٥، الموضوع: زيارة قضائي رانيه وبشدرة.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) م.و.د.، اضبارة مصطفى البارزاني، وزارة الداخلية، شعبة المخابرات السرية، العدد ٦٧٥٥، ١٣ آذار ١٩٦٥، الموضوع: برقية.

وبدلاً أن تستجيب الحكومة لما جاء في برقية ممثلها ألا أنها اعتبرت موقف البارزاني ضعفاً، فعمدت على تصعيد حملتها العسكرية في منطقة كردستان عندما واصلت قطعاتها العسكرية تقدمها وخاصةً في "منطقتي دهوك وشيخان يرافقه قصفاً بالمدفعية والطائرات بشكل يعارض اتفاقية إيقاف أطلاق النار"، و "أن الاستمرار على ذلك يضطرنا للرد بإجراءات مماثلة" طبقاً للمعلومات الواردة في برقية البارزاني التي أرسلها إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية بتاريخ الثاني عشر من آذار عام ١٩٦٥[١].

لم يكتف البارزاني بذلك، فقد وجه رسالة إلى العميد الركن عبدالمنعم متصرف لواء أربيل بتاريخ الأول من نيسان عام ١٩٦٥ أعلمه فيها بالظروف الدقيقة التي تمر بها كردستان حيث "يحاول المغرضون والدساسين لإشعال نار الفتنة"، وأن ذلك ليس في "مصلحة هذا البلد" لذا فأن الواجب يحتم على جميع المخلصين من "أمثالكم أن يبذلوا همتهم لإطفاء نار الفتنة بغية الوصول إلى حل سلمي"[٢].

كما أرسل البارزاني رسائل مماثلة إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وفؤاد الركابي بواسطة أبن أخيه الشيخ عبدالواحد الشيخ أحمد البارزاني وأبنه الشيخ عبيدالله طبقاً للمعلومات الواردة في البرقية التي أرسلها متصرف لواء أربيل إلى وزارة الداخلية[٣]، حيث أعلمهم البارزاني بأن "هناك عشرات الألوف من العوائل الكردية تعيش في الجبال والكهوف يفتك بهم المرض والجوع ولكن المسؤولين الحكوميون لا يقومون بتوزيع "المساعدات العينية المقدمة من منظمة K.E.R الأمريكية للشعب الكردي"، بل توزع على "الفرسان وغيرهم من الذين لا يزالون يرهقون خزينة الدولة برواتبهم ومخصصاتهم الباهضة كأنهم هم الذين حرقت قراهم وشردوا منها"[٤]، و "إذا كان وجه صرف المساعدات الخارجية للشعب العراقي بهذا الشكل فكيف يكون يا ترى صرف المبالغ الحكومية التي يقال أنها خصصت لأعمار الشمال وتعويض المتضررين من أبنائه؟" ، لذا فأن هذا الأسلوب "يضر بمصلحة الحكومة وسمعتها أكثر ما يضر بمصلحة الشعب الكردي" و "يتعارض مع أبسط المبادئ

(١) م.و.د.، اضبارة مصطفى البارزاني، وزارة الداخلية، شعبة المخابرات السرية، العدد ٦٧٥٥، ١٣ آذار ١٩٦٥، الموضوع: برقية.
(٢) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، مذكرة البارزاني بتاريخ الأول من نيسان عام ١٩٦٥.
(٣) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء أربيل، العدد ق س/٦٩٤/١٨، ٢ نيسان ١٩٦٥.
(٤) في تصريح لاحق لعبدالعزيز العقيلي وزير الدفاع في حكومة عبدالرحمن محمد عارف لصحيفة اللوموند بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٩ أكد على أن "حرب الشمال" كلفت الحكومات العراقية خلال سبع سنوات ١٩٦١-١٩٦٨ "خمسة ملايين فرنك فرنسي على الأقل". مقتبس من: حسن السعيد، نواطير الغرب. صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي ١٩٤٨-١٩٦٨، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٢، ص ١٩٦. مع العلم أن الأستاذ فؤاد عارف قد ذكر لي أن الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية قال له "أن حرب الشمال تكلف ميزانية حكومته ربع مليون دينار يومياً" مقابلة مع الأستاذ فؤاد عارف بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٧.

الإنسانية الأمر الذي يتطلب من الحكومة معالجة هذه القضية "بروح إسلامية حيث لا تفريق فيها ولا تمييز"[١].

كان أمراً طبيعياً أن تنفي السلطة الحاكمة كل ما ذكره البارزاني في رسالته نفياً قاطعاً عندما أكدت على أنها "ساهرة على أعمار البلاد ومصلحة المواطنين كافة" وأن المساعدات توزع على "المتضررين والفقراء والمحتاجين دون تمييز أو تفريق"[٢].

وبغية تعزيز وحدة الصف الكردي ، وجه البارزاني نداءاً إلى المغرر بهم من أبناء شعبه موضحاً لهم "أن الدعاية الحكومية الكاذبة استطاعت أن تغفل قسماً من أبناء الشعب الكردي البطل وخدعهم بأكاذيب مضللة بأن ثورة شعبنا الكردي هي لمصلحة فئة معينة وليس دفاعاً عن حقوقنا وأهدافنا فاستجاب قسم إلى تلك الدعايات الحكومية المغرضة وبدأت تسخرهم لأغراضها وأهدافها وحملوا السلاح ضد أبناءهم وأقربائهم تحت ستار شعارات وأسماء براقة كاسم (فرسان صلاح الدين) لننظر بعين العقل والحكمة ولنعلم جميعاً حقيقة واحدة وهي أن بقاء فرسان صلاح الدين مرتبط تماماً ببقاء واستمرار ثورة شعبنا الكردي لأن الحكومة القاسية تنظر إلى جميع الأكراد كائناً من كانوا بنظرة واحدة وهي تعمل على ابادة الأكراد جميعاً دون تفريق أو تمييز" لذا يتطلب من جميع المغرر بهم العودة إلى الصف الوطني والانخراط إذا ما رغبوا "ضمن صفوف جيش الثورة الكردستاني بكل فخر واعتزاز"، و "أن القيادة العامة لثورة شعبنا الكردي البطل" ستصرف النظر عما سلف وتعاهدكم بالحفاظ على "أموالكم وأولادكم وسلامتكم"، وختم البارزاني نداءه بالعبارة الآتية:

"أنكم مدعون جميعاً للعودة إلى طريق شعبكم الكردي ... وكلنا أمل أن تستجيبوا لندائنا هذا والعودة إلى طريق الصواب لخدمة كردستان"[٣].

من جهة أخرى، أخبر صلاح الدين داود مدير أمن منطقة كركوك قيادة الفرقة الثانية بأن مصطفى البارزاني ذهب إلى منطقة بنجوين ومكث ليلة واحدة بدار الشيخ قادر الشيخ طه الكاتب في قرية جوليه التابعة لناحية الكرمك في قضاء بنجوين، وليلة ثانية بدار حمه رشيد خان، وليلة ثالثة بدار

---

(١) م.و.د. اضبارة ملا مصطفى البارزاني، وزارة الداخلية / شعبة المخابرات السرية، العدد ٨٣٩، ٣٠ كانون الأول ١٩٦٤.

(٢) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء السليمانية، العدد ٨٥، ٤ كانون الثاني ١٩٦٥.

(٣) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء الموصل/سري للغاية، العدد: ق س/٤١٧٧ ، ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٥ ، الموضوع: نشرة .

محمد بك كولار وقد "اتصل بالحكومة الإيرانية واستطاع أن يحصل على ثلثمائة بندقية برنو مع كامل اعتدتها"[١].

وبعد مرور شهر تقريباً على هذه المعلومات، أخبر عبد المنعم المصرف متصرف لواء أربيل، وزارة الداخلية بأن مصطفى البارزاني وجلال الطالباني قد غادرا المنطقة الشمالية قبل عدة أيام إلى لندن عن طريق إيران للتفاهم على بعض المساعدات[٢].

وفي الثامن من آذار عام ١٩٦٦، أبلغ سعيد الشيخ متصرف لواء الموصل وزارة الداخلية بأن مصطفى البارزاني اتصل بالسفير الأمريكي في إيران وطلب منه "إرسال صحفيين أمريكيين ليطلعوا على قضايا المتمردين في شمال الوطن". وقد زعمت السلطة الحاكمة أن الصحفيين قد وصلوا إلى كردستان "وتجولوا في المناطق الجبلية وأطلعوا على تنظيمهم وتسليحهم كما زاروا المعتقلات الموجودة لديهم وسجلوا أ سماء المعتقلين لديهم من عسكريين ومدنيين مع عناوينهم ومدة اعتقال كل منهم"، وقد عدّ متصرف لواء الموصل سلوك البارزاني هذا عمالة واضحة لأمريكا[٣]. وهو حكمٌ غريب حقاً لكون يتناقض مع كل تجارب التاريخ لأنه لو أخذنا هذا الحكم بمبدأ القياس الذي اتبعه متصرف لواء الموصل لكان جميع رؤوساء وملوك العالم عملاء لأمريكا لأنه لا يوجد من بينهم من لم يلتق بصحفي أو مسؤول أمريكي.

ظلت القضية الكردية تمر بمخاض عسير في عهد عبدالسلام محمد عارف الذي حاول بكل الوسائل إجهاضها ألا أنه فشل فشلاً ذريعاً عندما أصر الشعب الكردي على مواصلة نضاله الوطني المشروع في عهد عبدالرحمن محمد عارف .

---

(١) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، مديرية أمن منطقة كركوك ، العدد ٥٨١١، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٥، الموضوع: معلومات .

(٢) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء أربيل/سري للغاية، العدد: ق س/٣١٢٤/١٨، ٢٨ كانون الأول عام ١٩٦٥، الموضوع: معلومات .

(٣) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، وزارة الداخلية، متصرفية لواء الموصل/سري وشخصي، العدد ق س/٨٠٥، ٨ آذار ١٩٦٦ ، الموضوع : معلومات .

الفصل الرابع

نضال الشعب الكردي في عهد
عبدالرحمن محمد عارف
١٧ نيسان ١٩٦٦ – ١٧ تموز ١٩٦٨

نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في عهد عبدالرحمن محمد عارف ١٧ نيسان ١٩٦٦ ـ ١٧ تموز ١٩٦٨:

حاول نظام عبدالرحمن محمد عارف منذ وقت مبكر بإيجاد حل مناسب ومبدئي للقضية الكردية. فبعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر تقريباً على حكمه أعلن عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ الذي أكد في مواده الاثنتي عشرة على الاعتراف بالحقوق القومية للكرد، والاعتراف الرسمي باللغة الكردية إلى جانب اللغة العربية، وتمثيل الأكراد بالمجلس الوطني المقرر انتخابه، وإشراك الأكراد في المناصب الحكومية كافة، ومنحهم المنح الدراسية والبعثات إلى الخارج، وعدم إعطاء الوظائف في المناطق الكردية لغير الأكراد ألا إذا كان ذلك في مصلحة المنطقة، وإصدار العفو العام عن جميع الذين اشتركوا بأعمال العنف في الشمال، وعودة الموظفين الكرد المدنيين والعسكريين إلى وظائفهم، وعودة قوة الفرسان إلى مراكزهم عند أحلال السلام، وتخصيص الأموال لأعمار الشمال، وإعادة جميع المهجرين إلى المناطق الكردية[١].

وعلى الرغم من ترحيب البارزاني ببيان حزيران عام ١٩٦٦ ألا أنه كان مقتنعاً تماماً بأن الحكومة غير قادرة على ترجمته إلى واقع عملي ملموس وذلك بسبب تطورات السياسية التي شهدتها مرحلة حكم عبدالرحمن عارف وعدم استطاعتها للتعامل معها بروح وطنية صادقة مما جعلتها أن تكون حكومة ضعيفة إلى حد كبير، الأمر الذي دفع البارزاني لأن يرسل رسالة إلى كل من شيخ حسين بوسكيني وعلي حسن أغا مشكور وحمود [محمود] أغا البشدري ولطيف الشيخ محمود الحفيد وبعض أنصاره من الضباط البارزين حيث ألزمهم بحضور الاجتماع المقرر عقده في ١٩٦٦/٨/١ للتباحث معهم حول وضع البلاد في عهد حكومة عبدالرحمن محمد عارف الذي وصفها بأنها حكومة "ضعيفة جداً ومن المحتمل وقوع انقلاب عسكري وفي حالة وقوعه سيؤدي إلى عواقب خطيرة بالنسبة لهم"، والاستماع إلى رأيهم "حول تسليم الأسلحة إلى الحكومة التي تطالبهم حالياً بتسليمها لها"[٢]. وقد أكدت الوثائق التي بين أيدينا أن الاجتماع قد عقد في الموعد المذكور أعلاه ألا أنها لم تبين لنا عن النتائج التي أسفر عليها.

---

(١) للمزيد من التفصيل عن بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ ينظر: الدكتور محمد كريم المشهداني، عبدالرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٩٤-١٩٦.

(٢) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء كركوك، العدد ٢٦٧٣، ٣ آب ١٩٦٦.

على أي حال، تعامل البارزاني مع حكومة عبدالرحمن محمد عارف كونها أمر واقع بغض النظر عن قوتها أو ضعفها. في كلمة للبارزاني ألقاها في المؤتمر السابع للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي عقد بتاريخ ١٩٦٦/٨/١٦[١] عندما قال ما نصه:

"أنه بالرغم من التغيرات التي تحدث على جهاز الحكومة من استقالة وزارة أو غيرها يجب أن نتريث ونبذل أقصى الجهود للتفاهم مع الحكومة"[٢].

يكفي هذا الكلام، ليصلنا إلى حقيقة تاريخية أن البارزاني لم يستغل ضعف الحكومة في أي يوم من الأيام، بل عمل جاهداً على فتح قنوات الحوار معها، الأمر الذي يؤكد وبدون شك حرصه الوطني الصادق على وحدة التراب العراقي.

وفي التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩٦٦، أرسل البارزاني مذكرة إلى رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء أكد فيها على ضرورة تنفيذ المنهاج الحكومي الصادر في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بعد أن نفذ الأكراد ما عليهم عندما أوقفوا القتال، وأوقفوا الإذاعة عن البث، وسلموا معظم الأسلحة الثقيلة، مع العلم أن العفو العام التي أصدرته الحكومة لم ينفذ بشكل واضح حيث لا زال "بعض السجناء والموقوفين رهن السجن والتوقيف"، و "لن يعاد الموظفون المفصولون الملتحقون مع المسلحين الأكراد إلى وظائفهم"، و "لم يتم نقل الموظفين من أبناء المنطقة الشمالية من الجنوب"، و "لم يتم إدخال أعضاء في الوزارة من الأكراد"، و "ليس للأكراد نصيب في الوظائف الهامة والحساسة ولو بنسبة نفوس الأكراد أو أقل من ذلك". فضلاً عن ذلك فهناك بعض "الموظفين الذين لا يرضيهم الأخوة العربية الكردية" حيث "يعملون في الخفاء ضد مصلحة الأخوة" طبقاً للمعلومات التي وثقها عبدالمنعم المصرف متصرف لواء أربيل[٣].

لم تكن مطالب البارزاني معقدة وصعبة للغاية بحيث يتعذر على الحكومة تنفيذها ألا أنها - أي الحكومة - أصرت على إهمال تلك المطالب إهمالاً تاماً معبرة في ذلك عن سلوك متعالٍ لا يسلكه ألا الحكام الطغاة الذين غالباً ما يصابوا بالألم والحزن عندما ترتسم الابتسامة على شفاه شعوبهم.

وفي الخامس عشر من نيسان عام ١٩٦٧ ألقى البارزاني خطاباً تاريخياً باللغة الكردية في مؤتمر ضباط البيشمركه ومسؤولي وقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني مثمناً "الرجولة والغيرة والشجاعة" التي أبداها الشعب الكردي منذ انطلاق ثورته في أيلول عام ١٩٦١ متجاوزاً كل "أنواع العذاب والآلام"

---

(١) عقد المؤتمر السابع في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٦ في طلالة.

(٢) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، وزارة الداخلية، متصرفية لواء أربيل/سري، العدد: ق س/١٧١٤، ٢٣ آب ١٩٦٦.

(٣) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية أربيل/سري وشخصي، العدد ق س/٢٤٣٣، ٢٩ كانون الأول ١٩٦٦، الموضوع: معلومات.

كالحر والبرد والاعتقال والتشريد والتي "لم تحدث لأي شعب أو في أي مكان ألا في كردستان" مع العلم ما حدث في كردستان "لم يساند من أية جهة وبهذا السلاح القليل مقابل قوة جبارة وغادرة وظالمة"، و "أننا سنواصل نضالنا القومي لأننا نريد أن نتحرر من هذه المظالم"، و "نريد أن يكون لنا حق ما نقـرره أو نرفضه ونعيش عيشة الإنسان"، وعليه يجب "أن تتعاونوا فيما بينكم بروح طاهرة ولا تقوموا بعمل ينقلب عليها"، وأن يقدم كل شخص منا "مصلحة كردستان والثورة عـلى مصـلحته الشخصـية وعظمتـه ونفعه الذاتي"، وإذا تحقق ذلك فليس من "قوة تستطيع الامتناع عن الاعتراف بحقنا ولا يستطيع أحـد أن يظلم شعبنا"، وأعلموا جميعاً "لا قيمة لحياة الدنيا ونحيى من أجل نوم مريح وطعام شـهي ونـترك شرفنا وقوميتنا وأن ننسى وطننا ومصلحة شعبنا" وأعلموا "أن الثورة تبنى الشرف"، و "النقود والثراء إذا لم تصرف لمصلحة الشعب معناه الذل والدناءة". ومن هذا المنطلـق "ولألـف مـرة كـررت علـيكم بـأني خادم لأصغر شخص منكم. أنا لست رئيساً لأحد ولا أرضي برئاسة أحد. ولكن أريد أن أكون أخاً لكم. أن أخدمكم وأن تكونوا أخواناً لي وتتعاونون معي وأن نكون جميعاً أبناء الشـعب. أن نخـدم الشـعب. أن نبتعد عن حب الذات والأنانيـة البغيضـة وطمـع الـدنيا"، وإذا أردنـا أن نكـون تقـدميون، فالتقدميـة معناها "العلمِ والعقلِ والرجولةِ والعفّـةِ والسـيرة الحسـنة والصـدقِ وخدمـة الشـعب"، وإذا أردنـا أن "تنتصر ثورتنا" فيجب أن نعمل جاهدين على تقوية "حزبنا وأن نتعاون معه بإخلاص"، ويجب على أي مسؤول في حزبنا "أن يتعب أكثر من مرؤوسيه"، وأن "صادف وجاع أحد من جماعته عليه أن يبقى هو جائعاً ويعطي حصته له"، و "إذا حسبت نفسي زعيم وأنا مرفه وما دوني جياع أمام نظـري أعتـبر ذلـك عاراً كبيراً"، و "لكن إذا مت جوعاً وأنقذت فقيراً من الجوع اعتبره لشرفٍ عظيم لأن الإنسـانية معناهـا أن تضحي بلذائذك وترفك مـن أجـل مصـلحة الضـعيف والفقـير". وأكـد البـارزاني في خطابـه الجـدير بالدراسة والاهتمام من قبل كل الوطنيين الصـادقين ومـن كافـة القـوى السياسـية الفاعلـة في السـاحة العراقية الآن، أن انتصار الشعب الكردي ليس بالسـلاح فحسـب بـل يجـب "أن نكـون جميعـاً أخوانـاً صادقين" لأننا إذا "لم نتعاون ونساند البعض البعض بإخلاص أن كنا جبلاً ننهار. أنا وأنت أخوين وكلانـا من وطن واحد ومصيرنا واحد فلنضع يدنا في يدنا بإخلاص وصفاء حتى لا تضيع ثورة كردسـتان" و "إذا قمت بعمل يتنافى ومصلحة الثورة والشعب فسوف انتقد نفسي"، ولكنكم تعلمون جيداً "بأنني لم أخن صديقاً ولم أطمع وليس لديّ حب الذات تجاه صـديقي. أعطيتـه لقمتـي فبقيـت أنـا جائعـاً واعطيتـه ملابسي وبقيت في العراء والبرد. وقـدر الأمكـان شـاركت أصـحابي في الجبهـات. وأنـا كنـت أول شـخص أحتليت المكان الذي كان تنهال عليه وابل القنابل وقذائف المدافع لم يسبق لأحـد أن يتجـاسر احتلالـه

قبلي أن كان جيشنا هوجم من الأمام فكنت أول من تصدى لذلك الهجوم"[1]. ودعا البارزاني أفراد جيشه وأعضاء حزبه إلى احترام النظام والقانون وعدم الاعتداء على الشعب لأنه "إذا لم يكن الشعب معنا قلباً فأقسم بالله أن تضاعفت قوتنا أضعاف ما عليها الآن تنهار ولا تنجح". وختم البارزاني خطابه بكلمة عبر فيها عن انتمائه القومي الصادق إلى العراق وحبه الكبير للعرب عندما ذكر ما نصهُ:

"نحن لا نحارب حرب الأكراد والعرب بل ولن أقول فقط لا نحارب حرب الأكراد والعرب بل لا أحارب أية قومية على الاسم هذا أصفر وهذا أحمر وذلك أسود وهذا أزرق وهذا أبيض لا أحارب من أجل ذلك. الكرد والعرب أخوان ويمكنهما أن يعيشا بصفاء وانسجام وسلم. نعم العرب الأخ الأكبر ونحن إخوانهم الأصغر ونحن نقول ليس من العدل والإنصاف أن يبقى الأخ الأصغر في جوع وعوز ولا يستطيع تحصيل العلم ويحصل على قسط من العلم ولا يمكنه أن يبدي برأيه في إدارة ماله المشترك. وأن الأخ الكبير يسيطر على كل المال والأشياء بنفسه. يجب مراعاة العدالة والأخ الصغير لا يجوز أن يظلم ويمس بالغدر والظلم. نحن في ثورتنا هذه نريد مصلحة العراق أولاً للعرب وثانياً الأكراد ولكافة الشعب العراقي تركماناً وآثور وأرمن ومن يكونُ. نحنُ نريد حكومة عادلة ديمقراطية منتخبة انتخابات حرة بعيدة عن الضغط والإكراه والظلم. وأن يشرع قانون كلهُ للعدالة والذي يشرعه الشعب العراقي بنفسه لنفسه. وأن لا يقول في كل يوم أحد العسكريين (قررنا ما يلي) وأن يحكم الشعب العراقي حسب أهواءه وأنانيته ولم يبق مجال أمام الشعب لمحاسبته. نحن لا نهاجم أحد ولن نهجم على أحد نحنُ ندافع عن حقنا الشرعي والمال والعرض وحياة الشعب الكردي. نحنُ لا نحب سفك الدماء والقتال ما بين الأخوين العرب والأكراد لأن اقتتالنا نحن الأكراد والعرب نخدم أعداء العراق لذا أدعو الباري أن يملئ رؤوس هؤلاء الذين يريدون القتال معنا بالعقل والفهم ليرحموا الشعب العراقي وأن يتخلوا عن الظلم والهوان على الشعب الكردي لنتمكن نحن الشعب العراقي أن نعيش برفاه وأخوة وسلم وعدالة"[2].

أن مجرد قراءة خطاب البارزاني بعمق من قبل أي مواطن عراقي شريف فسوف تهتز كل مشاعره حتماً ليقف بإجلال وإكبار أمام البارزاني هذا الرجل الوطني الصادق الذي عبر في خطابه أنهُ رجل

---

(١) ما ذكره ملا مصطفى البارزاني لم يكن مجرد عواطف، بل عبر عنه في سلوكه وتصرفه قولاً وفعلاً وهذا ما أكده لي الأستاذ فؤاد عارف أن البارزاني "كان زاهداً في دنياه ولم يعرف الجشع في حياته أبداً. فقد كان يأكل ويشرب أسوة بجماعته وغالباً ما كنت أراه يفترش الأرض لينام وهو بكامل عدته العسكرية ليكون على أهبة الاستعداد للدفاع عن وطنه وقضية شعبه الكردي". مقابلة مع الأستاذ فؤاد عارف بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٧.

(٢) للمزيد من التفصيل حول خطاب ملا مصطفى البارزاني ينظر: الملحق رقم (٢).

الموقف والمبدأ حقاً الذي ظل متمسكاً طيلة نضاله بخندق الوطن دوماً، ومحباً صادقاً لجميع العراقيين بغض النظر عن انتمائهم القومي والديني والمذهبي.

ترجمت مديرية أمن السليمانية خطاب البارزاني إلى اللغة العربية وعلقت عليه تعليقاً ينمّ عن موقف انتهازي مقيت وعدم شعور بالمسؤولية الوطنية عندما ذكرت ما نصهُ:

"والخطاب بوجه عام فيه تحريض سافر ضد السلطة الوطنية"[1].

وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧، رفع البارزاني مذكرة إلى الفريق عبدالرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية ألقى فيها الضوء ساطعاً على "الوضع الراهن والجمود الذي اكتنف المفاوضات والعراقيل التي وضعت في طريق حل القضية الكردية" منذ صدور بيان الحكومة في ٢٩ حزيران ١٩٦٧، وهو بيان على الرغم من أنه "لم يضمن حقوق الشعب الكردي القومية بالشكل الذي ما أنفك يطالب بها ويلح على تحقيقها سيما وقد أطال أمد آلامه ومآسيه أكثر من أمد الحرب العالمية الثانية" ألا أن الكرد وافقوا عليه "حرصاً منا على مصلحة الوطن العليا وحقناً لدماء الأخوة بين العرب والأكراد وصيانة للوحدة الوطنية"، وقد كان "الأمل يحدونا في أن تطبق بنوده بنية حسنة وروح إيجابية بناءه حتى يستجيب للأقل ممكن قبوله من حقوق الشعب الكردي"، ولكن لم يتحقق ذلك وأصبح البيان عبارة عن "وثيقة ميتة"، وخصوصاً أن بعض المسؤولين قد أقدموا على "خطوات من شأنها إقلاق الأمن ونسف الاستقرار وخلق الاستفزازات في المنطقة"، وذلك ن خلال "خلق نوع جديد من الفرسان وتسليحهم وتمويلهم وانطلاقهم من المعسكرات الحكومية للاعتداء على حرية المواطنين وحياتهم وما جرى في السليمانية وبنجوين وقلعة دزه شواهد حية على ذلك"، الأمر الذي أدى إلى سقوط "العشرات من القتلى والجرحى" منذ ٢٩ حزيران وحتى الآن وهذا سيؤدي إلى "خلق وضع خطير للغاية"، وما زاد الطين بله أن المسؤولين قد "حصروا القضية الكردية في موضوع أعمار الشمال"، والذي كان من المفروض "أن يلمّ بشتى جوانبها". ومع كل ذلك فأن أعمار الشمال "لم ينفذ منه شيئاً أيضاً، ولا زال هناك مسؤولون كبار يطلقون تصريحات تتضمن اتهامات ما أنزل بها من سلطان وبعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع" ولكن هذه الاتهامات "لا يمكن أن تؤثر فينا" ما دمنا "نستوحي أفكارنا من تربة الوطن ومن روح الأخوة بين العرب والكرد"[2].

---

(١) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، مديرية أمن السليمانية، العدد ٢٠٤٤، ١ حزيران ١٩٦٧.

(٢) م.و.د.، اضبارة ملا مصطفى البارزاني، متصرفية لواء السليمانية/سري للغاية، العدد ق س/٧، ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٨، الموضوع: مذكرة ملا مصطفى البارزاني.

وضح البارزاني في مذكرته الإجراءات التي اتخذها بخصوص تنفيذ بنود بيان ٢٩ حزيران حيث "أطلقنا سراح كافة الأسرى ولمرة واحدة، وفتحنا الطرق العامة، ووقفنا إذاعتنا عن البث، ووافقنا على عودة الإدارات المحلية بموجب بيان إيقاف أطلاق النار، وأعيدت معظم الأسلحة الثقيلة الحكومية ولكن الحكومة لم تنفذ من بيانها الذي جاء في مقدمته:

"أن هذه الحكومة رغبة منها في وضع حد للوضع الغير الطبيعي بأنحاء شمال الوطن، وتأكيداً للروابط القائمة فعلاً بين العرب والأكراد والتي تدعوها للعمل الحثيث المخلص لخير وطنهما المشترك تعلن منهاجها التالي وتؤكد عزمها القاطع على الالتزام به وتطبيقه نصاً وروحاً بأسرع وقت مستطاع"[1].

بعد ذلك، ناقش البارزاني في مذكرته بيان الحكومة بنداً بنداً، فقد أكد في الفقرة الأولى من مذكرته أنه لا زالت "الأوضاع الاستثنائية قائمة"، وأن هذا يعني عرقلة تشريع دستور دائم للبلاد الذي يجب أن "يؤكد الحقوق القومية للكرد"، أي "أقرار القومية الكردية وحقوق الأكراد القومية ضمن الوطن العراقي الواحد الذي يضم قوميتين رئيسيتين هم العرب والأكراد بحيث يتمتع العرب والأكراد بحقوق وواجبات متساوية". أما الفقرة الثانية من مذكرته فقد أشارت إلى أن "قانون المحافظات لم ير النور بعد بالرغم من أن المادة الثانية من البيان وصفته بالذي في طريقه إلى التشريع"، كما أن "اعتراف الحكومة باللغة الكردية لغة رسمية ولغة التعليم في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد لم يعطِ صفته القانونية وبطبيعة الحال لم يعنِ أي شيء من حيث التطبيق" هذا ما أكده البارزاني في الفقرة الثالثة من مذكرته.

أما الفقرة الرابعة من المذكرة حيث أكدت على أن الشعب يصرّ على إجراء انتخابات حرة لأن ذلك "يعيد إليه حقه المشروع في حكم نفسه"، ولكن الحكومة غير جادة في ذلك الأمر الذي "يزيد من الهوة بين الشعب والحكام وعدم الثقة بالمستقبل"، و "لم يفسح المجال أمام الأكراد مشاركة إخوانهم العرب في الوظائف العامة"، و "لم تزد جامعة بغداد من اهتمامها باللغة الكردية وتراثها الفكري والحضاري"، و "لم يفسح المجال أمام أية صحافة سياسية أو أدبية في الظهور والازدهار يستثنى من ذلك صدور جريدة التآخي خلال هذا العام"، ولا يزال "قانون العفو مع تعديلاته ناقص ومقيد لم يشمل ألا نسبة قليلة من المساهمين في حوادث الشمال"، وأن "عدم تطبيق الحكومة لالتزاماتها من جهة وخلقها فرسان من طراز جديد وتحويلهم إلى سلطة ثانية تسجن وتحاكم ... وعدم إعاشتها لقسم من

(١) المصدر السابق.

البيشمركه الذي تعهدت بإعاشتهم ... لم يشجع البيشمركه من منتسبي الجيش والشرطة بالعودة ولم تشجعنا على أن نحثهم للقيام بذلك"، ولا زال البند الحادي عشر من البيان "غير منفذاً" على الرغم من انبثاق وزارة شؤون الشمال ولكن "لم يلمس الشعب أي إنجاز أو نشاط عملي لها بعد"، ولازالت بعض القرى الكردية لم "تخلى من العشائر العربية" هذا ما أكده البارزاني في بقية فقرات مذكرته التي تضمنت أثنتي عشرة فقرة.

أما بالنسبة لمواد البيان غير المذاعة وهي العفو العام على مراحل وتكوين لواء دهوك وإجازة حزبنا عند قيام الحياة النيابية "فأن نصيبها من التطبيق أقل بكثير من نصيب المواد المذاعة". وختم البارزاني مذكرته بما نصهُ:

"أننا نضع هذه الحقائق المؤلمة أمام أنظاركم يا سيادة الرئيس أملاً منا أن تستخدموا صلاحياتكم الواسعة وجهودكم الكريمة في سبيل وضع العلاج الناجع لهذه المشاكل وإعادة الحق إلى نصابه وتطبيق التزامات الدولة الواردة في بيان ٢٩ حزيران تجاه مواطنيكم. وأننا نرى أن أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو تشكيل هيئة مشتركة من الجانبين تتمتع بصلاحيات مجلس الوزراء ومخولة بتنفيذ البيان وستجدون فينا وفي رجال العراق المخلصين وأبناء الشعب الأوفياء خير عون لكل خطوة من شأنها استباب الأمن وسيادة القانون وإسعاد الشعب وإعلاء شأنه"[1].

مما سبق يبدو واضحاً أن بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ الذي أصدرته حكومة عبدالرحمن محمد عارف ظل حبراً على ورق ولم تترجم فقراته إلى واقع عمل ملموس، الأمر الذي يؤكد أن حكومة عارف قد سلكت ذات السلوك التي سلكته الحكومات التي سبقتها في إهمال القضية الكردية وعدم وضع الحلول الجذرية المناسبة لها على الرغم من أنها كانت قادرة على حلها وخصوصاً أن البارزاني قد أبدى استعداداً تاماً للحوار معها بروح وطنية صادقة، مع العلم أن المستفيد الوحيد من عدم حل القضية الكردية هو الكيان الصهيوني الذي يمثل العدو اللدود للعرب والكرد معاً. في تصريح لاحق أعلنته صحيفتا "داغار" و "معارف" "الإسرائيليتين" بمناسبة صدور بيان ١١ آذار ١٩٧٠ عندما ذكرت ما نصهُ:

"أن اتفاق ١١ مارس الذي يكفل للأكراد حقوقهم القومية في إطار الجمهورية العراقية الموحدة يعني أمرين بالنسبة لإسرائيل: أولهما أمكانية قيام العراق بدور أكبر في المواجهة ضد إسرائيل، وذلك بتحويل ٢٠ ألف جندي إلى الجبهة الشرقية، فضلاً عن توفير ٩٠ مليون دولار كان تستهلكها الحرب

---

(١) المصدر نفسه.

مع الأكراد؛ وثانيهما انضمام بعض المحاربين الأكراد، وهم متمرسون على حرب العصابات إلى المنظمات الفدائية الفلسطينية بكل خبراتهم في النضال وطاقاتهم عليه"[1].

يعني بعبارة أكثر صراحة ووضوحاً، أن عدم حل القضية الكردية حلاً مبدئياً من قبل الحكومات العراقية قد منح الكيان الصهيوني عمقاً استراتيجياً لضرب العرب في الصميم.

وقبل أن يجف القلم عن الكتابة نتساءل بألم وحزن عميقين هل كانت الحكومات العراقية تدرك هذه الحقيقة ، فإذا لم تدركها فتلك مصيبة ، وإذا أدركتها وغضت النظر عنها فالمصيبة أعظمُ . أما إذا أدركتها وعملت من أجلها فهنا تسكن العبرات حقاً.

هكذا كان الشعب الكردي دؤوباً في نضاله، لم يكل ولم يمل، ولن تهزه كل المصاعب لأنه كان مؤمناً إيماناً روحياً بأن حقوقه القومية لا توهب له بل تنتزع بالتضحية والفداء لذا أصر على مواصلة نضاله بكل شجاعة واقتدار، ومما زاد إصراره وجود قائد فذ يقوده، تميز بنكران ذات أصيل هو ملا مصطفى البارزاني الذي لم يبغ من قيادة نضال الشعب الكردي جاهاً أو مالاً بل كان كل ما يتمناه أن يرى شعبه متمتعاً بحقوقه المشروعة ليعيش برفاه وتقدم وسعادة، وهذا ما أكدته الوثائق العراقية السرية التي حررتها حكومات العراق الملكي والجمهوري حتى عام ١٩٦٨ والتي كانت تمثل بحد ذاتها إدانة صريحة للحكومات نفسها - من فمك أدينك - وبراءة تاريخية لدور البارزاني الذي اعتمد في نضاله على أمكانيات الشعب الكردي دون أن يعتمد على الأجنبي أبداً.

---

(١) مقتبس من: "الطليعة"(مجلة)، القاهرة، العدد الرابع، السنة السادسة، ١٩٧٠، ص١٩١.

الخاتمـــــة:

أكدت الحقائق التاريخية التي توصلنا إليها في هذا الكتاب المسند بالوثائق الرسمية، أن مفتاح حل القضية الكردية كان ولا يزال بيد الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق، ألا أنها - أي الحكومات - ظلت تماطل وتراوغ في حل القضية الكردية حلاً مبدئياً حتى تحولت هذه القضية إلى حملٍ ثقيل أقصم ظهور الحكام وأدى إلى سقوطهم غير مأسوف عليهم.

حاولت الحكومات العراقية أن تتظاهر في نواياها لحل القضية الكردية عندما أصدرت الدساتير المؤقتة والبيانات الخاصة بالقضية الكردية إلى أن كل هذه التشريعات والبيانات لم تترجم إلى واقع عملي ملموس بل ظلت حبراً على ورق مما يؤكد أن تلك الحكومات لم تستفد من تجارب تاريخ البتة، وخصوصاً تجربة السياسة المركزية المقيتة التي اتبعتها الدولة العثمانية مع الشعوب الغير تركية وما رافقها من أساليب شوفينية قاسية استنكرها العرب بشدة وواصلوا نضالهم مطالبين بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية، مع العلم أن ما أتبعه الأتراك في سياستهم المركزية يمثل عشر معشار ما اتبعته الحكومات العراقية التي ادعت أنها تمثل إرادة الشعب العراقي عرباً وأكراداً وأقليات قومية عدة من أساليب قمعٍ واضطهاد وتشريد بحق الشعب الكردي، بل وصل بها الأمر إلى قصف السكان الآمنين والقرى والمدن بالأسلحة الثقيلة. وهي أساليب لا تقل قسوة عن ما مارسه ولا يزال يمارسه الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني والتي استنكرتها الحكومات العراقية بشدة، الأمر الذي يؤكد على ازدواجية سياسة تلك الحكومات التي بذلت كل ما بوسعها من أجل فصم العروة الوثقى للأخوة العربية الكردية ألا أنها فشلت تماماً وظل العرب والكرد أخوة يجمعهما كنزاً روحياً واحداً هو الإسلام والوطن.

كانت الحكومات العراقية تتحين الفرص من أجل إفراغ القضية الكردية من محتواها الوطني والقومي والإنساني وتحويلها إلى حربٍ أهلية وذلك عن طريق إتباع أساليب لا أخلاقية عندما استمالت عدد من العشائر الكردية إلى صفوفها وضرب بعضها البعض. وقد اعتقدت أن مثل هذه الأساليب سوف تحقق لها نصراً حاسماً على الكرد، الأمر الذي يعبر وبدون شك عن غباء كبير لا يوقع فيه ألا اللذين لم يفهموا معنى الوطن والوطنية لأن استمرار الحرب الأهلية وإراقة قطرة دم واحدة فيها يمثل بدون شك إدانة صريحة لأية حكومة مهما كانت شرعيتها بل وصمة عار في جبينها.

وعلى الرغم من السياسة الحمقاء التي تعاملت بها الحكومات العراقية مع القضية الكردية ألا أنها لم تثنِ الشعب الكردي عن مواصلة نضاله الذي بدأ يزداد قوة وتماسكاً لإيمانه الروحي بعدالة القضية التي يقاتل من أجلها ، ولوجود رجل عملاق نذر حياته وزهرة شبابه من أجل قيادة نضال الشعب الكردي، هو ملا مصطفى البارزاني الذي اتهمته الحكومات العراقية بتهم أطلقت عليه جزافاً دون أدنى وازع من ضمير ألا أنه ظل صلباً عنيداً متزناً لم يفقد صوابه أبداً بل كان يخاطب المسؤولين بعبارات أخوية صادقة أثبتت أنه من أسرة عريقة امتازت الإيمان والتقوى وعفة اللسان وحرصها الأكيد على وحدة التراب العراقي.

الملاحق

الملحق رقم (١)

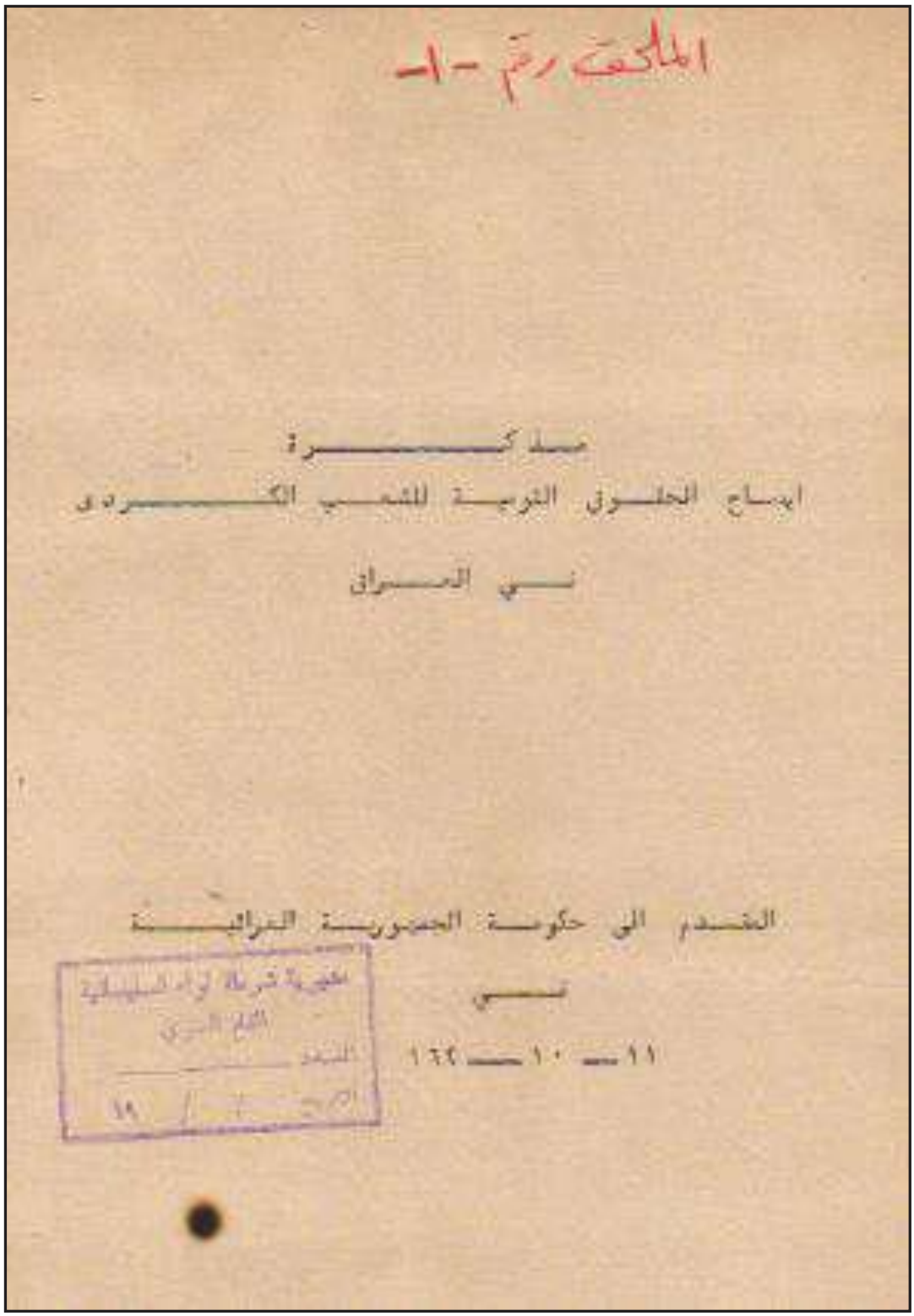
الملحق رقم -١-

مذكرة

إيضاح الحقوق التركية للشعب الكردي

في العراق

المقدم الى حكومة الجمهورية العراقية

في

١١ ـ ١٠ ـ ١٩٦٤

مديرية شرطة لواء السليمانية
القلم السري
العدد
التاريخ / / ١٩

الموضوع / ايضاح العلاقة القومية للشعب الكردي في العراق

سيادة العشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية المحترم
سيادة الفريق طاهر يحيى رئيس مجلس الوزراء المحترم

سيادة الرئيس

بداية من الواجب ومن الحرص على وحدة وسلامة الشعبين العربي والكردي في العراق نعتقد ويعتقد مخلص معنا في كتابة هذه المذكرة وتقديمها مرشدا للوائد بكل ما فيه من عبارة ونوع لتؤمن بالسلم والحسنى الخيران يوصلان الناتج طويلا بعيدة من روح الدم الفاجع الذي لطخ الدروب الشم والسهوب الخضر من الشعب العربي الذي نرى طبقه السهر في قرب الاكثر وهو يريد الخير لكم ان ما تضمنته المذكرة من صور واراء اجمع راي الكثرة الكاثرة من الشعب الكردي الصابر الباسل على بساطة الوائد التاريخي والقانوني وارادة العيال بعيدة عن شوائب التأويل والتضليل .

ايها السيد الرئيس

بعد ان ارتفع صوت الحق من كردستان عاليا وبعد سوء السلام واتضح الحال للحوار الهادئ لعل ما تضمنته حتى اليوم وبعد تقارب الجانبين ان يلمس الشعب الكردي اي تجاوب للامل القليل الذي يتعلق بابسط مطالبه العادلة ايمان الفشل . ولعلنا نعلم الحل وتقولنا مدعوة بالمرارة ان بذور الفتنة قد زرعت ولم تحصد وكان الاحرى ان توزع وترعى وان الذي ينتظر بداية يتشبث ويحتمي باليأس والجفاف . ويستقرأ ما حدث .

ان من الواضحة في العراق وتكاد تكون قومية بريطانيا له حدود واضحة بينه تفصل بين الحق والواجب ولكن الفرد الكردي اصبح اليوم يعيش واقعا مختلفا بينه حدود الحق وتجسدت فيه حقوق الواجب بشكل كاد يساوي في العالم بعض من معاناته المعاصر الانساني الذي نعيشه الانسانية . ومن صور ذلك ان ابواب الوظائف العامة المدنية والعسكرية مغلقة في وجوه الاكراد الا بوجه ما يقارب الالف من كبار موظفي الدولة وخدمة الاكراد من اعضاء القوات المسلحة ليس بينهم من الاكراد الا الاقل القليل بعد ان تم تعاونوا امانع الهدى .

ومن صور ذلك ايضا من وزارة التخطيط التي تم دائرة اسمها دائرة تعريب الشركات النفطية لكنها اصبحت اخيرا دائرة تعريب الشركات النفطية ومن التعريب والتعريب يضيع الحق الكردي في التوظيف بعد ان كان له ذلك . ومن صور ذلك كذلك ان ما يجري في محافظة الديوانية كردستان وكل اقرب المقاطعين منها . ان الحكم العالي في العراق بعد الثاني عشر من تشرين الثاني وبعزيمة من الديمقراطية والتجميع انفق خمس خمسة ملايين دينار لقاء سترتيبا لتحسين ما كان تخريبه في العشرة السابقة خمسون دينار وليت الامر وقف عند هذه الخطوة الخيرة للعشرة بل تعداها الى مزيد من الخير اذا لم يكون من ذلك التخصيص القليل الا بضعة الاف من الدنانير وكان وجه الخير والبناء يتجه الذرائعة على اعادة الجائر والثأري العسكرية والاكثر قرابة ان المعاش الاكثر ما حرى ذهب لجيوب الجائر الذين تسلطوا بالقرار بالترهيب من الشعب لا زالوا يتصدون مواقع الدولة بمختلف طاقة لتلك استخدم الحكم على حق الشعب الكردي واختيارها لدم القتل والسلب والنهب . ومن صور ذلك ان ما يعاني الشعب الكردي من ابادة بكل اسلحة الحقد

الجمهورية العراقية رئاسة الجمهورية

والعمار ربما على القرى والأشيس من حزن وعمل لنا هذا الى الطبقات وأربيل والموصل
وبغداد وخانقين عدنا وكفيات وترى ماشكل يذكر بادة البعض كل ذلك بمسؤولية الحسن
من سعى في المسؤولية هذا اليوم ، تقول انه رغم ذلك بعد تحقيقها توجيز اذا عالجت
٢٧ ا قريبة من قرى اربيل بن بالكيزا وسالكيزا من الطاحنين والحليب، دشتار هوريه ـ
اسكندت نهيا وزودت بالخطة والمال وما يحتاجون على الفرع بشدة تعريب المنطقة ، وبن اركوك
الحويجة اورد ت الى من العوائل الكردية من بعوثيا لتحل محلهما عوائل عربية ، وقد وافق
لنا الخطة التدميرية تعويضات لمسؤولين كبار تقدير مؤلوح ان ما جرى هو من اجل هوريا الغراق
وتسبب الشعب العربي بان هذا العربيا لا يكون الا بالقضاء على الشعب الكردي ، ان هذه
الفيرة بعض رؤسائنا لا تريدها على سبيل ذكر الياسيني ان الوضع لا زالت حتى تالفة وتم بتم
الحكم الحالي باي اجراء يقدم ماسه يريد للمشكلة حلا لله مؤقتا تهدئة الفرس والحال على ما هو
عليه .

وان انشاء الحكم الاتوماريوا ، دالة بطاقة لا تحتاج الى عبقرية ، وبل ،

ياسيادة الرئيس

ان الديمقراطي ان الكرد واشوا بالديمقراطي في العراق لا يمكن ان يتمثل في الحل السياسي الشروع
أبرز من حل البواقي ، ولكن الواقع يشير بوضوح الى الحل السياسي الذي يرتب الحكم
الذاتي على الشعب الكردي بأن فيدرالية ، وأية ذلك ان الحكم القائم عبر الحل السياسي ـ
في إطار التقسيم الجغرافي الوعيد الشروع وفق الاتحاد الاتوقراطي الحربي الذي لا مجال للحل ـ
السياسي خارج اطاره وفي السياسة يعتبر الحل السياسي للأكراد والا تقف مكون للأكراد مجال
حل سياسي الشعب غير عربي في تعريبي لا مكان له فيه ؟

ـ التساؤل يقودنا الى نقطة اخرى تؤكد اننا عليها وان الحكم الحالي يريد ان يكون ـ
الكردي هوريا وعلى الاصل تاريخ الكرد بانه الذي يتطلع بأسط حقوق المواطنة في وطنه العراق وعبر
الحل السياسي ، والحل في الاجراء الذي اتخذته الحكومة استعجالا ولم تتعامل معه على
الشعب الكردي من الاتحاد الاتوقراطي الحربي تماما مع القضية الحقيقي الذي تتعلق القضية التي
يطالبا الشعب ، لقد هيئت المنطقة من العرب من اشرافهم مطالبين من الاكثرية الكردية وفي عدة ـ
نقاط من ان الحكم التفسير الذي تتعلق فيه وذلك تتعلق الحقيقة التي تؤكد ان الحكم الحالي
يريد للأكراد ان يأخذوا مواطنين لا حقوق ،

ايها السيد الرئيس

لقد تطلب الفرد من بعد الوحدة حتى اليوم عدة ماشات مع كبار المسؤولين في الحكم وقد ان
يكون الشعب الكردي في الحكم الذاتي حتى بدا الا ان السيد رئيس الجمهورية عن رحمة لمشروعية
و ـ طلبة لحل ثابت ومنصوب فيه عند اشارة الى ان الحكومة الحالية لا تعطا حق الحكم الذاتي عندا
الموضوع بالبيان البرلمان المنتخب من الشعب ان هذه الاشارة التي تحمل الكثير من قلق الشعور
الشعب الكردي الذي تنطوي على التعريب بمعالجة القضية بعيدا، اصبح التدمير وتوجيها للحكومة ، وهذا
يعود ، من اساسه استبعاد الاجراءات التالية :ـ

دائرة الرحلة لوزارة الشؤون
القسم الكردي

(يتبع)

(اولا) ان الشعب الكردي في العراق ليس طارئا ولا كان ضيفا بل انه جزء اصيل من هذا الوطن حتى يرجع الفضل في موضوع التهجير حديثا الى ان يكون للشعب في العراق برلمانا يمثل الشعب الكردي كالشعب العربي ، ان العراق قديم قدم حياته وتاريخه وقد تعاقب الشعب العربي من بابليين ـ الاشوريين الحضاريين واختار مشاركة العرب باختيارهم بعد انشاء دولة العراق تكوين الحكومة الذي جاء العرب والاكراد بحرية واختيار وعلى اساس من المساواة التامة في الحقوق والواجبات كما هو ثابت في التراث العظيم العراقي بعد تأسيسها وقد التصريح الموقع في ٢٠ / ايلول سنة ١٩٢٢ الذي صادق عليه المجلس النيابي العراقي في ٢٨ / كانون الثاني سنة ١٩٢٤ والذي اعترفت الاسرة الكبرى على ذلك في المادة الثامنة من التصريح الاتي الذكر تنص على ان اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في الدوائر والمحاكم والمدارس في كردستان وتلزم ادارة المتصرفية من تعيين موظفين الذين يعلمون اللغتان الاولى والثانية من التصريح المذكور كذلك بان الحقوق المدنية للاكراد تضمن لتواصل السامية لا يجوز ان يطالبوا او يمارسوا اي قانون او نظام اوصل رسمي لا في خيمة ولا في المستقل والرسمية تعتبر عديم الاثر قانوني ،

ما تقدم يتضح بوضوح ان وحدة الجنسية اساسها رابطة الجوار محافظة بحق الشعب الكردي المستقل في جنسية رابطة بدأت مع تأسيس العراق الحديث بل كان اساسا من اسس تكوينه دولة ، بلا حاجة لقانون جديد لتقريرها او اثباتها ولا يجوز لقانون جديد المناقشة ،

(ثانيا) ان المادة ١٩ / تعتبر كاشفة بحالي بناء القومية العربية والقومية الكردية في ذاتها ـ الوقت ما حملت الدستور الموقت الذي صدر بعد ما يقرب عشر سنوات على وجود القومية العربية ـ والكردية على اساس من المشاركة في هذا الوجود في ١٩ / ايلول ١٩٥٨ اعلن الحاكم العام عفو عام ـ ايسير في ايام حقوق المواطنين السياسيين في العراق عقد المؤتمر الجماهيري الوطني لتهنئة الثورة الذي يمثل الاقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الفدرالية ، ومن جديد بالذكر ان حادثة ربما من المسؤولين قد ساهم في اصدار هذا البيان وتضم كون الاكراد قد مارسوا حقوق سياسية في العراق وليست الطبيعة ولكن الذي اتبع شعار عراقنا الشعب الكردي عنوان الدستور الموقت الذي اعترفوه بعد الثامن عشر من تشرين اسم يكس بحقوق الوجود الذي كان حتى الدستور الموقت بعد ثورة ١٤ / تموز وبيان مجلس الرئاسي بعد ١٤ / ايلول بل واكثر من ذلك ، الشعب الكردي لم يرد في باب اساسي من ابواب الدستور بل ذكر ذكرا عاما وعارضا في اول فيرـ رئيسي وبشكل فيرا واسع وشمول الثالثة ،

ثالثا ـ ان العكيا العالمية التي عرفت تواطن دائما عناصر اساسي مجلس النواطنين واجتماعات بل وبتاريخ شواطئ الاشتراكية وشرعة تواطن دائما عناصر باكان العراق كل كفاح الوحدة ٢٦ تموز كل ذلك دون الاستناد الى اسقاط جنسية وبالرجوع الى مجلس جاسي منتخبا وكانت في يوم اقرار حقوق الشعب الكردي القومية الثابتة عالميا (وعربيا) تعكس الصحة وتزيل الاعتبارية بعدم وجود مجلس النيابي بمثابة ان هذا عدم شاذ غريب بدعوى تساؤل عديد ،

ايها السيد الرئيس

خلاصة كل ما تقدم ان الشعب الكردي الذي حسن في سبيل توحيده وكفاحه بحرية اعتباره لا يمكن

د ـ يعتبر المجلس التشريعي بالامور التالية من الحدود الولاية او المحافظة :

١ ـ تعديل القوانين والانظمة التي يشرعها المجلس التشريعي للولاية او المحافظة في الشؤون التالية :ـ

العدل ، الادارة ، الشرطة ، التربية والتعليم ، الصحة ، الزراعة ، البلديات ، الطرق والمواصلات ، المطبوعات ، العمل والشؤون الاجتماعية ، الاموال والاملاك ، المصايف ، التبغ وغيرها من الشؤون التي ليست من اختصاص الحكومة المركزية .

٢ ـ تعديل القوانين والانظمة النافذة التي تصدرها الحكومة المركزية والتي لا تسري على الولاية او المحافظة .

٣ ـ تعيين الموظفين والمستخدمين الذين يعينون لشؤون الولاية او المحافظة .

٤ ـ تكوين اللجنة الفنية الدائمة لدى الولاية او المحافظة مع استخدام اللجنة الفنية المركزية وعند الحاجة حل الاشكالات التي تعترضها .

هـ ـ تتكون مالية الولاية او المحافظة من :ـ

١ ـ الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبى داخلها .

ب ـ حصة الولاية او المحافظة من القروض والمنح التي تحصل عليها الحكومة المركزية ـ حصة نقل وهذه يكافئ ما تدفعه الحكومة المركزية من المنح والقروض .

ج ـ حصة الولاية او المحافظة من واردات الكمارك والمدارات والموانئ بنسبة عدد سكانها الى العراق .

د ـ حصة الولاية او المحافظة من عائدات النفط بنسبة عدد سكانها الى سكان العراق .

٦ ـ حظر المواطنين من الاشتراك في الولاية او المحافظة .

تتامن مواطني والمحافظة الولاية او المحافظة الحقوق التالية والاجتماعية والاقتصادية ـ والحريات الديمقراطية للمواطنين العاملين في كردستان لتأمين مساواتهم التامة في الحقوق ـ والواجبات مع اخوانهم المواطنين العرب والكرد في سائر انحاء الولاية او المحافظة والعراق الفيدرالي وغيرها من حقوق مماثلة .

٧ ـ يكون العلم ونشيد الجمهورية كردستان ويختار من قبل المجلس التشريعي للولاية او المحافظة بعد المرحلة الانتقالية .

٨ ـ يكون مقر الولاية او المحافظة في العاصمة المركزية بغداد ولمجلس الوزراء وعدد من الوزراء بمكاتب تتناسب مع حجم حصة سكانها الى سكان العراق .

٩ ـ يكون لحصة الموظفين الاكراد في الوزارات والادارات المركزية بمقاسمة مع سكان ولاية او محافظة كردستان .

١٠ ـ يكون في جامعة بغداد والجامعات العراقية الاخرى وكذلك تؤسس في المحافظات والالوية والمنح الدراسية عددا من مقاعد الولاية او المحافظة يتناسب مع نسبة سكانها .

١١ ـ الشؤون العسكرية :

١ ـ الابقاء على تماثيل الاعمار الوطنية كما هي عليها الآن لحين تشكيل الحكومة الولاية او المحافظة وتحويلها حين ذاك الى اسرة تتمتع باسم الدولة او حسب التحديد

ان يكون بجانب اي عمل يقيد من حقوق القومية العامة او يحط او يقلل من الحقوق المدنية المكفلة جاء هذه المادة على سبيل المثال على حقوق . واضافت ان المطلب العادل الطبيعي الذي يراود الاستعانة لحل الشعب الكردي في اطار الدستور الجديد لجمهورية العراق الديمقراطية دستورية ديمقراطية الدولة التي تضمن لهذا الشعب لوحدة كيلاتها ، وبهذا والاعتراف السياسي ، بحكم ذاتها ، وتحديد ، وهو ما حصلت عليه الدول ذات القوميات لتوفيقا بين مراعاتها لخصائص جزئية وبين الاعتراف وتطبيق الحقوق القومية لجميع القوميات القاطنين فيها على قدم المساواة ان المصلحة الوطنية القصوى بضرورة الاخذ بروح من التفاهم والتسامح والعمل في التحصيل والمثابرة للحصول على حقوقه . هذه المذكرات من ثلاثة عشر المقال والحقول وان ايصال ما يراد تحقيقه لا يحتاج لبذل الشك وسير في الطريق الذي لا تؤدي الى الحل الصريح الواضح الذي تقره المصلحة الوطنية في العراق لشعوبه راية الاخوة العربية الكردية وتدعيم اواصر الصداقة بين الشعبين العربي والكردي في ان واحد بعيدا عن كل الاعتبارات والتيارات التي اعاقت تقدم العراق حاضرا ومستقبلا وعليه فان مذكرتنا هذه تود التقدم الاحترام المطلوب من اهل المسؤولين وتطلع الى تحويلها وبعد تحليل ملاحظاتكم لاعطاء للقضايا بهدف ايجاد الحل الصريح بغاية ايجاد الحقوق القومية العادلة لشعبنا الكردية في العراق في جو من الاخوة والصداقة وتقدم المسؤولية التاريخية يقتضي على الاصل من يحسن الخطأ ويتحمل عليه ، ولا يتعاظمه .

٣ - الحقوق القومية للشعب الكردي

اولا - تعديل الفقرة الاخيرة من المادة ١١ من الدستور المؤقت التي تنص على (ويقر هذا الدستور حقوق القوميات القومية) من الوحدة الوطنية (تقسم كما يلي (ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي) من الوحدة العراقية .

ثانيا - وتنفيذا لما جاء في المادة الاولى اعلاه ، ماذا نرى ان تطبيق ذلك يكون كما يلي :-

أ - تكون وحدة ادارية تشمل الموصل - اربيل - كركوك - السليمانية ، والمناطق زاخو ، دهوك ، عمرية - عقرية - شيخان - سنجار - تلعفر والقوش ، وجميع الاقضية والنواحي التي تشاؤها الكتلة كردية من الواحات الموصل وديالى والمنطقة هذه الوحدة الادارية بولاية او محافظة كردستان .

ب - تدار هذه الولاية او المحافظة من قبل مجلس تشريعي منتخب من مجلس الشعب مجلس الولاية او المحافظة ويتكون اعضائه بنسبة السكان العناصر من قبل القاطنين في كردستان ، ويكون الجلس التنفيذي مسؤولا امام مجلس الولاية او المحافظة الذي يكون له الحق في حجب الثقة عنه وترتبط بالحكومة المركزية بواسطة رئيسه التنفيذي رئيس المجلس التنفيذي بولاية او محافظة كردستان .

ج - يحدد مجلس الولاية او المحافظة بتشريع القوانين والانظمة المحلية لادارة شؤون كردستان والتي لا تتعارض مع دستور الجمهورية

ج - يحظر اعتقال رعايا الدول الاجنبية المتواجدين والمقيمين على التراب الوطني لأسباب سياسية تؤدي الى ترحيلهم او تسليمهم او ممارسة اضطهاد في حقهم تطبيقا لقانون الترحيل والتسليم .

د - يمنع على اعضاء الولاية او المحافظة من الانضمام والمشاركة في الاجتماعات السياسية في الولاية او المحافظة او غير حالات الحرب اذا حضر الجلسة بدعوة .

هـ - يمثل في الالهيات السكرية والشرطة والدرك والجيش والمؤسسات العسكرية الاخرى عدد من ابناء الولاية او المحافظة يتناسب مع تمثيلها السكاني .

و - يكون اعلان الاحكام العرفية في الولاية او المحافظة في غير حالة الحرب او وجود خطر حقيقي بالمدوان الخارجي بموافقة المجلس التشريعي للولاية او المحافظة .

ز - للحكومة المركزية ارسال قوات تابعة الى منطقة كردستان في حالة التمرد المسلح او وجود تهديد حقيقي على الحدود العراقية وفي غير هذه الحالات يجب اخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذي في كردستان على ان لا تتجاوز مدتها ثلاثين يوما الا بموافقة البرلمان بغرفتيه وبأغلبية الاعضاء .

ح - يكون مقر قيادة التشكيل العسكري المركزي بالوحدات العسكرية التابعة داخل كردستان بموافقة مجلسها التشريعي او بناء على طلب مجلس التنفيذي .

ط - يحظر نقل اي تشكيل عسكري خارج كردستان مهما كان مصدره اذا كان من شأنه تهديد الشعب الكردي القومية او الديمقراطية وباقي حالات تحدث بنفسها .

ي - فيما يتعلق بتشكيل هذه المجالس :

أ - تتكون لجنة مشتركة بعدد متساوي من الكرديين وغيرهم ممن يقيمون بشكل دائم في محافظة كردستان وانتخاب مجلس الولاية او المحافظة ويتسع هذا العدد وفقا لما يراه المجلس .

ب - تعد اللجنة المشتركة وفق جميع الاجراءات اللازمة وتهيئ مقاعد التوافق والاتفاق التي تؤدي اعدادها من قبل الحكومة المركزية لتعزيز التفاهم بين الكرديين وغيرهم بين العرب والاكراد وبخاصة في كل حالة او امر تثير حول الاختيارات والواجبات بما يتطلب التوافق والانسجام بين الهيئة المركزية وفروعها ودوائرها وبين سلطات الولاية او المحافظة وممثليها .

جـ - انهاء الامر الوارد في الفقرتين (أ) من المادة (٦٠) اعلاه بالرفع والنقض وانتخاب مجلس الولاية او المحافظة لجديدة خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ الموافقة على هذا المشروع .

د - الامر بتشكيل محكمة للنظر بدستورية تعديلات عادلة الى مجلس الوزراء وسائل الاعمار الوطنية وتوزيعها تتكون من قبل لجنة خاصة مشتركة تفكر كذا الحر .

هـ - [illegible] بالمجلس خاصة لتشريعات عادلة الى مجلس النائبين بالاموال والاموال

٩٨

الوثيقة رقم (٢)

مذكرة ايضاح الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق
المقدم الى حكومة الجمهورية العراقية في ١١/ ١٠/ ١٩٦٤
الموضوع/ ايضاح الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق.
سيادة: المشير الركن عبدالسلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية المحترم.
سيادة: الفريق طاهر يحيي رئيس مجلس الوزراء المحترم.

سيادة الرئيس

بدافع من الواجب ومن الحرص على وحدة وسلامة الشعبين العربي والكردي في العراق نصدر بشعور مخلص نبيل في كتابة هذه المذكرة ونقدمها عرضاً للواقع بكل ما فيه من مرارة بروح تؤمن بالسلم والعقل طريقان يوصلان لنتائج طيبة وبعيدة عن رؤى الدم الفاجع الذي لطخ الذرى الشم و السهوب الخضرة دم الشعب الحر الذي فرض عليه السير في درب الالم وهو يريد العيش الكريم. ان ما ستحمله المذكرة من صور وآراء، هي اجماع رأي الكثرة الكاثرة من الشعب الكردي انها كلمات حق يسنده الواقع التأريخي والقانوني وارادة الحياة بعيدة عن شوائب التشوية والتضليل.

ايها السيد الرئيس:

منذ ان ارتد شبح الموت عن كردستان خاسراً وبدت بوادر السلام وانفتح المجال للحوار الهادئ لحل ما تعقد وحتى اليوم وقد قارب العام دون ان يلمس الشعب الكردي اي تجسيد للأمل القليل الذي فتحت بابه هدنة ايقاف القتال. ولعلنا نملك الحق ونقولها مزوجة بالمرارة ان بذور الثقة قد زرعت ولم تخضر وكان الامل ان تورق وتزهر وان الذي

ينظر بدقة يشعر ويحس باليبس والجفاف، ولنستقرئ ما حدث.

إن حق المواطنة في العراق وتكافؤ الفرص نظرياً وواقعياً له حدود واضحة بينه تفصل بين الحق والواجب ولكن الفرد الكردي اصبح اليوم يعيش واقعاً انعدمت فيه حدود الحق وتجسمت فيه حقوق الواجب بشكل كاد يساوي في الفهم معنى من معاني التمييز العنصري الذي شجبته الانسانية. ومن صور ذلك ان ابواب الوظائف العامة المدنية والعسكرية سدت في وجوه الاكراد اذ يوجد ما يقارب الألف من كبار موظفي الدولة وبضعة الاف من ضباط القوات المسلحة ليس بينهم من الاكراد الا الاقل القليل بحيث لم يتجاوز اصابع اليدين.

ومن صور ذلك ايضاً ان وزارة النفط كانت تضم دائرة اسمها دائرة تعريق الشركات النفطية لكنها اصبحت اخيراً دائرة تعريب الشركات النفطية وبين التعريق والتعريب يضيع الحق الكردي في التوظف بعد ان كان له ذلك. ومن صور ذلك كذلك ان ما صرف في بضعة اشهر على تدمير وحرق كردستان وقد قارب المئة مليون دينار. اعلن الحكم الحالي في العراق بعد الثامن عشر من تشرين الثاني وبمزيد من الدعاية والضجيج انه خصص خمسة ملايين دينار فقط سنوياً لتعمير ما كلف تخريبه في أشهر مائة مليون دينار وليت الامر وقف عند هذه الخطوط النافرة للصورة بل تعداها الى مزيد من النفرة اذ لم يصرف من ذلك التخصيص الضئيل الا بضعة الاف من الدنانير وكان وجه الصرف وهنا وجه الغرابة على إعادة بناء المخافر والطرق العسكرية والأكثر غرابة ان البعض الآخر مما صرف ذهب لجيوب الجاش اولئك الذين تسميهم السلطة بالفرسان بالرغم من انهم لازالوا يرهقون ميزانية الدولة بمخصصات طائلة لقاء استعدائهم على حق الشعب الكوردي واباحتها لهم القتل والسلب والنهب. ومن صور ذلك ان ما عاناه الشعب الكوردي من ابادة بكل اسلحة الفتك والدمار وما حل بالقرى والأمنين من حرق وقتل كما حدث في السليمانية واربيل والموصل و كركوك وخانقين مدناً وقصبات وقرى بشكل يذكر بأبادة الجنس كل ذلك بمسؤولية البعض ممن هم في المسؤولية هذا اليوم. نقول انه رغم ذلك فقد نفذت عملية تهجير اذ اخليت (٢٧) قرية من قرى اربيل من ماليكها وساكنيها من الفلاحين واعطيت لعشائر عربية اسكنت فيها وزودت بالحماية والمال وما يعينهم على الزرع بقصد تعريب المنطقة. وفي كركوك المدينة طردت الاف من العوائل الكوردية من بيوتها لتحل محلها عوائل عربية. وقد رافق تلك الحملة

التهجيرية تصريحات لمسؤولين كبار تشير بوضوح ان ما جرى هو من اجل عروبة العراق موهمين الشعب العربي بأن بقاء العروبة لا يكون الا بالقضاء على الشعب الكردي. ان هذه الصورة بعمق مرارتها لانرسمها على سبيل ذكر الماضي اذ انها لازالت حية قائمة ولم يتم الحكم الحالي بأي اجراء يشعر بأنه يريد للمشكلة حلاً فقد مر قرابة تسعة اشهر والحال على ما هو عليه.

وان بقاء الحال مع الاقرار بسوئه دلالة بليغة لاتحتاج الى عميق تأويل.

يا سيادة الرئيس

من البديهي ان الكردي اسوة بالعربي في العراق لايمكن ان ينعزل عن العمل السياسي المشروع كجزء من حق المواطنة. ولكن الواقع يشير بوضوح الى العزل السياسي الذي فرضه الحكم القائم على الشعب الكردي بطريق غير مباشر. وآية ذلك ان الحكم القائم حصر العمل السياسي في إطار التنظيم الحكومي الوحيد المشروع وهو الاتحاد الاشتراكي العربي الذي لامجال للعمل السياسي خارج اطاره ومن التسمية يظهر العزل السياسي للاكراد والا فكيف يكون للاكراد مجال عمل سياسي كشعب غير عربي في تنظيم لا مكان لهم فيه؟

هذا التساؤل يقودنا الى بديهية اخرى تؤكد قصداً خفياً هو ان الحكم الحالي يريد ان يكون الكردي عربياً او على الاقل هادراً لكرديته لكي يتمتع بابسط حقوق المواطنة في وطنه العراق وهو العمل السياسي. ولعل في الاجراء الذي اتخذته السلطة استعجالاً ولم تصطبر لمعرفة موقف الشعب الكردي من الاتحاد الاشتراكي العربي تمشياً مع القصد الخفي الذي فضحته البديهية التي ثبتناها آنفاً. فقد عينت السلطة من العرب من اعتبرتهم ممثلين عن الالوية الكردية وفي هذا ما فيه من تأكيد للتفسير الذي ذهبنا اليه وبذلك تنجلي الحقيقة التي تؤكد ان الحكم الحالي يريد للاكراد ان يكونوا مواطنين بلا حقوق.

ايها السيد الرئيس

لقد تخللت الفترة من بعد الهدنة حتى اليوم عدة مباحثات مع كبار المسؤولين في الحكم ورغم ان حقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي مسلم بهاالا ان السيد رئيس الوزراء عرض وجهة نظر غريبه ومعطلة لحق ثابت ومشبوت فيه فقد اشار الى ان الحكومة الحالية لاتملك حق الخوض في هذا الموضوع بغياب البرلمان المنتخب من الشعب

ان هذه الاشارة التي تحمل اكثر من غمط لحقوق الشعب الكردي اذ تنطوي على التهرب من معالجة القضية بحيث اصبح التهرب نهجاً للحكومة. وهذا مرفوض من اساسه استناداً للاسباب التالية:

(اولاً) ان الشعب الكردي في العراق ليس طارئاً ولاكان شعب بلا ارض وبلا حق حتى يرجئ الخوض في موضوع تثبيت حقه الى ان يكون للشعب في العراق برلماناً يقرر فالشعب الكردي كاخيه الشعب العربي في العراق قديم قدم جباله وسهوله وقد تحرر كالشعب العربي من سيطرة الامبراطورية العثمانية واختار مشاركة العرب باختيار عام تحت اشراف دولي تكوين العراق الذي بناه العرب والاكراد بحرية واختيار وعلى اساس من المساواة التامة في الحقوق والواجبات كما هو مثبت في التزامات الحكومة العراقية منذ تأسيسها وما التصريح المؤرخ في ٢٥/ مايس سنة ٩٣٢ الذي صادق عليه المجلس النيابي العراقي في ٢٨/ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ الا واحداً من الادلة الكثيرة على ذلك في المادة التاسعة من التصريح الانف الذكر تنص على ان اللغة الكردية هي لغة الرسمية في الدوائر و المحاكم والمدارس في كوردستان وتوجب ادارة المنطقة من قبل موظفين أكراد، وقد نصت المادتان الاولى والعاشرة من التصريح المذكور كذلك بان الحقوق المثبة للاكراد تعتبر كقوانين اساسية لايجوز ان ينقضها او يعارضها اي قانون او نظام او عمل رسمي لا في حينه ولا في المستقبل وانها تعتبر تعهدات ذات شأن دولي.

مما تقدم يظهر بوضوح ان وجهة نظر السيد رئيس الوزراء معطلة بحق الشعب الكردي المستند الى شرعية راسخة بدأت مع تكوين العراق كدولة بل كان اساساً من اسس تكوينة دولياً. فلا حاجة لقانون جديد لتثبيت ما هو ثابت ولايجوز لقانون جديد الغاؤه.

(ثانياً) ان ثورة ١٤/ تموز كانت مجال نماء للقومية العربية وللقومية الكردية في ذات الوقت مما جعلت الدستور المؤقت الذي صدر بعدها ينص بصراحة على وجود القومية العربية والكردية على اساس من المشاركة في هذا الوطن وبعد ١٤/ رمضان خطى الحكم خطوات اوسع في ايضاح حقوق قوميتين المتآخيتين في العراق فقد اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة آنذاك بياناً يتضمن الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس اللامركزيه. ومن الجدير بالذكر هو ان سيادتكم وبعضا من المسؤولين قد ساهمتم في اصدار هذا البيان وثبتم كون الاكراد شعباً لهم حقوق سياسية

في العراق وليسوا اقلية ولكن الذي اصبح مثار غرابة الشعب الكردي هو ان الدستور المؤقت الذي اصدرتموه بعد الثامن عشر من تشرين لم يكن بمستوى الوضوح الذي كان عليه الدستور المؤقت بعد ثورة ١٤/ تموز وبيان مجلس الوطني بعد ١٤/ رمضان بل واكثر من ذلك ان حق الشعب الكردي لم يرد في باب اساسي من ابواب الدستور بل ذكر ذكراً غامضاً وعارضاً في فصل غير رئيسي وبشكل غير واضح ومقبول اطلاقاً.

(ثالثاً) - ان الحكومة الحالية قد شرعت قوانين ذات مساس اساسي بحقوق المواطنين وواجباتهم بل وبكيانهم كالقوانين الاشتراكية وشرعت قوانين ذات مساس بكيان العراق ككل كميثاق الوحدة ٢٦ مايس كل ذلك دون الاستناد الى استفتاء شعبي وبلا رجوع الى مجلس نيابي منتخب ولكنها في موضوع اقرار حقوق الشعب الكردي القومية الثابتة قانونياً (ودولياً) تعكس الحجة وترجىء الامر معتذرة بعدم وجود مجلس نيابي منتخب ان فيما تقدم تناقض غريب يدعو الى تساؤلات عديدة.

ايها السيد الرئيس

نخلص من كل ما تقدم ان الشعب الكردي الذي ضحى في سبيل قوميته وكيانه بخيرة ابنائه لا يمكن ان يكون بجانب اي عمل ينقص من حقوقه القومية الملحة او يعطلها وهو بقدر ما يتمسك بالحلول الهادئة المسالمة جاهز للتضحية بكل شئ في سبيل الحفاظ على حقوقه واهدافه، ان المطلب العادل الملح الان هو الاستجابة لحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية دستورية ديمقراطية اسوة بالدول التي تعيش فيها اكثر من قومية واحدة كيوغسلافيا. وسويسرا- والاتحاد السوفياتي - جيكوسلوفاكيا وكندا - والهند و غيرها حيث حلت هذه الدول مشكلة القوميات فيها براعاتها لنقطة جوهرية وهي الاعتراف وتطبيق الحقوق القومية لجميع القوميات القاطنة فيها على قدم المساواة.

ان المصلحة الوطنية تقضي بضرورة الاخذ بروح من الفهم الواضح والصدق في العمل والمبادرة للعمل على ضوء ما احتوته هذه المذكرة من نقاط حددة المشاكل والحلول وان اهمال ما ورد فيها تأكيد لروح الشك وسير في الدروب التى لا تؤدي الى الحل القريب الواضح الذي تفرضه المصلحة الوطنية في العراق لتسود راية الاخوة العربية الكردية وتتدعم أماني الشعبين العربي والكردي في آن واحد بعيداً عن كل الاخطار والكوارث التي اعاقت تقدم العراق حضارياً واملنا وطيد بان مذكرتنا هذه سوف تلقي

الاهتمام المطلوب من قبل المسؤولين ونتطلع الى تعيين وفد مخول بصلاحيات كاملة للالتقاء بوفدنا المعد لهذا الغرض بغية ايجاد الحلول الحاسمة النهاية للمسألة الكردية في العراق في جو من الاخوة وثقة المتبادلة وعظم المسؤولية التأريخية يقع على كاهل من يبصر الخطأ ويمشي على دربه ولا يتعدى.

الحقوق القومية للشعب الكردي:

اولاً- تعديل الفقرة الاخيرة من المادة ١٩ من الدستور الموقت التي تنص على (ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية) (فتصبح كما يلي) ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية.

ثانياً- وتنفيذاً لما جاء في المادة الاولى اعلاه فاننا نرى ان تطبيق ذلك يكون كما يلي:

أ- تتكون وحدة ادارية تشمل الوية: اربيل، كركوك، السليمانية، واقضية زاخو، دهوك، عقرة، عمادية، شيخان، سنجار، تلعفر، وخانقين، وجميع الاقضية والنواحي التي تسكنها اكثرية كردية من لوائي الموصل وديالى وتسمية هذه الوحدة الادارية بولاية او محافظة كردستان.

ب- تدار هذه الولاية او المحافظة من قبل مجلس تنفيذي منبثق عن مجلس تشريعي يسمى بمجلس الولاية او المحافظة وينتخب اعضائه بطريقة الانتخاب المباشر من قبل القاطنين في كردستان. ويكون المجلس التنفيذي مسؤولاً امام مجلس الولاية او المحافظة الذي يكون له الحق في حجب الثقة عنه ومرتبطاً بالحكومة المركزية بواسطة رئيسه المسمى رئيس المجلس التنفيذي بولاية او محافظة كردستان.

جـ- يختص مجلس الولاية او المحافظة بتشريع القوانين والانظمة المحلية لادارة شؤون كردستان والتي لا تتعارض مع دستور الجمهورية.

د- يختص المجلس التنفيذي بالامور التالية ضمن الحدود الولاية او المحافظة.

١- تنفيذ القوانين والانظمة التي يشرعها المجلس التشريعي للولاية او المحافظة في الشؤون التالية:

العدل، الادارة، الشرطة، التربية والتعليم، الصحة، الزراعة، الغابات، الطرق والمواصلات، البلديات، العمل و الشؤون الاجتماعية، الاعمال والاسكان، المصايف، التبغ، وغيرها من الشؤون التي ليست من اختصاص الحكومة المركزية.

٢- تنفيذ القوانين والانظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية والتي لاتتعارض مع كيان الولاية والمحافظية.

٣- تعين الموظفين والمستخدمين لادارة جميع شؤون الولاية او المحافظية.

٤- تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في الولاية او المحافظية مع استخدام اللغة العربية ومراعاة حق الاقليات في استعمال لغاتها.

٥- تتكون مالية الولاية او المحافظية من:-

أ- الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجبي داخلها.

ب- حصة الولاية او المحافظية من القروض والمنح التي تحصل عليها الحكومة المركزية بنسبة تتفق وعدد سكانها وما تقدم لها الحكومة المركزية من المنح والقروض.

جـ- حصة الولاية او المحافظية من واردات الكمارك والمطارات والموانى بنسبة عدد سكانها الى العراق.

د- حصة الولاية او المحافظية من عائدات النفط بنسبة عدد سكانها الى سكان العراق.

٦- حقوق المواطنين من الاقليات في الولاية او المحافظية تتضمن قوانين وانظمة الولاية الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحريات الديمقراطية للمواطنين القاطنين في كردستان لضمان مساواتهم التامة في الحقوق والواجبات مع ابناء القوميتين العربية والكردية ويمثلون في الولاية او المحافظية والمجلس التنفيذي وغيرها بنسبة عادلة.

٧- يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً وينتخب من قبل المجلس التشريعي للولاية او المحافظية.٨- المواد العامة:

أ- يكون لسكان الولاية او المحافظية في الوزارة المركزية نائب رئيس الوزراء، وعدد من الوزراء يتناسب مع نسبة سكانها الى سكان العراق.

ب- يكون نسبة الموظفين الاكراد في الوزارات والادارات المركزية متناسبة مع سكان ولاية او محافظية كردستان.

جـ-يقبل في جامعة بغداد والمعاهد العالية العراقية وكذلك ترسل الى البعثات والزمالات والمنح الدراسية عدداً من طلاب الولاية او المحافظية يتناسب مع نسبة سكانها.

٩- (الشؤون العسكرية)

أ- الابقاء على فصائل الانصار الوطنية كما هي عليها الان لحين تشكيل لجنة الولاية اوالمحافظة وتحويلها حين ذاك الى قوة نظامية بأسم الدرك أو حرس الحدود وتحديدها بعشرين ألف مسلح.

ب- يؤدي ابناء الولاية او المحافظة خدمة العلم ضمن حدودها.

جـ- يعاد الضباط وضباط الصف والجنودالمطرودين والمحالين على التقاعد من الاكراد لاسباب سياسية وقومية الى وظائفهم واعتبار مدة خدمتهم في صفوف فصائل الانصار خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد.

د- يستخدم ابناء الولاية او المحافظة من الضباط وضباط الصف والجنود في الوحدات العسكرية في الولاية او المحافظة في غير حالات الحرب اذا سمح الملاك بذلك.

هـ-يقبل في الكليات العسكرية والشرطة والاركان والطيران والمؤسسات العسكرية الاخرى عدد من طلاب الولاية او المحافظية يتناسب مع نسبة سكانها.

و- يكون اعلان الاحكام العرفية في الولاية او المحافظة من غير حالة الحرب او وجود خطر حقيقي بالعدوان الخارجي بموافقة المجلس التشريعي للولاية او المحافظية.

ز- للحكومة المركزية ارسال قوات اضافية الى منطقة كردستان في حالة التعرض لهجوم خارجي او وجود تهديد حقيقي على الجمهورية العراقية وفي غير هذه الحالات يجب اخذ موافقة المجلس التشريعي والتنفيذي في كردستان على ان لا تعرقل مضمون هذه المادة قيام الجيش العراقي بتمريناته وفرضياته الاعتيادية.

حـ- يكون قيام قطعات الجيش العراقي بالحركات العسكرية التعبوية داخل كردستان بموافقة مجلسها التشريعي او بناء على طلب مجلس التنفيذي.

١٠- يعتبر باطلاً كل نص تشريعي مهما كان مصدره اذا كان شأنه تقييد الشعب الكردي القومية والديمقراطية ويضيق مجالات تمتعه بها.

١١- فيما يتعلق بتنفيذ هذه المطاليب.

أ- تتكون لجنة مشتركة بعدد متساوي من الطرفين وذلك لسن قانون تشكيل ولاية او محافظة كردستان وانتخاب مجلس الولاية او المحافظة ووضع هذه البنود وغيرها موضع التنفيذ.

ب- تبحث لجنة مشتركة وتقرر جميع الإجراءات اللازمة وتهيأ مشاريع القوانين والانظمة التي ترتأي اصدارها من قبل الحكومة ضرورياً لتعزيز الثقة بين الطرفين

وتقوية اواصر الاخوة بين العرب الاكراد وتحاشي كل خلاف او سوء تفسير حول الاختصاصات والواجبات مما يتطلبه التوافق والانسجام بين الحكومة المركزية ووزرائها ودوائرها وبين سلطات الولاية او المحافظة واجهزتها.

جـ- انجاز الامور الواردة في الفقرتين (أ) من المادة (١٠) اعلاه باسرع وقت وانتخاب مجلس الولاية او المحافظة لممارسة مهامه في مدة أقصاها اربعة اشهر من تأريخ الموافقة على هذا المشروع.

د- الاسراع بتخصيص مبالغ مناسبة للقيام بدفع تعويضات عادلة الى جميع افراد فصائل الانصار الوطنية وتوزيعها عليهم من قبل لجنة خاصة مشتركة تشكل لهذا الغرض.

هـ- تخصيص مبالغ مناسبة لدفع تعويضات عادلة الى جميع المتضررين بالاموال والارواح بسبب حوادث كردستان وذلك باشراف لجنة مشتركة من الطرفين تشكل باسرع وقت.

و- اعادة العشائر العربية التي اسكنها البعثيون في قرى كردستان الى اماكنها الاصلية واعادة اصحابها الشرعيين اليها باسرع وقت.

ز- الاسراع باعادة جميع الموظفين والمستخدمين المفصولين والمحالين على التقاعد والذين اعتبروا مستقلين بسبب حوادث كردستان الى وظائفهم السابقة مع تعويضهم عما لحق بهم من اضرار واعتبار مدة انقطاعهم عن الخدمة خدمة فعلية لغرض الترفيع والتقاعد.

ح- حل الفرسان وتجريدهم من السلاح واعادتهم الى اماكنهم.

ط- الاسراع باطلاق سراح جميع الموقوفين والمحكومين بسبب حوادث كردستان واصدار العفو العام عن جميع المحكومين والمعتقلين و المبعدين السياسيين في العراق.

١٢- تعديل المادة الاولى من الدستور المؤقت التى تنص على ان الشعب العراقي جزء من الامة العربية الى ما يلي «الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية».

١٣- اضافة المادة التالية على الدستور المؤقت «تتطور القومية الكردية بنفس المستوى الذي تتطور فيه القومية العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية.

١٤- ضمان حقوق الاقلية الكردية خارج حدود ولاية او محافظة كردستان ومساواتها في الحقوق والواجبات مع غيرهم من المواطنين.

١٥- في حالة قيام وحدة او اتحاد بين الجمهورية العراقية او اي قطر عربي آخر « تصبح ولاية او محافظة كردستان اقليما » يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الاقاليم المكونة للوحدة او الاتحاد وتلزم بنفس واجباتها ويسمى (بأقليم كردستان).

وفي الختام ايها السيد الرئيس ارجو قبول خالص احتراماتي

مصطفى البارزاني
١٩٦٤/١٠/١١

الملحق رقم (٢)

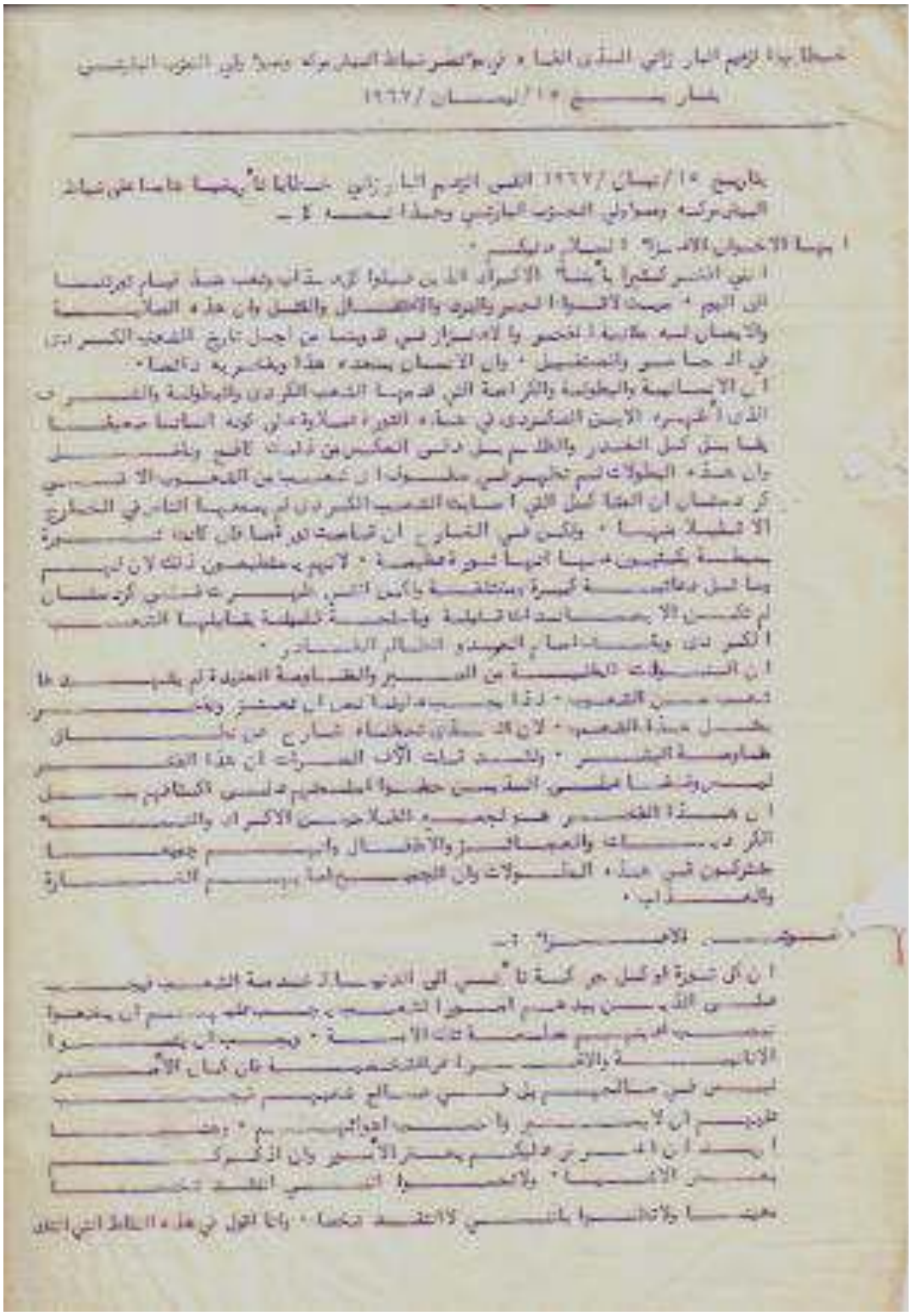

خطاب بيان الحزب الشيوعي اللبناني الذي ألقاه نقولا الشاوي باسم وفد الحزب الشيوعي اللبناني
بخارست ١٥ / نيسان / ١٩٦٧

بتاريخ ١٥ / نيسان / ١٩٦٧ القى الرفيق الياس الشاوي الخطاب التالي باسم وفد الحزب الشيوعي اللبناني برئاسته ومسؤول الحزب الياس نقاش وعضوية كل من :

ايها الاخوان الافاضل ! ايها الرفاق الاعزاء !

اني اشكر كثيرا باسم الوفد الذي يرأسه الرفيق الياس نقاش لمركزنا الى اليوم ، حيث لاقينا الحب والود والاحترام والتقدير وان هذه العلاقة والاهتمام ليسا غريبين عنا لاننا نعتبر ان الشعب الكمبودي في كفاحه من اجل تاريخ الشعب الكمبودي في الحاضر والمستقبل ، وان الانتصار يستحقه هذا الشعب البطل .

ان الانسانية والبطولة والكرامة التي قدمها الشعب الكمبودي والبطولة والشجاعة التي اظهرها الابطال الكمبوديون في حماية الثورة اضافة الى كونها انتاجا عظيما يفخر بها كل الخيرين والظالم بل وحتى الكثيرين من ذوات الضمائر الحية وان هذه البطولات لم تظهر في بلدكم ان تعذيب من الشعوب الاخرى كما حدث ان العالم كله الذي اعجب بالشعب الكمبودي لم يعجبها الناس في الخارج الا قليلا منهم . ولكن في الخارج ان شاءت ان قمنا بان كانت ثورة محلية يخيفون منها انها ثورة عظيمة . لانهم يخافون من ذلك لان لهم مصالح كبيرة ومتشابكة ولكن الشعب الكمبودي كما قلنا لم تكسر الا بعد سنوات طويلة وبالمجابهة الطويلة بقابلها الشعب الكمبودي وبقيادة حزبه الجيد والعمال الكبار .

ان التضحيات الجليلة من الصبر والمقاومة العنيدة لم يشهد لها تاريخ شعب الشعوب ، لذا يجب علينا نحن ان نحترم ونقدر بطل هذا الشعب ، لان الشعوب تحتاج من تاريخ الى مقاومة البشير . ولقد اثبت الآف السنوات ان هذا الشعب ليس وثنيا على الاطلاق حطموا اصنامهم وليس اكثرهم يعتقد ان هذا الشعب هو لجميع الخلائق من الاكراد والتضحية الكردية والعبقرية والاخلاق والبطولة جعلتهم مشتركين في هذه البطولات وان الجميع اما يريدهم التحية والاعجاب .

[illegible] الافاضل !

ان كل شخص او كل حزب كرس نفسه الى الدنيا لخدمة الشعب يجب على الذين يريدهم الشعب ان يحبهم عليه ان يعلموا يجب ان يعلموا الانانية والاثرة فالشخصية فان كمال الانسان ليس في مصالحه بل في مصالح شعبه يجب عليهم ان لا يحتقروا احدا بل يحبوا الجميع . وعلينا ان نعتقد ان الخير في قلوبكم يحتقر الاشرار وان الذكرى بعض الاشياء . والاخوة التي انعقدت بيننا يجب ان نحافظ عليها ولا نتاجروا بالتي لا انعقد بيننا . واما القول في هذه النقاط التي اتفق

يدك بدون العدو ويعادي أنفسنا وشعبنا . وإن التحدي الذي يبدو الآن يتمثل في بعض الاشخاص فيجب عليه أن يتغلب كثيرا بل وأكثر من هذا عليه أن يعطي حياته لهم وأن يشمل بالعفو من أجلهم . ويجب على الكبير أن يتحمل الكثير من الصغير . فإذا بدت نفسي ذليلا وأن أكون — كما كان — والصغير انتظرا له وهو / يتوسل / فإن هذا يكون عارا كبيرا علي . وإذا بدأنا من الجوع وأن أعلن فقيرا من الجوع فإنه شر أن أعلم لي . وإن الأمة تريد من أن تتحمل بالسعادة والبؤس من أجل مصلحة الضعيف والفقير . ونحن إذا لم يكن لدينا روح التعاون والحب لا يمكننا خدمة شعبنا ويجب أن نعلم جيدا بأننا لا نتجمع بالسلاح فقط وبالقوس لا نتجمع . وبالتهديد والسلاح لا نتقدم لا نتقدم بالاعتداء على حقوق الغير بالقتل والإرهاب لا نتقدم .

بعض نتقدم ونتجمع بوحدة قلوبنا وتعاوننا معا . وإن يحترم الصغير والكبير . وإن يكون الرجل شريكا لأخيه الرجل في السراء والضراء . وإن نكون أخوة فإذا ما سقطت يجب أن أساعده وإذا بعده يجب أن تعطيني من حملته ويجب أن يساعد الواحد الآخر . ومن أجل الشعب يجب أن تترك الأنانية أنت أيها الكردي وأنا كذلك أنا لتعمل من أجل الشعب وأنت كذلك . فيجب علينا أن نعرف العقل والعلم والمال لهذا الشعب حتى نتمكن له على الحرية بأن نرفع يده الأعداء والطغاة وإذا لم نستطع نهض هذه الحكومة لدعمنا فإننا نتقدم العدو ونكون مسؤولين عند الله والتاريخ والشعب وليست للست هذه الحكاية مدة مرات وأنتم سمعتموها هذه الحكاية هل الوالد والوالدة أنهما ولدين الولد الأول أعانيه الشقاء ويضرج دائما باكيا . فإذا البيلوني وهكذا لعدة سنة وسنتين فإن الوالد والوالدة يقولان : يا ربنا أرحمه لنا صبية فرجوهك أن تأخذه من عندنا لأن ذلك يضيع علينا ثقيلا . والآخر يقول لأنه لا يصلح لأن شيء ولكن الولد الآخر الذي هو صحته جيدة فإن كان للوالدين الكائنات فإنهم يحبون فيه السلامة وغيره . فإذا كان الولد هو لا يعد الطوب سوف يصبح في المستقبل وليس للحديد وإن كان لا يحد الرجاء تقول والده سوف أصبح عاجزا بعد سنين وسوف يخرج الحيوانات للرعي وسوف يحصل لي دائي الخير فيأتي بالاستفادة من هذا الولد . وأنتم تعتبرون إذا قام أنا بتحمي هذا المساعدة فإن كنا هل الولد الذهاب بالقول فإنه لا يسلم علينا أحد . وإن أنا بعض رجالا فقيرا وبائسين فإن يكن لشخص يقوم أنا بإعداد المساعدة وإن لم يكن ربما لا وحتى أن الوالدين سوف يساعدون بوة واحدة في الحرة القانية لا يسلمون عليها . وإن كنا رجالا مطاعين فإننا نصل إلى مطالبنا . وإن هذه الثورة يجب الحصول عليها بالعقل والعمل والكلام لا يجلس أن نستفيد شيئا حتى أنا سوف نعمل كذا وكذا وإذا لم يكن الكلام طروبا بالعقل فإن نحسب السائل . وإذا لم نحاسب أنفسنا فإن أسوأ حالا سوف نشيد ويجب علينا ندرس اليوم الآن لأننا نخدم الشعب ونحن أبناء هذا الشعب . وإذا كان في المساعدة والأنانية والسطر فإنه يمكنني أن أخدم هذا الشعب وأنا بأيدي إخوان ومصيرنا واحد ومن واجب أن نحب الحق بدأ واحدة وإن هذه الثورة في كردستان والتي نقدسها أنها مصدر الاعتزاز والفخر لهذا الشعب ولكل كردي .

وإن أي شعب لم يفعل هل هذا ؟ وهو جوان لا تخافوا من أجلنا هذه الثورة التي لأنها المساعدة والمساعدة من أجلها . وأنا في حياتي التي قضيتها في الحزب مع الأحداث والإخوان وإن أسوأ السياسة والمعسكرية التي أشرت عليه وأن الله من علي بخلقه أنا نهم أصدقوا بعض هذا فإن الله يعرف جيدا . وإن رفاقي يعلمون بأنني لم أخس رفيقا في مطالبنا . ولم أطلع ولم يكن هذا في صحبة الذات بقليل رفيقي أن ملايين الحيتها لرفيقي وأنا تحملته البرد . بالعكس كان يدي الأخير هو رفاقي إلى الجبهة . بأننا لو أريد أن المثال الذي دونه التقابل والخداع كنت أن أنا بالموجود في ظله المعاناة والذي لا يمكن لأن نتحمل العيش فيه . فإن الجيش الثوري إذا جاءه الهجوم من الخدمة فإنني كنت أول الناس يحميه في الخدمة لي بين أمرة واحدة أو مرتين أو عشرة حتى وصلت إلى هذه الحالة . وبعد يجب أن الثورة لن تبلغ إلى الغاية المقدسة الكاملة وإن كان الجزء الأخير لأنني كنت آخر الاستفادة وحتى أنتظر الأخيرة لأنني لم أكن مريدا أكثر من باقي الناس لكنهم يفسر علي ونحن كنا أمة أركننا تستطيع الخدمة هذه الخدمة التي يقال عنا الخدام وهي البسيم بأن تأسية والرئاسة وإن هذه الخدمة هو شرف وفخر في أن جميع الرجل حاسدنا لشعبه .

أيها الأخوة الأعزاء :-

خاتمة القصة بداية إذا أردنا النجاح فيجب على الجميع اتباع النظام ولا يمكن لأية ثورة أن تنجح بدون